نجيب يابلي: إسقاطات موضوعية ربطت عيدروس نصر بهشام باشراحيل

حي "22 مايو" بالحديدة أعادوا تسميته مرتين لكن معاناته قائمة

في ملعب «النداء»:
السلطة والمال يطيحان بحظوظ الكابتن جمال حمدي بالفوز برئاسة اتحاد كرة القدم

عدنان الكاف: الرياضة اليمنية تعيش أسوأ مراحلها بسبب الدخلاء

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 29 ربيع أول 1431هـ الموافق 15 مارس 2010 العدد (228) Mon. 29/3/1431 - 15 March 2010 70 ريالاً 16 صفحة

الرئيس صالح يلتقي قيادياً بارزاً في المشترك ويؤكد موافقته على المبادرة السورية

جهود امريكية لإثناء السلطة والمعارضة عن خيار التصعيد والعودة إلى الحوار

نزلت المعارضة، ممثلة بلجنة الحوار الوطني واحزاب اللقاء المشترك إلى الشارع صباح الخميس، فصعدت السلطة حربها الإعلامية المستعرة ضد المعارضة منذ أسابيع، ووسعت نطاق المواجهة الأمنية والاعلامية في الداخل اليمني والخارج!

في ساعة ذروة مشاهدة قناة «الجزيرة»، قررت الحكومة تنفيذ عملية مصادرة جهاز البث في مكتب القناة في صنعاء، وتحول «الإجراء العقابي» الذي استهدف السياسة التحريرية للقناة إلى مشهد مروع استقطب اهتمام ملايين المشاهدين، فيما يشبه فقرة من تلفزيون الواقع في الغرب.

المكتب كان تلقى مساء الأربعاء اتصالات من مسؤولين تطلب عدم تغطية الفعاليات التضامنية للمشترك مع قوى الحراك، وهو طلب يتناهض مع سياسة القناة الأشد تأثيراً في العالم العربي.

لم تكتف الحكومة اليمنية بمصادرة جهاز البث بل لوحت بإغلاق مكتب القناة، وكشفت عن ملف يتم إعداده لتسليمه إلى النائب العام يحتوي على ما يوصف بأنه أدلة تثبت تورط «الجزيرة» في الإساءة لليمن والترويج للانفصاليين، عبر فبركة أخبار وصور.

ومنذ مايو 2009 تحولت «الجزيرة» إلى أحد أبرز مواضع التنفيس عن الاحتقان الرسمي اليمني الناجم عن «إخفاق مستدام» في قراءة «القضية الجنوبية» وابتكار تركيبة فعالة لعلاجها.

يمكن إدراج «الجزيرة» -مبدئياً ولأمد زمني محدود- في قائمة ضحايا «حرب كسب القلوب» التي تخوضها الحكومة بأسلحة بدائية من أجل الوحدة والسلم الاجتماعي! على أن «الضحية» هذه المرة هي هايبر باور، قوة عصرية كاسحة تملك القدرة على توجيه ضربات مؤذية للمتحرشين بها، ما يفرض على الحكومة المسارعة إلى تدارك عواقب تحرشها

التتمة في الصفحة 4

المرصد اليمني لحقوق الإنسان اعتبره استمرارا لمسلسل انتهاكات استهدفته

المقالح يبلغ أسرته باعتداء ضابط أمن عليه أثناء نقله من المحكمة الجزائية

أفادت أسرة الزميل محمد المقالح أن ضابطا في الأمن السياسي قام بالاعتداء بالضرب على المقالح السبت الماضي أثناء نقله من مبنى المحكمة الجزائية المتخصصة إلى معتقل الأمن السياسي إلى.

وقال أحد أقارب المقالح لـ" النداء" إن المقالح كشف عن الاعتداء خلال زيارة الأسرة له ظهر أمس.

وتم خطف المقالح من شارع تعز بالعاصمة صنعاء في 17 سبتمبر الماضي، وتم إخفاؤه قسريا لمدة 4 أشهر في مكان مجهول خارج العاصمة. واتضح لاحقا أن جهاز الأمن القومي كان متورطا في عمليتي الخطف والإخفاء القسري. وحسب إفادة المقالح في أولى جلسات محاكمته فإن جهاز الأمن القومي أبلغه قبل أيام من إحالته إلى النيابة أن عناصره هي المسؤولة عن خطفه. ورغم نفي النائب العام مرارا أية صلة أو علم للنيابة العامة باعتقال المقالح أو مكان إخفائه، فإن ملف قضية اتهام المقالح بالتورط مع الحوثيين والذي تنظر فيه المحكمة الجزائية المتخصصة يحتوي على مذكرة

التتمة في الصفحة 4

محاميا الدفاع عن «النداء» في مرافعتهما أمام محكمة الصحافة:

الصحيفة مارست حقاً مهنياً كفله القانون

طالب المحاميان نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي بتبرئة رئيس تحرير «النداء» و3 من محرري «النداء» مما نسب إليهم من تهمتي بنشر أخبار كاذبة وإثارة النعرات المناطقية.

وأكدا في دفاعهما عن «النداء» في جلسة المحاكمة الإثنين الماضي، أن تهمتي نشر أخبار كاذبة وإثارة النعرات المناطقية الواردتين في قرار الإتهام لم تتوافرا على المفترضات القانونية. (**نص مرافعة الدفاع ص 5**)

وشددا على أن الموضوعات الصحفية التي تحاكم بسببها «النداء» لا تنطوي على محتوى تحريضي، وأن نشرها لم يستهدف إثارة أية نعرات مناطقية بل

التتمة في الصفحة 4

تأجيل اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون واليمن بصنعاء

قالت مصادر بوزارة الخارجية اليمنية لموقع نيوزيمن أنه تم تأجيل اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي واليمن في صنعاء تقرر تاجليه لمدة اسبوعين.

وكان من المقرر ان يعقد وزراء خارجية اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إجتماعهم الدوري السادس والثاني لهم في صنعاء يوم الثلاثاء القادم بحضور أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية .

ويأتي التأجيل لتلقى الجهات المعنية ببلادنا خطابات لانشغال وزراء خارجية الدول المعنية.

وكانت الاجتماعات ستبحث الخروج برؤية

التتمة في الصفحة 4

مكافحة ظاهرة حمل السلاح في ورشة واستطلاع لـYPC

يختتم المركز اليمني لقياس الرأي العام، اليوم الاثنين بفندق ميركيور صنعاء، ورشة عمل خاصة بالشراكة المجتمعية لمكافحة ظاهرة حمل السلاح في اليمن.

ويشارك في الورشة التي تنفذ بالتعاون مع السفارة البريطانية بصنعاء، أكثر من 30 مشاركا ومشاركة يمثلون العديد من منظمات المجتمع المدني والشرائح والجهات المهتمة.

وتهدف الورشة التي بدأت أمس الأحد إلى وضع تصورات ورؤى تسهم في وضع برامج تتضمن القيام بحملات توعية بمخاطر السلاح في أوساط الشباب والطلبة وعموم المواطنين، وعقد لقاءات تثقيفية تصب في توسيع قاعدة نبذ أشكال الثارات ونشر ثقافة التسامح والسلم الاجتماعي.

وقال المركز في بلاغ صحفي إن الورشة ستشجع المبادرات الجماعية والفردية وكذلك العمل على تعميق ثقافة الحوار في أوساط المواطنين عبر المسجد ووسائل الإعلام والاتصال بما يحد من المغالاة في حيازة وحمل السلاح.

وقد عمد المركز اليمني إلى إشراك أكبر عدد من الشخصيات الاجتماعية والمنظمات المهتمة لوضعها أمام واجباتها وأدوارها المفترضة في هذا المجال، ووضع أجندة مشتركة تساند الجهود الحكومية في هذا الموضوع، وكذا وضع البرامج والآليات المناسبة لها بما يكفل الحد من ظاهرة حمل السلاح في اليمن.

وتضم الورشة خطباء جوامع وواعظات ومشائخ وإعلاميين وأكاديميين وباحثين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة ظاهرة حمل السلاح والثارات. ويناقش المشاركون عددا من المحاور من أهمها نتائج استطلاع الرأي العام الذي نفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام حول مشروع قانون حمل وحيازة السلاح، وورقة أعدتها الباحثة الألمانية المتخصصة في الموضوع ماري كريستين هاينز.

كما يستعرض المشاركون خبراتهم وتجارب منظماتهم في طرق وأساليب مكافحة هذه الظاهرة واستخلاص أهم الأفكار والرؤى للاستفادة منها في برامج وخطط المنظمات والجهات المشاركة في المرحلة القادمة.

الاعتقالات تطال العشرات والأمن يؤكد مواصلة الحملة

محلي الضالع يطالب المحافظ بإيقاف الحملة الأمنية وعسكرة المدينة

■ فؤاد مسعد

دان المجلس المحلي بمديرية الضالع ما أسماها بالأوضاع الاستثنائية التي تعيشها الضالع منذ أسبوعين، من فرض حالة الطوارئ واستحداث المواقع العسكرية على أسطح المباني السكنية، ومبنى السلطة المحلية بعد إفراغها من الموظفين وتعطيل العمل في جميع فروع المكاتب التنفيذية بالمديرية، والاستيلاء على المدارس وإخراج الطلاب منها، وتحويلها إلى ثكنات عسكرية يتمركز بها الأمن والجيش.

وأشار البيان الصادر قبل يومين، عن محلي مديرية الضالع، إلى أن المداهمات الليلية تطال منازل المواطنين، ويتواصل إطلاق النار الكثيف والعشوائي بمختلف الأسلحة من المواقع الجبلية المطلة على المدينة والمعسكرات باتجاه منازل المواطنين، واعتقال الناس من الشارع دون أي مبررات قانونية.

وأضاف البيان إلى أن مثل هذه التصرفات سببت حالة من الذعر والخوف لدى سكان المدينة والقرى المجاورة لها نتيجة الحصار المفروض عليها من كل الاتجاهات، وفرض النقاط العسكرية والأمنية على مداخلها، وهو ما أدى لتعطيل مصالح الناس والمرافق الحكومية، وحوّل المدينة إلى ساحة حرب، حسب البيان الذي أشار إلى أن الضالع لا تزال معزولة بسبب قطع الاتصالات عنها.

وخاطب البيان محافظ المحافظة قائلا: نحملكم مسؤولية ما يحدث بالمديرية والمحافظة من عسكرة الحياة المدنية وسفك الدماء، باعتباره المسؤول الأول بحكم مهامه كرئيس للجنة الأمنية بالمحافظة، وطالبوه بالتدخل السريع لوقف هذه التصرفات التي قال البيان إنها غير مبررة، تجنبا لجر أبناء الضالع إلى مواجهة مفتوحة مع أفراد الأمن والجيش، إذا ما استمر الحال على ما هو عليه.

وكانت الضالع شهدت الخميس الفائت مقتل المواطن عبدالحكيم قيراط (37 عاماً) بعد تعرضه لطلقة نارية أصابته في الرأس بينما كان متواجدا في سوق المدينة، ويعتقد -بحسب شهود عيان- أنها انطلقت من سلاح قناصة من المواقع العسكرية القريبة من السوق.

وكانت الأنباء قد تضاربت حول مقتله أثناء مسيرة نظمها الحراك الجنوبي الخميس، للتنديد بما وصفها بالمظاهر المسلحة والمطالبة بإطلاق المعتقلين، حيث ذكرت مصادر محلية أن عبدالحكيم قتل وأصيب 8 آخرون، بينهم 6 من أفراد الأمن، أثناء تفريق الأمن للفعالية التي استخدم فيها الأمن القنابل الدخانية والرصاص الحي. بينما قالت مصادر أمنية إن عدداً من العناصر الخارجة على النظام والقانون، ومنها عناصر مطلوبة أمنياً، قامت بالاعتداء وإطلاق النار على أفراد الأمن أثناء قيامهم بواجباتهم في الحفاظ على الأمن والسكينة العامة، مؤكدة سقوط أحد المطلوبين أمنياً، وجرح 11 من الجنود والمواطنين.

إلى ذلك، شارك المئات من عناصر الحراك الجنوبي في تشييع محمد البكري أحد قتلى فعاليات الحراك الأخيرة. وعلى الرغم من كثافة الانتشار الأمني في الضالع ومداخلها إلا أن جموع المشيعين تمكنوا من إقامة مراسيم التشييع المعتادة لديهم، والتي لا تخلو من هتافات مناهضة للسلطة والوحدة، ومطالبة بفك الارتباط.

ومساء الخميس، قامت قوات الأمن بمحافظة عدن باعتقال 7 من مرافقي أحد جرحى مسيرة الخميس. وذكرت مصادر محلية أن أمن محافظة عدن قام باعتقالهم من أمام مستشفى النقيب حيث كانوا يرافقون أحد الجرحى من أبناء الضالع.

وكان مشترك محافظة الضالع قد دان ما وصفها بعسكرة الحياة العامة في المحافظة واستخدام العنف ضد المدنيين الأبرياء وقصف المنازل بالمدفعية وترويع المواطنين وتحويل المقرات ومباني المدارس إلى ثكنات عسكرية.

وبدوره، قال مركز الإعلام الأمني إن الأجهزة الأمنية بالضالع ضبطت 6 ممن وصفتهم بالعناصر الخارجة على القانون المتورطة بأعمال تخريبية وإجرامية وإطلاق نار على رجال الأمن، بالإضافة إلى مشاركتهم في مسيرات غير مرخصة مسيئة للوحدة.

وذكرت الأجهزة الأمنية أن حملات ملاحقة المطلوبين أمنيا ستتواصل في محافظات الضالع وأبين ولحج، إلى أن يتم القبض على العناصر الإجرامية والتخريبية لتعزيز الأمن والاستقرار في المحافظات الثلاث.

وفي ما يلي أسماء المعتقلين في محافظة الضالع:

1 – وليد الزمر
2 – أنور عبدالله صالح
3 – علي علي هندسة
4 – هيثم قاسم طه
5 – غسان مساعد أحمد علي
6 – محمد مساعد أحمد علي
7 – العقيد علي بن علي سويدان
8 – جمال حمود الخرارة
9 – عبدالنبي سيف عبدالله (مختل عقليا)
10 – سيف حسين المشرقي (مختل عقليا)
11 – عنتر علي قاسم
12 – عمار علي قاسم
13 – مساعد سيف علي (رهينة بدلا عن ابنه)
14 – جميل سيف علي (رهينة بدلا عن أخيه)
15 – أحمد عويضات (رهينة عن ابن شقيقته)
16 – علي محسن (رهينة بدلا عن ابنه)
17 – عبداللطيف علي محسن (رهينة بدلا عن أخيه)
18 – صدام حسن
19 – ياسين صالح
20 – رافع عطيف
21 – عبود عبدالنبي محمد الحاج
22 – رضوان محمد مقبل
23 – وليد علي محسن
24 – رياض محمد مقبل
25 – مروان محمد مقبل
26 – ماجد صالح السنينة
27 – علي سالم الزبيدي
28 – علي ثربة (معتقل منذ مهرجان تشييع طماح بردفان)
29 – جمال علي محسن (رهينة بدلا عن أخيه)

مسؤول أمني طلب عدم النشر في الصحافة لحل قضيته

المذيع المسيبلي يستأنف الحكم المؤيد لقرار التلفزيون، ومحامياه: كان على المحكمة الانحياز للقانون

استأنف الزميل أحمد المسيبلي الحكم الابتدائي المؤيد لقرار إيقافه من قبل إدارة الفضائية اليمنية. وقدمت مؤسسة علاو للمحاماة والاستشارات القانونية بالوكالة عن المذيع المسيبلي طعناً بالاستئناف في الحكم الصادر عن محكمة شمال الأمانة المؤيد لقرار التلفزيون الصادر ضد موكلهم في يناير2009، والقاضي بإيقافه وإيقاف جميع مستحقاته بحجة تجاوزه بالحديث عن قمة الدوحة أثناء قراءة خبر قمة الكويت الاقتصادية.

وطالب محاميا المسيبلي عبدالرقيب القاضي وصالح المريسي، محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر ضد موكلهما، وإلغاء قرار التلفزيون الصادر ضده وصرف رواتبه بصورة مستعجلة، وتعويضه وأسرته عن كل ما لحقهم جراء هذه القضية.

وقالا إن "قضية موكلنا أصبحت مع القضاء الذي أصدر حكماً مخالفاً للشرع والقانون، وكان الأجدر بالمحكمة التي لجأ إليها موكلنا أن تنحاز للقانون لأن القرار الذي أصدره التلفزيون قرار غير قانوني، وحكم المحكمة الصادر ضد موكلنا أيضاً غير قانوني، وكلاهما مخالفان للشرع والقانون بمعناه الواسع، ونأمل أن نجد ضالتنا في الاستئناف حمايةً للقانون وللمظلومين".

من جهته، قال المذيع المسيبلي في بلاغ صحفي إنه ومنذ صدور الحكم الابتدائي الجائر ضده في مايو 2009، وهو يؤجل الاستئناف محاولاً حل قضيته بكل السبل من أجل استلام رواتبه ولا فائدة، وحصل أن زوجته أدخلت المستشفى فاتصل بالمسؤولين مستغيثاً بهم لصرف رواتبه وبثقة، لكنهم لم يعيروه أي اهتمام.

ولفت المسيبلي إلى حصوله على مبلغ 10 آلاف ريال من قبل مدير الشؤون القانونية بعد أن شرح له معاناته.

وأضاف أنه تم استدعاؤه من قبل مسؤول أمني رفيع، وجرى بينهما نقاش طويل، والأهم أنه أبدى زعله منه للنشر في الصحافة ولجوئه إلى القضاء، قائلاً له "صدقني مارح تنفعك الصحافة والمحاكم"، طالبا منه عدم الاستئناف وعدم النشر في الصحافة مقابل حل قضيته، فوافق له على ذلك، وظل يواعده طوال 3 أشهر حتى الأسبوع الأخير من المدة القانونية المسموحة للاستئناف، فأدرك أنه يكذب عليه وأنه يهدف فقط إلى ضياع الاستئناف منه، وهو ما لم يتوقعه أبداً ثقة فيه وفي مكانته.

وإستطرد قائلا: "واليوم أخوض جولة جديدة من المشارعة مستأنفاً الحكم السياسي الجائر الذي صدر ضدي من محكمة شمال الأمانة"، طالبا من المسؤولين في التلفزيون فقط راتبه مصدر عيشه الوحيد، ليس احتراماً لقرار المحكمة المتضمن صرف رواتبه، ولكن أسوةً بالذين يستلمون رواتبهم وهم يعملون في وظائف أخرى، أو بالذين يعملون خارج اليمن ورواتبهم مستمرة، أو بالمدللين الذين من الشلة حسب قوله.

وناشد المسيبلي نقابة الصحفيين وجميع الزملاء ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وكل المدافعين عن الحرية والسلام الوقوف إلى جانبه لاسترداد حقوقه وحمايته وحماية أسرته.

وكانت المسؤولون في الفضائية أصدروا قرارا بإيقاف الزميل المسيبلي عن العمل في يناير 2009، مع إيقاف جميع مستحقاته، بحجة تجاوزه بالحديث عن قمة الدوحة أثناء قراءة خبر قمة الكويت الاقتصادية. كما تعرض لتهديدات واتهامات متكررة عقب صدور القرار، وتعرض للاعتداء في مايو المنصرم. ولجأ المسيبلي إلى القضاء لإلغاء قرار التلفزيون، إلا أن المحكمة الابتدائية أصدرت حكمها مؤيدةً قرار إيقافه، وطالبةً منه التظلم لدى المسؤولين.

وقد دانت نقابة الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب ما حصل للمذيع المسيبلي، مطالبين بحل مشكلته ومعاقبة مهدديه والمعتدين عليه وحمايته وأسرته.

نقابة الصحافيين تدعو السلطات للتراجع وإيقاف حملاتها ضد الصحافيين

استنكار واسع لمصادرة جهازي بث "الجزيرة" و"العربية"

لاقت واقعة مصادرة وزارة الإعلام لجهازي البث (sng) لمكتبي قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين، على خلفية تغطيتهما للأوضاع المتوترة في جنوب اليمن ومسيرات المعارضة الأخيرة، استنكارا واسعا في الوسط الصحافي والسياسي والحقوقي.

وقالت نقابة الصحافيين اليمنيين أمس الأول السبت إنها تتابع بقلق كبير حالة التصعيد الخطير في تعامل السلطة مع مكتب قناة "الجزيرة" في اليمن، والتي وصلت حد اقتحام المكتب وسحب جهاز البث الخاص بالقناة في واقعة عنيفة مؤسفة كانت النقابة بعض شهودها منتصف ليلة الجُمعة الماضية.

ودانت النقابة في بيان صادر عنها حصلت "النداء" على نسخة منه، هذا الإجراء غير المسبوق والذي شمل مكتب قناة "العربية" في اليمن، داعية السلطات إلى التراجع عن إجراءاتها الأخيرة الصادمة، وإيقاف حملاتها ضد الزملاء في مكتب قناة "الجزيرة" الذين ما زالوا يعيشون في مرمى خطاب تحريضي منفلت يعاظم الخشية على سلامتهم حسب البيان.

وفي فعالية نظمت السبت بمقر النقابة، قال الوكيل الأول للنقابة سعيد ثابت إن الأشخاص الذين قاموا باقتحام المكتب الساعة الـ11 ليلاً، رفضوا أن يقوموا بتحرير استلام. معبرا عن رفض النقابة لذلك الإجراء.

ثابت الذي عدّد الانتهاكات التي طالت الصحافيين خلال الفترة الأخيرة، أمل أن يعيد رئيس الجمهورية باعتباره المسؤول الأول في البلد، النظر في التعامل مع الصحفيين، والعمل على منحهم الكثير من حقوقهم التي لا زالت مسلوبة، ومنها حقهم في التعبير، ناهيك عن العيش الكريم، والتوجيه إلى الأجهزة القمعية بالكف عن ملاحقة الصحفيين ورفع يدها عن الانتهاكات المستمرة، والتي وصلت إلى الإخفاء القسري والزج بهم في السجون.

من جهته، قال مدير مكتب "الجزيرة" بصنعاء الزميل مراد هاشم إن هناك حملة تحريض شنتها وسائل الإعلام الرسمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة ضد قناة الجزيرة، ورغم ذلك استمرت القناة في عملها.

وأوضح مراد أنه فوجئ باتصال من أحد المسؤولين الأربعاء الفائت يطلب منه عدم تغطية فعاليات المشترك التي أقيمت الخميس الماضي. وهدد القائمين على القناة بسحب جهاز البث إذا ما قامت بالتغطية، وعند قيام طاقم "الجزيرة" بتوثيق الفعالية فقط تفاجأ الساعة الـ10 والنصف مساء الخميس، باستدعاء إلى مكتب وزير الإعلام ليخبروه بأن صبرهم قد نفد.

وأشار هاشم إلى أنه وبعد عودته إلى المكتب فوجئ بدوريتين عسكريتين على مدخل العمارة التي يقع فيها مكتب القناة، وعند صعوده للمكتب وجد عناصر تلبس اللباس المدني تطلب منه تسليم جهاز البث الخاص بمكتب القناة، فقاموا باقتحام المكتب ومصادرة الجهاز وعدد من الأشرطة.

مدير مكتب "العربية" بصنعاء الزميل حمود منصر عبر عن تفاجئه بقرار استدعائه من قبل وزارة الإعلام ومصادرتها للجهاز.

وقال منصر إن 90% من المساحة والتغطيات المباشرة كانت لمسؤولين في السلطة، مشيرا إلى أن التلفونات ستعوض ذلك بالتساوي بين السلطة والمعارضة.

نقيب الصحفيين السابق عبدالباري طاهر ذكّر المعتصمين بما يحصل لهشام باشراحيل ومحمد المقالح، وأن السكوت على تلك الانتهاكات ومنها حبس السقلدي وراشد وغيرهما، هو ما شجع السلطة على توسيع دائرة الانتهاكات. مشيرا إلى أن الصحفيين أمام دولة تعلن الحرب على الفساد، وفي الوقت نفسه تقوم بقمع أهم أدوات محاربة الفساد، وهي وسائل الإعلام المختلفة.

وكانت أحزاب اللقاء المشترك ولجنة الحوار الوطني وحزب رأي وعدد من منظمات المجتمع المدني أدانت هذا الإجراء، معلنة رفضها لهذا التوجه القمعي ضد وسائل الإعلام.

وتبرر وزارة الإعلام تصرفها هذا كون الجهازين غير مصرح بهما. فيما برز مصدر حزبي السبت بتصريح صحافي يبدي فيه استغرابه مما وصفها بردة الفعل وحملة التضخيم والتهويل المبالغ فيها التي تقوم بها قناة الجزيرة إزاء قرار وزارة الإعلام سحب جهاز البث الفضائي غير المرخص عن القناة حسب قوله.

واتهم المصدر قناة الجزيرة بافتقاد الحيادية والمهنية الإعلامية، والعمل على استهداف اليمن ووحدته الوطنية، وبث التقارير والصور والمعلومات المضللة عن اليمن والمثيرة للفتنة والأحقاد وإشعال الحرائق بصورة أفقدت "الجزيرة" مصداقيتها حسب المصدر الحزبي.

الاتحاد الدولي للصحفيين يتهم السلطات اليمنية بالوحشية وجلب العار لليمن

المقالح: لن أستأنف الحكم ضدي لأنه أعد مسبقاً ولن أقبل عفواً عني

الراجح أن النيابة الجزائية بذلت مجهوداً مضاعفاً خلال الأيام الماضية، لفحص الأدلة التي بحوزتها، المتعلقة بقضية الزميل محمد المقالح.

والسبت الماضي، أعلنت النيابة أمام القاضي والصحفيين في قاعة المحاكمة عن دليلها القاطع. هذه المرة كان عبارة عن مكالمة صوتية بين المقالح وزوجته!

حديث المقالح وزوجته كان محض شأن عائلي، غير أن النيابة قدمته كدليل إدانة، ما دفع المقالح إلى مطالبة الصحفيين الحاضرين للتضامن معه بمغادرة قاعة المحكمة، قبل أن يفصح عن أن النيابة واجهته في الجلسة السابقة بقائمة أدلة إثبات، وتسجيلات صوتية لمكالمة هاتفية أجراها مع ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي، وتسجيل آخر لمكالمة بينه وبين القياديين في الاشتراكيين محمد راكان ومحمد غالب أحمد.

وكشف المقالح في الدقائق الأولى من جلسة السبت الماضي، أن خاطفيه سألوه عقب اختطافه عن كشف بأسماء الأطفال والنساء الذين سقطوا في مخيمات النازحين في صعدة وعمران.

وقال للقاضي إنه لن يستأنف الحكم الذي سيصدره ضده كونه حكماً أُعد مسبقاً، متعهداً بأنه سيرفض أي عفو سيصدر عنه.

إلى ذلك، اتهم الاتحاد الدولي للصحفيين السلطات اليمنية "بالوحشية" في معاملتها المقالح الذي قال إنه تعرض للخطف والاحتجاز وحرمانه من الحصول على العلاج الطبي الضروري منذ 6 أشهر.

وقالت آيدين وايت، الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين "إن محنة محمد المقالح هي قصة فضائحية عن الإهمال والوحشية واللاإنسانية"، مؤكدة مساندتها زملاءها في اليمن "الذين يطالبون بالإفراج الفوري عنه ووضع حد لجميع الانتهاكات لحقوقه الأساسية".

ووجه جيم بوملحة، رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين، وآيدين وايت، في خطابهما الموجه إلى الرئيس صالح، اتهاما إلى السلطات اليمنية بأنها "جلبت العار للبلد" بسبب عملية اضطهاد المقالح، والتي شملت أيضا التعذيب النفسي لأفراد أسرته الذين تلقوا رسائل مشوشة حول مصيره من قبل المسؤولين اليمنيين.

وقال الاتحاد في بيان له إن الاتحاد أرسل رسالة بهذا الشأن إلى الرئيس علي عبدالله صالح، يطالب فيها بإجراء تحقيق في كيفية تعامل السلطات مع هذه القضية وتقديم المسؤولين عن سوء معاملة المقالح إلى العدالة.

ولفت البيان إلى أن المقالح "اختطف على يد مسلحين في شوارع العاصمة صنعاء، وتعرض منذ ذلك الحين لانتهاكات منتظمة وفقا لحديث سابق له".

وتم اختطاف المقالح في 17 سبتمبر الماضي، من قبل مجموعة مسلحة، وتم إخفاؤه قسرياً مدة 4 أشهر. وحسب رواية المقالح في الجلسة الأولى، فإن الخاطفين حبسوه في مكان مغلق كلياً، في منزل خارج العاصمة. وأضاف أنه حُرم طيلة فترة حبسه من أي اتصال بالخارج، وأن الخاطفين أبلغوه بأن المنزل تابع لشيخ يُدعى "علي العكيمي"، لكنهم قبيل إخراجه من المنزل أبلغوه بأنهم يتبعون جهاز الأمن القومي.

وتزعم النيابة الجزائية المتخصصة في قرار الاتهام أن إجراءات حبس المقالح تمت بقرار منها، وهو ما يتناقض كلية مع تصريحات ومذكرات النائب العام خلال فترة الإخفاء القسري للمقالح، وآخرها تصريح أدلى به لصحيفة "الوسط" في 13 يناير الماضي، ينفي فيه أية صلة للنيابة العامة باحتجاز المقالح، وذلك رداً على تصريحات للأمين المساعد للمؤتمر الشعبي العام أحمد بن دغر، تؤكد أن المقالح معتقل لدى أجهزة الأمن بناء على قرار من النيابة.

وفي الجلسة الأولى للمحكمة طالب المقالح بتحريره من عملية الإختطاف التي وصفها بالمستمرة، وطالب أيضاً بمحاكمة الجناة الذين اختطفوه وعذبوه طيلة 4 أشهر. وإذ لفت إلى أساليب التعذيب البشعة التي ارتكبت ضده، قال إنه "صُعق جراء التداخل بين عصابات الإجرام والخطف والأجهزة الأمنية".

وبدأت المحكمة جلساتها العلنية قبل 5 أسابيع، لكن إجراءات استثنائية اعتمدتها المحكمة والأجهزة الأمنية حالت دون حضور الصحفيين والحقوقيين وأقارب المقالح وأصدقائه جلساتها.

وتعتمد المحكمة إجراءات مماثلة في قضايا أخرى تنظر فيها، أبرزها تلك التي يُحاكم فيها صحفيون وناشطون متهمون بالانخراط في الحراك الجنوبي.

وفي الجلسة السابقة التي عقدت السبت قبل الماضي، منع أمن المحكمة الصحفيين والحقوقيين من حضور الجلسة، ومنع الأمن أيضاً وفداً من منظمة العفو الدولية يزور اليمن حالياً، من حضور الجلسة.

وما يزال المقالح محبوساً في جهاز الأمن السياسي في ظروف استثنائية تشمل منع الزيارة عنه، وحرمانه من الرعاية الصحية.

وقال الاتحاد الدولي للصحفيين إنه كانت هناك عشرات الحالات التي قام فيها ضباط أمن يرتدون ملابس مدنية باختطاف الصحفيين من الشارع. وهناك تقارير عديدة عن الضرب المبرح الذي يتعرض له المعتقلون، والاعتداء الجنسي، وتهديدات لأفراد العائلة، والجلد وغيرها من أشكال العنف التي تم استخدامها ضد الأسرى والمخطوفين في اليمن. محمد المقالح هو ضحية لمثل هذه المعاملة.

وقد أعلنت نقابة الصحفيين اليمنيين عن نيتها القيام بتنظيم فعاليات احتجاجية يوم الاثنين القادم تزامنا مع يوم الصحافة اليمنية.

وستركز الاحتجاجات على قضايا المقالح وصحفية الأيام، والصحفيين المسجونين فؤاد راشد، وصلاح السقلدي، والربوعي الذي اغتيل في 9 فبراير 2010.

وكانت نقابة الصحفيين اليمنيين طالبت النائب العام بوضع حد لسوء المعاملة التي يتعرض لها المقالح، والسماح له بالحصول على العلاج بسبب تدهور حالته الصحية.

ومع ذلك واصل مسؤولو المحكمة الإجراءات الجنائية، على الرغم من توافر الأدلة التي تثبت جريمة الاختطاف، والاعتماد على تهم ملفقة بحسب هيئة الدفاع. وقد اضطرت المحكمة لإرجاء جلسة الاستماع المنعقدة السبت الماضي بسبب سوء حالته الصحية.

عند تقديم المقالح للمحاكمة، زعمت النيابة في قرار الاتهام أن عملية القبض عليه تمت بأمر منها، في حين أن النائب العام كان قد أكد للنقابة في الأيام الأولى لاختطاف المقالح أنه لم يصدر أية مذكرة اعتقال بحقه.

وفي السياق ذاته، أثار التعذيب والتنكيل بالصحفي محمد المقالح وتدهور حالته الصحية ردود فعل ساخطة وغاضبة. ما دفع ناشطين دوليين وعرباً إلى تنظيم حملة تضامنية لناشطين وصحفيين يمنيين مع الصحفيين المعتقلين محمد المقالح وهشام باشراحيل.

ودعت عريضة التضامن التي ذيلت بعشرات التوقيعات، إلى سرعة التحرك والعمل من أجل إطلاق سراح الصحفيين المعتقلين.

وأصدر تكتل أحزاب اللقاء المشترك في المعافر بمحافظة تعز، مساء السبت الماضي، بياناً استنكر فيه ضيق السلطة بآراء معارضيها، وقال "إن ما حدث للكاتب والصحفي محمد المقالح من اختطاف وإخفاء قسري وتعذيب دليل على حنين السلطة الدائم للعودة لأساليب القمع البوليسي الذي كانت تمارسه قبل الوحدة".

وطالب البيان السلطات بسرعة الإفراج عن المقالح وبقية الصحفيين المسجونين والصحف المصادرة، فضلاً عن الإفراج على كافة معتقلي الحراك الجنوبي.

الرئيس صالح

بوسيلة إعلامية تملك أدوات ردع يفتقر إليها ضحاياها اليمنيين.

وعودٌ على بدء، فإن نزول المعارضة إلى الشارع احتجاجاً على ما تصفه بـ«حملة عسكرية على الجنوب» لم يكن ليسبب كل هذه النقمة في دوائر القرار الرسمي لو لم يكن ينطوي على دلالات استثنائية.

فالثابت أن «النزول المنتظر» منذ أشهر، جاء عقب فشل مبادرتين من الخارج لإقناع السلطة واللقاء المشترك بالحوار السياسي، الأولى جاءت من سوريا والأخرى من المعهد الديمقراطي الاميركي، وقد تبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن فشل المبادرتين.

نزول المعارضة السياسية الشرعية إلى الشارع تضامناً مع «الحراك» -رغم رمزيته- بدا وكأنه يعطل الهدف التكتيكي الراهن للسلطة بتحجيم قوى الحراك، استعداداً لمواجهة ضغوط اقليمية ودولية من أجل فرض تسوية وطنية تستوعب في إطار «دولة الوحدة» مطالب الحراك.

ويمكن، أيضاً، ربط تصعيد المعارضة بالاتصالات والمشاورات التي أجراها أقطابها مؤخراً مع قيادات جنوبية تقيم في الخارج. ومعلوم أن الأمين العام للحزب الاشتراكي ياسين سعيد نعمان والأمين العام للجنة الحوار الوطني الشيخ حميد بن عبدالله الاحمر أجريا الأسبوع الماضي لقاءات في العاصمة المصرية القاهرة مع شخصيات رفيعة أبرزها الرئيس الأسبق علي ناصر محمد ورئيس الوزراء الأسبق حيدر أبو بكر العطاس وآخرين.

وحسب مصادر «النداء» فإن اللقاءات كانت ايجابية، وتمهد للقاءات أوسع وأعمق في الفترة القادمة، وإن بعضاً مما بُحث في اللقاءات تركز على دور لجنة الحوار الوطني وأحزاب المشترك في توكيد مصداقية المعارضة في تبني «القضية الجنوبية» عبر خطوات عملية في الشارع.

سياسة «حافة الهاوية» التي تعتمدها السلطة للضغط على المعارضة، وعدم تردد المعارضة في التساوق مع هذه السياسة، لن يكتب لها -على ما يبدو- الاستمرار لأن الشأن اليمني لم يعد كذلك منذ ديسمبر الماضي، والأطراف الفاعلة في الاقليم والعالم ليست في وارد السماح بتحول اليمن إلى بؤرة خطر على الاستقرار والأمن في المنطقة.

وحسب المصادر فإن السفير الاميركي في صنعاء التقى مطلع الاسبوع بقياديين من المشترك، على الأرجح لاستكشاف منافذ لاختراق جدار سميك من عدم الثقة يمنع التقاء طرفي العملية السياسية في اليمن.

ولئن تأجل قدوم ليزلي كامبل المسؤول الاقليمي للمعهد الديمقراطي في الشرق الأوسط، إلى صنعاء نهار أمس، بسبب التصعيد الخطير في الأزمة بين السلطة والمشترك، فإن جهود المعهد استمرت نهاية الأسبوع الماضي عبر لقاءات اجرتها إدارة المعهد في صنعاء مع ممثلين عن اللقاء المشترك ومسؤولين في السلطة أبرزهم الدكتور عبدالكريم الإرياني. كما أن سُحب الدخان الكثيفة الناجمة عن الحرب السياسية الإعلامية بين السلطة والمعارضة لم تحل دون حدوث لقاء بين الرئيس علي عبدالله صالح وأحد أبرز قيادات المشترك صباح السبت.

وقد امتنعت المصادر عن الإفصاح عن أية تفاصيل بشأن طبيعة اللقاء ونتائجه، على أنه من المرجح أن يكون اللقاء أحد مخرجات الجهود التي تبذلها شخصيات من الجانبين لمنع انحدار العلاقة بين طرفي «اتفاق فبراير2008» نحو القطيعة ما قد يؤدي إلى انهيار «آخر مظاهر السياسة» في يمن ينزلق إلى العنف.

المقالح ...

بحبس المقالح صادرة عن النيابة في سبتمبر. ولم يصدر عن النائب العام أي إيضاح بشأن تصريحاته السابقة.

وتعرض المقالح لشتى صنوف التنكيل الجسدي والنفسي أثناء إخفائه قسريا. وقد طالب في أولى جلسات المحكمة بالتحقيق في وقائع خطفه وتعذيبه وإخفائه، لكن النيابة العامة والقاضي الذي ينظر في القضية لم يلتفتا لطلبه، وعوض اطلاق سراحه قررت النيابة الجزائية حبسه في معتقل الأمن السياسي.

المرصد اليمني لحقوق الإنسان اعتبر في بلاغ له أمس الواقعة استمراراً لمسلسل الانتهاكات التي يتعرض لها المقالح، وتأتي في سياق ما يتعرض له من تنكيل منذ أربعة خمسة أشهر إثر اختطافه وإخفائه قسرياً وإخضاعه للتعذيب، والتهديد بالقتل، وتنفيذ عمليات إعدام افتراضية، ومن ثمَّ تقديمه للمحاكمة أمام محكمة استثنائية وغير دستورية، واعتقاله في الأمن السياسي، وحرمانه من كافة حقوقه المدنية والطبيعية.

وطالب بتصعيد الاحتجاجات ضد ما يتعرض له المقالح وكافة الناشطين والإعلاميين، والتضامن معهم لإسقاط الإجراءات الاستثنائية بحقهم.

الصحيفة ...

هو ممارسة طبيعية ومشروعة لحق مهني مكفول.

وفي الجلسة طلبت النيابة من القاضي منصور شايع رئيس محكمة الصحافة مهلة للرد على الدفاع الذي تقدم به المحامي عبدالعزيز البغدادي وكيل الكاتب ميفع عبدالرحمن الكاتب المتهم الخامس في القضية.

وقرَّر القاضي إلزام النيابة بالرد على الدفع، وكذا الرد على ما ورد في مذكرة الدفاع المقدمة من محاميي المتهمين الآخرين، وذلك في الجلسة القادمة المقررة في 21 مارس الجاري.

حضر الجلسة الزميل عبدالباري طاهر النقيب الأسبق للصحفيين، وصحفيون وحقوقيون متضامنون حقوقيون

نص المرافعة ص 5

وفي الجلسة طلبت النيابة من القاضي منصور شايع رئيس محكمة الصحافة مهلة للرد على الدفاع الذي تقدم به المحامي عبدالعزيز البغدادي وكيل الكاتب ميفع عبدالرحمن الكاتب المتهم الخامس في القضية.

وقرَّر القاضي إلزام النيابة بالرد على الدفع، وكذا الرد على ما ورد في مذكرة الدفاع المقدمة من محاميي المتهمين الآخرين، وذلك في الجلسة القادمة المقررة في 21 مارس الجاري.

حضر الجلسة الزميل عبدالباري طاهر النقيب الأسبق للصحفيين، وصحفيون وحقوقيون متضامنون حقوقيون

نص المرافعة ص 5

وفي الجلسة طلبت النيابة من القاضي منصور شايع رئيس محكمة الصحافة مهلة للرد على الدفاع الذي تقدم به المحامي عبدالعزيز البغدادي وكيل الكاتب ميفع عبدالرحمن الكاتب المتهم الخامس في القضية.

وقرَّر القاضي إلزام النيابة بالرد على الدفع، وكذا الرد على ما ورد في مذكرة الدفاع المقدمة من محاميي المتهمين الآخرين، وذلك في الجلسة القادمة المقررة في 21 مارس الجاري.

حضر الجلسة الزميل عبدالباري طاهر النقيب الأسبق للصحفيين، وصحفيون وحقوقيون متضامنون حقوقيون

نص المرافعة ص 5

تأجيل ...

موحدة للتعامل مع القضايا التنموية الخاصة باليمن والتحديات الراهنة في ضوء نتائج مؤتمري لندن والرياض والتحضيرات الجارية لمؤتمر أصدقاء اليمن والدور الخليجي المهم للدفع بدعم اليمن في مواجهة مختلف التحديات التنموية والأمنية .

ومناقشة تقريرين من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزارة التخطيط بشأن مسارات التعاون المشترك والخطوات التي تمت بشأن تنفيذ تعهدات دول الخليج في مؤتمر لندن وتنفيذ توجيهات أصحاب السعادة والسمو زعماء مجلس التعاون بشأن تأهيل اليمن واستيعاب العمالة اليمنية في السوق الخليجي .

يذكر أن الاجتماع الأول لوزراء خارجية اليمن والخليج عقد بصنعاء عام 2006 قبيل مؤتمر لندن ولعب دورا كبيرا في التنسيق لنجاح المؤتمر وحشد الحضور الدولي الكبير فيه .

وفقاً للتقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام ٢٠٠٩م

التضامن البنك الأول ضمن ١٦ بنكاً يعمل في اليمن

حافظ بنك التضامن الإسلامي الدولي على تصدره النشاط المصرفي في اليمن كأكبر بنك على الإطلاق للمرة الرابعة على التوالي متجاوزاً جميع البنوك العاملة في اليمن والتي تمثل ١٦ ستة عشر بنكاً، وذلك في إجمالي الأصول والودائع بالعملتين المحلية والأجنبية، وإجمالي التمويلات ورأس المال وحقوق الملكية.

وجاء في التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني عن التطورات المصرفية في اليمن لعام ٢٠٠٩م، أن بنك التضامن الإسلامي الدولي قاد حركة النشاط المصرفي في اليمن خلال العام الماضي باستحواذه على ٢٠,٤٪ من إجمالي نشاط البنوك العاملة في اليمن.

مؤكداً أن إجمالي أصول بنك التضامن الإسلامي الدولي ارتفعت بمقدار ٥٠ مليار ريال خلال عام واحد إذ تجاوزت ٣٣٣,٩٠٠ مليار ريال وبنمو بلغ ١٧,٦٪ .

وذكر التقرير : أن أرصدة الودائع لدى بنك التضامن الإسلامي الدولي هي الأكبر بين البنوك العاملة في اليمن في كل من العملة المحلية والأجنبية. فمن حيث العملة المحلية اجتذب البنك خلال العام الماضي أكبر زيادة في الودائع بالريال بمبلغ ٢٥,٦١٦ مليار ريال لتتجاوز بذلك أرصدة الودائع ١٤٣,٨٩٩ مليار ريال. كما تم رصيد ودائع البنك بالعملة الأجنبية وهو الأعلى بين البنوك بمعدل ١٥,٦٪ ليصل إلى ١٢٥,١٦٦ مليار ريال.

وحدد التقرير أن بنك التضامن الإسلامي الدولي أسهَمَ بنسبة ٢٠,٣٨٪ في القروض والتمويلات المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبلغت حجم تمويلاته ٨٣,٨٥٨ مليار ريال.

المحاكم الإدارية يا وزير العدل

■ محمد أحمد الهداشي

لقد استبشر الوسط القانوني وكافة رجال الثقافة القانونية بما أعلنه مجلس القضاء الأعلى من موافقته على إنشاء محكمتين إداريتين في أمانة العاصمة ومحافظة عدن، وصدر في ذات الوقت المترافق مع ذلك القرار تكليف وزير العدل لإعداد خطة شاملة لعمل المحكمتين الإداريتين من حيث تحديد أسماء القضاة والعاملين فيها، وإيجاد المقر المناسب لكل محكمة إدارية تعتني بمحاربة الفساد الإداري وكبح منابعه، والمساهمة في نشر الثقافة القانونية في مختلف نواحي الحياة.

إلا أن الغريب هو مرور فترة ليست بالقصيرة منذ إعلان موافقة مجلس القضاء الأعلى على إنشاء المحاكم الإدارية، دون أي جديد أو تقدم ملموس في موضوع يتعلق بالتطبيق الواقعي لمبدأ الفصل بين السلطات، من خلال الحرص على المصلحة العليا والبعد عن التفسير الخاطئ أو التأويل المناقض لقواعد العدالة أثناء ممارسة العمل الإداري.

وفي الاعتقاد أن هذه الدوافع وجدت لدى أعضاء المجلس، وبالتالي انعكست بتولد قناعة تامة لإعلان الموافقة على إنشاء محاكم إدارية؛ لما لذلك من فوائد تخدم المصلحة العليا لليمن، فضلاً عن نشر ثقافة قانونية جديدة على الساحة اليمنية أكثر نضجاً وعمقاً في مجال القضاء الإداري الذي نصح بضرورة معالجته عدة فقهاء وشراح القانون الإداري، لسد الفراغ القضائي المتعلق بقانون غير مكتوب مثل القانون الإداري، مما يتطلب إعداد فهم عميق لدى الكوادر المناط بها تولي منصة الحكم لهذا الميدان الذي سيترتب عليه نشر ثقافة قانونية واسعة تساهم في بسط نفوذ الدولة، وخاصة في ما يتعلق باحترام الأوامر الإدارية ووسائل الإثبات في مجال المحررات الكتابية، وتحديد عبء الإثبات ونقله بين المتقاضين أمام المحاكم الإدارية.

فكلّ تلك الفوائد والثقافة القانونية المتنوعة التي ستغوص إلى الميدان الإداري والقضائي على حد سواء، متوقفة على ما سيقدمه وزير العدل من خطط تنفيذاً للتكليف الصادر من مجلس القضاء الأعلى، بعد موافقته على إنشاء المحاكم الإدارية، والسرعة التي يجب توافقها مع مثل ذلك القرار المعلن في الصحف الرسمية.

بمخالفتها للقانون، إذ ذكر أن النيابة تحفظت عليه في سجنه رهن دفع الحق الخاص.

وحصلت "النداء" على نسخ من الأوامر الصريحة للنائب العام القاضية بأن يتم ضمه ضمن كشوفات الإعسار؛ أحدها في 19 يوليو 2008، لكن اسمه لم يظهر حال الإفراج عن السجناء المعسرين. وأحاله النائب العام ضمن كشوفات المساعدات والعفو الخاص بالديات والأروش في 10 يونيو 2009. ويقول في شكواه التي أرسلها إلى "النداء" إن "النيابة أطلقت من جاؤوا بعدي بفترات ولم يفرجوا عني ولا هم يحزنون".

وبعث رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في عمران الشيخ عبدالله بدر الدين إلى النائب العام برسالة عرض له فيها معاناة ومشاكل أسرة العصيمي، وأمل فيها تعاونه والإفراج عن ردفان "ولم يتم شيء"، تنهدت والدته.

وناشدت النائب العام الإفراج عنه والعطف على أسرته، فضلاً عن مخالفة ذلك للقانون.

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بخالص

العزاء وعظيم المواساه للصديق

محمد قاسم نعمان

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

«والده»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته

وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الاسيفون:

محمد سعيد ظافر، فهمي السقاف

محسن مكيش، سامي غالب

تهانينا زيه

احتفل الصديق الرائع

زيد هلال عبدالله الحاج

بخطوبته الخميس الماضي، وفي هذه المناسبة السعيدة نتقدم إليه بأرق التهاني، وعقبى الزفاف.

أحمد فوزي

سند وبهاء الشيخ ،جابر سعيد،

فرهود القدسي

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير
سامي غالب

سكرتير التحرير
بشير السيد

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

المحاميان نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي يدحضان إتهام «النداء» بتكدير السلم العام وإثارة النعرات المناطقية

لدى محكمة الصحافة والمطبوعات

في القضية الجزائية رقم 160 لسنة 1430هـ غ.ج.

الموضوع: **مذكرة دفاع، مقدمة من المتهمين:**
1 – **سامي غالب عبدالله.**
2 – **فؤاد مسعد ضيف الله.**
3 – **عبدالعزيز محمد المجيدي.**
4 – **شفيع محمد العبد.**

فضيلة/ رئيس المحكمة الأكرم

حياكم الله

إشارة إلى القضية الجزائية الجاري نظرها تحت الرقم بعاليه، وفي سبيل عرض وإبانة أوجه الدفاع المداحض والمسقط للاتهام القائم تجاه المتهمين المذكورين أعلاه، نلتمس التكرم بقراءة وتحصيل البيان الآتي:

1 ـ ما يتعلق بتهمة: نشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم العام.

بحسب المقرر التشريعي بنص المادة 198 عقوبات، والجاري منطوقه على نحو: "**يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ألف ريال:**

أولاً: كل من أذاع أو نشر علناً وبسوء قصد أخباراً أو أوراقاً كاذبة أو مزورة أو مختلقة أو منسوبة كذباً إلى الغير إذا كان من شأنها تكدير السلم العام...".

فإن المفترضات القانونية المتعين توافرها لصحة وقانونية هذه التهمة –نشر أخبار كاذبة– هي الآتي:

– **أن تكون الموضوعات الصحفية الجاري تحديدها بقرار الاتهام قد تضمنت أخباراً كاذبة.**

– **أن يكون من شأن نشر هذه الأخبار تكدير السلم العام، وذلك بأن يكون المتهمون يعلمون، حال نشرهم لهذه الأخبار، أنها أخبار كاذبة، وأن يكون غرضهم من النشر هو تكدير السلم العام.**

– **أن يكون عدم تحقق التكدير المقصود من النشر راجعاً لمانع عرضي، بحيث لولا قيام المانع العرضي هذا لكان قد تحقق تكدير فعلي للسلم العام كنتيجة طبيعية لنشر هذه الأخبار.**

والبيِّن، أن التهمة موضوع الرد لم تتوافر على أي من المفترضات القانونية المتطلبة هذه. إذ ليس هناك أخبار كاذبة في متضمن أي من الموضوعات الصحفية المحددة بقرار الاتهام. بل إن ما تضمنته هذه الموضوعات هو إما تغطية صحفية لوقائع وأحداث جرت على أرض الواقع، أو آراء تحليلية بشأن مواقف وإجراءات متعلقة بالشأن العام. فالموضوع المحدد في البند ثالثاً من قرار الاتهام، وهو التقرير الصحفي المنشور في الصفحة الأولى والرابعة من العدد رقم 194 من صحيفة "النداء"، تحت عنوان "مواجهات مسلحة في لحج والاحتجاجات مستمرة في المكلا" لا يعدو عن كونه تغطية صحفية لأحداث جرت على أرض الواقع وتم تناولها والنشر عنها في العديد من الوسائل الإعلامية، بما في ذلك صحف ومواقع إخبارية رسمية.

ولئن كانت النيابة قد عمدت إلى القول بأن هناك أخباراً كاذبة واردة في سياق هذا التقرير، فليس من شأن قولها المرسل هذا النيل من صحة وصدقية مضمون هذا التقرير، بخاصة وأن أوراق الاتهام لم تحدد الأخبار المقول بأنها كاذبة، والمدعى بورودها في سياق هذا التقرير، على نحو ما يتطلبه نص المادة 222 إجراءات جزائية كشرط حتمي لصحة وسلامة الاتهام. علماً أن قيام المتهمين الأول والثالث بإعداد ونشر التقرير الإخباري هذا لم يزد عن كونه استعمالاً لحق مهني مكفول قانوناً، وهو الحق الجاري تقريره بنصوص المواد 5، 6، 13، 14، 17/ ب، 23، 49 من قانون الصحافة والمطبوعات النافذ.

أما بالنسبة لما حدد في البند رابعاً من قرار الاتهام، والمتمثل بالمقال المكتوب من قبل المتهم الرابع، وهو المقال المنشور في الصفحة الخامسة من العدد المتقدم ذكره، بعنوان "جنوبيو النظام.. مواجهات بالوكالة"، فهو لا يعدو عن كونه ممارسة مشروعة لحق التعبير عن الرأي. أي أن ما نشر تحت هذا العنوان من الصحيفة لم يرد في سياق إخباري حتى يتصور إمكان قيام وتوافر الكذب المدعى به، بل هو وارد في سياق تحليلي نقدي لمواقف وإجراءات متعلقة بالشأن العام. بمعنى أن السياق الكلي والمتكامل للمقال الوارد تحت هذا العنوان لا يهدف إلى إعلام القارئ بوقائع وأحداث معينة، بل هو يمثل إفصاحاً عن وجهة نظر الكاتب بشأن المواقف والإجراءات موضوع التناول.

وإذا كان كاتب هذا المقال –المتهم الرابع– قد انتقد مواقف الأشخاص الوارد ذكرهم بالمقال، فليس هذا منه سوى تعبير وإفصاح عما اعتقده وقام لديه من رأي شخصي بشأن هذه المواقف، بما هي مواقف متعلقة بالشأن العام ولها تبعات ذات شأن في خصوص المصلحة العليا للدولة والمجتمع.

■ الموضوعات الصحفية الجاري تحديدها بقرار الاتهام لا تنطوي على محتوى تحريضي وتثويري لنعرة مناطقية، كما أن نشر هذه الموضوعات لم يستهدف إثارة هذه النعرة، ولم يزد عن كونه ممارسة طبيعية ومشروعة لحق مهني مكفول قانوناً

والحال، أن الكفالة الدستورية لحرية الرأي وحق التعبير عنه، وهي الكفالة الجاري تقريرها في المادتين 6، 42 من الدستور، والمؤكد عليها بنصوص المواد 3، 4، 6، 15 من قانون الصحافة والمطبوعات النافذ، تحتم عدم مشروعية المساءلة عن الرأي المعبر عنه بهذا المقال، وتجعل من الاتهام القائم بهذا الشأن مستحقاً للرد والإسقاط.

وعليه، ولما أنه ليس هناك أي توافر للأخبار الكاذبة موضوع الاتهام، وذلك بالنظر لخلو الموضوعين المتقدم ذكرهما من الأخبار الكاذبة المدعى بورودها في سياق كل منهما على النحو الجاري في البندين ثالثاً ورابعاً من قرار الاتهام، وبما أن نشر هذين الموضوعين قد جاء ضمن نطاق الكفالة الدستورية لحرية الرأي وحق التعبير عنه، ولم يزد عن كونه استعمالاً لحق مهني يكفله القانون، فإن التهمة موضوع الرد تكون، والحال هذه، قد أقيمت بواقعة غير صحيحة، وبالمخالفة لمقرر نص المادة 221، مقروءاً مع مقرر نص المادة 222 من قانون الإجراءات الجزائية النافذ، وبما ينحتم معه إعمال مقرر نص المادة 42/أ من هذا القانون، والتقرير بالبراءة.

2 ـ ما يتعلق بتهمة: إثارة النعرات المناطقية.

إن مقرر نص المادة 3/103 من قانون الصحافة والمطبوعات النافذ، وهو نص الإسناد لهذه التهمة، يجري على نحو: "**يلتزم كل من العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسؤولين في الإذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالامتناع عن طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يلي:**

1 – ...

2 – ...

3 – **ما يؤدي إلى إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلالية وبث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع أو ما يدعو إلى تكفيرهم.**

ما يعني أن المفترضات القانونية المتعين توافرها لصحة وقانونية هذه التهمة هي الآتي:

– **أن تكون الموضوعات الصحفية المحددة بقرار الاتهام قد تضمنت أخباراً مثيرة للنعرات المناطقية.**

– **أن يكون نشر هذه الأخبار قد تم بقصد إثارة هذه النعرات.**

– **أن تكون هذه النعرات قد أثيرت فعلاً، وأن يكون ثورانها هذا قد جاء كنتيجة طبيعية ومباشرة لنشر هذه الأخبار.**

ذلك أن المحتوى التحريضي المثير لأي من النعرات المحددة بهذا النص لا يتصور توافره إلا في نطاق الأخبار، أما الآراء النقدية والتحليلية التي تنتظمها مقالات الرأي فلا تعدو كونها وجهات نظر وقناعات شخصية، أياً كان مقدار الشطط الذي قد يداخلها.

كما أن المسألة العقابية عن انتهاك الحظر المقرر بهذا النص –أي استحقاق العقوبة المقررة بنص المادة 104 صحافة– تقتضي وتتطلب، ليس فحسب توافر المحتوى التحريضي والتثويري للأخبار المنشورة، بل وأن يكون المحتوى التحريضي هذا هو الباعث الوحيد على النشر، فضلاً عن لزوم أن تكون الإثارة النعروية المقصود تحقيقها من هذا النشر قد تحققت فعلاً وعلى نحو مباشر، أي كنتيجة طبيعية ومباشرة لفعل النشر نفسه.

والحاصل، أن التهمة موضوع الرد لم تتوافر على أي من المفترضات القانونية هذه، ولم تقم على إسناد صحيح من نص القانون. ذلك أن الموضوعات الصحفية الجاري تحديدها بقرار الاتهام لا تنطوي على محتوى تحريضي وتثويري لنعرة مناطقية، كما أن نشر هذه الموضوعات لم يستهدف إثارة هذه النعرة، ولم يزد عن كونه ممارسة طبيعية ومشروعة لحق مهني مكفول قانوناً.

ناهيكم عن خلو أوراق الاتهام من ذكر وتحديد الإثارة المتطلب تحققها كنتيجة لفعل النشر، وكمناط قانوني لاستحقاق العقوبة المقررة بنص المادة 104 صحافة. ذلك أن القوام المادي للواقعة موضوع التهمة، وهي إثارة نعرة مناطقية عن طريق النشر الصحفي، يتكون من عنصرين اثنين، هما: النشر، الثوران.

فالنشر، والذي يجب أن يرد على أخبار تحريضية وتثويرية، يمثل عنصر الفعل من الركن المادي لهذه الواقعة، فيما أن الثوران الفعلي للنعرة يمثل عنصر النتيجة من هذا الركن.

ولما أن تخلف أي من هذين العنصرين يرتب، حتماً، تخلف الركن المادي المكون منهما معاً، فإن عدم حصول الثوران الفعلي للنعرة يحتم انتفاء الواقعة الجرمية المسوغة للاتهام.

فالمعلوم أن فعل "**يؤدي**"، والمتطلب كمناط قانوني لحظر النشر على وفق ما ورد بنص المادة 3/103 صحافة الجاري تضمين منطوقه قبلاً، هو فعل مضارع يفيد الحصول الفعلي للمؤدى، حالا أكان هذا الحصول أو مستقبلاً. أي أن التحقق الفعلي لهذا المؤدى هو وحده المقتضى الدلالي للفظ "يؤدي"، في حين إن انصراف هذا المقتضى الدلالي إلى التحقق الاحتمالي لا يكون إلا في حالة أن يكون هذا اللفظ –يؤدي– قد جاء مسبوقاً بصارف لغوي من لازمه تحقيق هذا الانصراف، كان يأتي السياق

■ ولئن كانت النيابة العامة قد قدرت أن غرض المشرع من تقرير الحظر الوارد بالنص القانوني المتقدم ذكره هو حماية وتحصين السلطة وإجراءاتها مما قد يقوم ويثار من مطالب دستورية وقانونية لأبناء هذه المنطقة أو تلك من مناطق الجمهورية، فإن تقديرها الخاطئ هذا ليس بحجة على مقتضيات الشرعية الدستورية، بما هي مرجعية حاكمة لحقوق المواطنة وواجبات السلطة

على نحو: **ما قد يؤدي إلى...، ما من شأنه أن يؤدي إلى...، وهكذا.**

ولما أن الأمر كذلك، وحيث إن المشرِّع قد استخدم هذا اللفظ بدون أي من هذه الصوارف على النحو الوارد بالنص المتقدم تضمينه، ليؤكد بذلك على ضرورة توافر الثوران الفعلي لأي من النعرات التي حددها هذا النص، وذلك كنتيجة طبيعية ومباشرة لفعل النشر، فإن تحقق هذه النتيجة –الثوران الفعلي للنعرة– يغدو أمراً لازماً لتحقق الواقعة المحظورة والمسوغة لإنزال العقوبة المقرر بنص المادة 104 صحافة.

وإذا كان الثابت هو أن هناك العديد من النصوص التجريمية التي تؤكد سلامة هذا النظر، من حيث إنها قد صيغت على نحو يفيد الاحتمال في الاستقبال، بتضمنها عبارة: "**ما من شأنه أن يؤدي إلى...، كل ما قد يؤدي إلى...**"، فإن ما يصلح، كذلك، لأن يكون مؤكداً منطقياً وقانونياً في خصوص هذا النظر، هو ما يقتضيه المبدأ الدستوري المقرر لعدالة التجريم والعقاب، وهو مبدأ: **لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص**. ذلك أن المبدأ الدستوري هذا يقتضي حكر وتخصيص سلطة التجريم والعقاب على المشروع القانوني وحده، وهو كذلك يستلزم الضبط والتحديد في صياغة نصوص التجريم، بحيث لا يكون هناك أي مجال لأي تفسير أو تأويل من شأنه توسيع نطاق التجريم.

وبالتالي، فإن الأخذ بمنطوق نص المادة 3/103 صحافة على أنه يفيد الاحتمال فحسب، ولا يشترط تحقق النتيجة، أي الثوران الفعلي لأي من النعرات المحددة بالنص... إن الأخذ بهذا النظر يعني التناهض، كلياً، مع مقتضيات المبدأ الدستوري ذاك.

وفضلاً عن كل ما ذُكر، وتعزيزاً لمقتضاه، يود ممثل الدفاع أن يلفت عناية المحكمة الموقرة إلى حقيقة أن ثوران النعرة موضوع الاتهام –**النعرة المناطقية**– لا يمكن أن يتم، ولا يتصور حصوله إلا من قبل قاطني منطقة معينة تجاه قاطني منطقة أخرى.

ذلك أن الحظر الجاري تقريره بهذا النص هو ليس بحظر عبثي أو ذاتي الغرض، بل هو حظر غائي يستهدف المحافظة على السلم والوئام الاجتماعيين، وذلك بتحصين وحماية النسيج الاجتماعي تجاه كافة الأفعال المؤثرة سلباً في تماسكه، والنائلة من وحدته. أي أن الثوران النعروي الذي تغياه المشرع، كمقصود بالدرء وكمناط للحظر التجريمي المقرر بهذا النص، هو ذلك الذي قد يتم ويجري حصوله في ما بين المكونات المختلفة النسيج الاجتماعي، وهي: المكونات (**الطائفية والقبلية والمناطقية والسلالية والعنصرية**).

وبالتالي، فإن الاتهام القائم به قرار الاتهام موضوع الرد، وهو الاتهام بإثارة نعرات مناطقية، لا يمكن أن يتوافر على الجدية المتطلبة قانوناً لتسويغه إلا في حالة أن تكون الموضوعات الصحفية الجاري تحديدها بهذا القرار قد تضمنت تحريضاً واضحاً وتأليباً صريحاً لقاطني منطقة ما تجاه قاطني منطقة أخرى من مناطق الجمهورية، كأن تتضمن هذه الموضوعات الصحفية تحريضاً وتأليباً لقاطني مديرية الحصين تجاه مديرية قعطبة، أو لأبناء وقاطني محافظة تعز تجاه أبناء وقاطني محافظة صنعاء،... وهكذا.

والحال أن الموضوعات الصحفية متعلَّق الاتهام لم تتضمن أي تحريض من هذا القبيل، لا بالصريح ولا بالتلميح، كما أن أوراق الاتهام لم تفد بثمة علم يُذكر بهذا الخصوص.

ولئن كانت النيابة العامة قد قدرت أن غرض المشرع من تقرير الحظر الوارد بالنص القانوني المتقدم ذكره هو حماية وتحصين السلطة وإجراءاتها مما قد يقوم ويثار من مطالب دستورية وقانونية لأبناء هذه المنطقة أو تلك من مناطق الجمهورية، فإن تقديرها الخاطئ هذا ليس بحجة على مقتضيات الشرعية الدستورية، بما هي مرجعية حاكمة لحقوق المواطنة وواجبات السلطة، وكذا على مؤدى صراحة المنطوق الجاري عليه النص القانوني ذاك!

وهكذا، يتجلى أن ما تضمنته الموضوعات الصحفية المحددة بقرار الاتهام موضوع الرد لا يمكن، وبمطلق الحال، أن يندرج ضمن نطاق الحظر التجريمي الجاري تقريره بنص المادة 3/103 من قانون الصحافة والمطبوعات النافذ، وهو ما ينحتم معه انتفاء وتخلف الصحة القانونية المتطلبة لتسويغ الاتهام طبق نصي المادتين 221، 222 إجراءات جزائية، وبما يتعين معه التقرير بالبراءة، إعمالاً لمقرر نص المادة 42/أ من هذا القانون.

وعليه، وإعمالاً لمقتضى ما تقدم عرضه من بيان داحض ومُسقط للاتهام القائم به الدعوى الماثلة، نطلب الحكم بالآتي:

براءة المتهمين مما نسب إليهم بقرار الاتهام موضوع الدعوى.

وفقكم الله... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نبيل المحمدي - المحامي
شكيب الحكيمي - المحامي

● **نص مذكرة الدفاع المقدمة إلى محكمة الصحافة صباح الاثنين 8 مارس 2010م**

المحرر: أشرف الريفي
al_rify@hotmail.com

الاثنين 29 ربيع أول 1431هـ الموافق 15 مارس 2010 العدد (228)
Mon. 29/3/1431 - 15 March 2010

صفحة اقتصادية متخصصة برعاية منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف) والمركز الدولي للمشروعات الدولية (CIPE)

اقتصاديون يقيّمون لـ"النداء" برنامج الإصلاحات الاقتصادية:

بعد ما يقارب 15 عاماً لتفادي الكارثة.. المخاطر تتزايد

منذ العام 95 بدأت بلادنا بتنفيذ إصلاحات إقتصادية لإنقاذ الإقتصاد الوطني من الإنهيار وتفادي كارثة كانت وشيكة.

ومنذ ذلك الحين لا تزال بعض جزئيات البرنامج الاقتصادي لم تنفذ كاملة، ناهيك عن اختلالات ومشاكل رافقت عملية تنفيذ هذا البرنامج.

"النداء" ناقشت مع عدد من الاقتصاديين المتخصصين هذه التجربة بإيجابياتها وسلبياتها ومعوقات نجاحها.

وبعين الاقتصادي المتخصص نقدم لكم شرحا مفصلا ومفيدا لتجربة هامة من تجارب الاقتصاد الوطني، تم تناولها من قبل عدد من أساتذة الاقتصاد بمنظور تقييمي وفني بحت.. فإلى الحصيلة:

■ استطلاع: أشرف الريفي

● بني غازي

● المقطري

● الريفي

● الوافي

في البداية يقول الدكتور صلاح ياسين المقطري أستاذ الاقتصاد والتمويل المساعد بجامعة صنعاء، إن اليمن عانت في العام 94، العديد من الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووصل الوضع الاقتصادي الى حد كارثي، وبرزت مؤشراته بتدهور مستمر في سعر الريال وانخفاض حاد للقوة الشرائية (معدلات مرتفعة للتضخم)، وعجز موازنة مزمن، وسعر ادخار سالب، ومعدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن معدل بطالة مرتفع، وعجز كبير في ميزان المدفوعات، وانخفاض حاد وكارثي في احتياطي اليمن من العملات الصعبة، وأصبح يغطي فقط ما يساوي واردات 45 يوما، فيما الديون الخارجية وصلت الى ما يقارب الـ10 مليارات دولار، وانعدام ثقة الدائنين في الاقتصاد اليمني.

وأكد المقطري أن هناك عوامل عديدة ومتشابكة ساهمت في ظهور تلك الاختلالات وتفاقمها، كان أهمها اندماج اقتصادين مختلفين أيديولوجياً، وما رافق ذلك من اختلالات وتشوهات بسبب عدم قيام الوحدة على أسس مدروسة وممنهجة، ولم تحدد الإجراءات والخطوات التنفيذية بشكل واضح، فكثير منها قامت على المحاصصة بين صانعي الوحدة، وتربص كل طرف بالآخر، مما أدى إلى نمو شعور بعدم الثقة بينهما. إضافة إلى موقف اليمن الداعم للعراق ونظامه في حرب الخليج الثانية وغزو الكويت، الأمر الذي أدى إلى عودة ما يقارب المليون مغترب من دول الخليج، ما أفقد اليمن تحويلاتهم المالية، وشكلت عودتهم عبئاً إضافياً على الاقتصادي اليمني، وعدم قدرته على استيعابهم. كما أدى ذلك إلى قطع وتخفيض حاد في المساعدات والمنح والقروض المقدمة لليمن من دول الخليج والدول الكبرى والمنظمات الدولية. ناهيك عن فاتورة الحرب بين فرقاء الوحدة، الأمر الذي زاد من ثقل الأعباء الاقتصادية والسياسية.

وقال المقطري إن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كان خيارا وحيدا للخروج من العزلة السياسية ولوقف تدهور الاوضاع الاقتصادية وإزالة الاختلالات والتشوهات السعرية والهيكلية وزيادة الكفاءة الاقتصادية ودمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الدولي وفقا لروئ وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين رغبة في إعادة تدفق الدعم الخارجي سياسيا واقتصاديا.

ويرى أن برنامج الإصلاح حقق في مراحله الأولى "التثبيت الاقتصادي" من استمرار استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل سعر الصرف، معدل التضخم، عجز الموازنة في حدود آمنة، وعدم تمويله تضخميا، ومعدل موجب للناتج المحلي الإجمالي، وفائض في ميزان المدفوعات لعدد من السنوات.. ويمثل ذلك الإيجابية الوحيدة من تطبيق البرنامج.

ويقول المقطري إن ارتفاع أسعار كميات النفط واعتماد الحكومة عليه، أدى إلى عدم التقيد ببرنامج الإصلاح، وتقاعس ولامبالاة في التنفيذ الدقيق للكثير من سياساته، واعتقدت أن النفط سيغطي على العيوب والاختلالات التي رافقت تطبيق وتنفيذ البرنامج، الأمر الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

وأشار إلى أن ذلك أدى إلى ظهور اختلالات وتشوهات كبيرة بجانب الآثار الاجتماعية التي نجمت عن تطبيق البرنامج في مراحله الأولى حتى الآن، منها اعتماد الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي لتلبية حاجياته، وبالتالي زيادة الواردات بشكل كبير، ولم تحقق الصادرات غير النفطية نموا مرتفعا كانعكاس لتخفيض وتحرير الريال.

ومن الاختلالات التي نجمت -حسب المقطري- استمرار مرحلة التثبيت الاقتصادي لفترة طويلة، وكذلك التصحيح والتكييف الهيكلي لم يتم الانتهاء منه، مما يعني استمرار معاناة شريحة كبيرة من فئات المجتمع، فلا يمكن جني ثمار برنامج الإصلاح إلا بعد الانتهاء من تنفيذ جميع سياساته كمنظومة متكاملة.

وقال إن زيادة معدلات البطالة، تعني أن البرنامج عجز عن تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، قادرة على امتصاص العمالة وتوفير فرص جديدة. كما أن زيادة معدلات الفقر تعد من التشوهات الناتجة كون البرنامج أحدث في مراحله الاولى آثاراً اجتماعية شملت شريحة كبيرة بما فيها فئة ذوي الدخل المحدود، ولم تستطع الاجراءات الاخيرة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، التخفيف من الفقر، بالإضافة إلى أن الحكومة حرمت من دعم مباشر نتيجة عدم مصداقيتها في تنفيذ البرنامج بسبب الفساد المالي والإداري.

ويضيف المقطري أن الحكومة لم تستطع سد الثغرات في التشريعات القضائية والتجارية وتفعيلها، الأمر الذي انعكس سلبا في تنفيذ كثير من أجندة برامج الإصلاح، وبالتالي أصبحت البيئة غير ملائمة أو جاذبة للاستثمار المحلي أو الأجنبي. مشيرا إلى أن الاختلالات الإدارية والمؤسسية استمرت، فاستراتيجية الأجور خلقت مشوهة، والفساد الإداري والمالي تفاقم، والشفافية لم تظهر الى النور. وكذلك لم تستطع استراتيجية الأجور تحفيز التعليم، بل زادت من تشوهات الجهاز الإداري.

وقال إن البرنامج الاقتصادي ساهم في تصفية وتحويل وبيع وحدات من القطاع العام الى القطاع الخاص بأسعار بخسة كان يمكن لها أن تستمر إذا ما تم إعادة هيكلتها، كما أن ذلك لم يتم بناء على دراسات علمية تراعي الآثار الناجمة. كما أن تخفيض التعرفة الجمركية، لم يؤد إلى تحسين أو الاستفادة من مزايا الاندماج مع العالم الخارجي، بل أدى إلى فقدان موارد كبيرة كانت الدولة تجنيها، ولم يتم فرض شروط معينة تراعي إمكانيات البلد، وحتى الآن لم نستطع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من بعض الشروط التي تستفيد منها الدول الأقل نموا.

وفي الإجمال يقول الدكتور المقطري إن برنامج الإصلاح الاقتصادي حقق استقرارا في بعض مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي (الإيجابية الوحيدة)، وهذا يعني نجاحا نسبيا لمرحلة التثبيت الاقتصادي، ولم تستطع الحكومة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي أو برنامج التخفيف من الفقر، وتطبيقه كمنظومة متكاملة.

وأضاف: "يلوح حاليا في الأفق، عدم استقرار بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وما نخاف منه، العودة إلى "المربع الأول"، أي إلى وضع ما قبل تنفيذ البرنامج، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة، نتيجة انخفاض أسعار وكمية النفط، وهناك عجز في ميزان المدفوعات، ومعدل ضعيف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وارتفاع معدل التضخم، وتآكل الاحتياطيات من العملات الأجنبية، فأصبحت تغطي فقط ما يساوي 7 أشهر من الواردات، والذي انعكس بشكل انخفاض في قيمة الريال أمام الدولار، برغم ضخ البنك المركزي لعملة أجنبية على مدى العام الأخير ليصل أكثر من مليار دولار".. متسائلا: إلى متى يستمر هذا النزيف؟

وحول توجه الحكومة الى رفع جزئي للدعم الموجه للمشتقات النفطية من خلال رفع أسعارها مؤخرا.. اعتبر المقطري أن هذا التوجه يهدف لتبني سياسات تقشفية ربما تستمر لسنوات عديدة لمنع انهيار اقتصادي.

الدكتور مشعل الريفي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، قال إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي، نقل الاقتصاد إلى العمل وفقا لآلية السوق الحر.

ويرى مشعل أن هذا البرنامج نجح في تحقيق استقرار نسبي كان قصير الأجل بسبب تشخيص الأزمة التي بني على أساسها البرنامج وإجراءاته، مشيرا إلى أن تشخيص الأزمة الاقتصادية التي مرت بها اليمن خلال فترة التسعينيات بشكل حاد وفقا لصندوق النقد الدولي والجهات المانحة، هو فائض في الطلب الذي خلق عجوزات هيكلية حادة في الموازين الاقتصادية، وعلى رأسها ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، والذي زاد من مديونية البلد والدولة أمام العالم الخارجي، ودفع الدولة إلى الإصدار النقدي غير المغطى بناتج حقيقي، موضحا أن ذلك جعل الأسعار تتزايد بشكل متواتر وسريع هدد بانهيار الثقة بالعملة وبالنظام الاقتصادي السائد بشكل عام، والذي وصل في منتصف التسعينيات إلى مرحلة تنذر بانهيار اجتماعي وسياسي ترافقت مع أوضاع سياسية معقدة للغاية.

ويقول الريفي إن هذا التشخيص جعل البرنامج في إجراءاته يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي أو تخفيض نموه ليتواكب أو يلائم مستوى العرض الكلي ونموه.

ويضيف أن رفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات الاساسية وتخفيض قيمة العملة المحلية وتعويمها وفقا لآلية السوق، وتخفيف الإنفاق الحكومي ساهم في تحقيق ذلك الهدف، مما أدى إلى استعادة نوع من الاستقرار، لكنه كان استقرارا قصير الأجل بسبب أن المشكلة في اقتصاد فقير لدولة كاليمن تتمثل في قصور في الناتج أو في العرض الكلي وليس فائض الطلب.

وأشار إلى أنه في فترة التسعينيات كانت نسبة من هم تحت خط الفقر من السكان تناهز النصف (50%)، ونسبة عالية أيضا في محاذاة خط الفقر، وهناك أقلية من الميسورين والأثرياء، والطلب الكلي عموما في حدوده الدنيا ومقتصر على الأساسيات، والمشكلة هي في القصور الحادث في الإنتاج المحلي.

وأوضح مشعل أن إجراءات البرنامج التي أدت إلى تخفيض الطلب الكلي وكبح نموه في ظل هذا الوضع الاقتصادي، حمل آثارا مدمرة على شريحة اجتماعية عريضة من محدودي الدخل من الموظفين والعمال والمزارعين في الأرياف، وغالبية الشعب تضررت بدرجات متفاوتة، وقطاع كبير من الأفراد والأسر تضرر بشكل حاد بعد أن تدهورت معيشتهم وكبلتهم أغلال الفقر وغلاء المعيشة.

وأكد أن ذلك أدى إلى آثار اجتماعية سيئة وخطيرة؛ منها التفكك الأسري والأمراض النفسية والإحباط وفقدان الثقة وانتشار الجريمة وحوادث العنف. مشيرا إلى أن العناصر التخفيفية في البرنامج كشبكة الضمان الاجتماعي لم تجد في محاصرة الآثار السلبية لتطبيق البرنامج وإصلاحاته السعرية على وجه الخصوص، نظراً لمعدل الفقر العالي في المجتمع، قبل وأثناء وبعد تطبيق البرنامج.

وقال إن المشكلة الاقتصادية في اليمن تتمثل في قطاع الإنتاج (جانب العرض) وليس الطلب، وإن تدعيم ركائز الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات لن يتحقق إلا بمعالجة أوجه الاختلال في قطاع الإنتاج (جانب العرض الكلي).

وأعتبر أن تلخيص المشكلة في جانب العرض تتمثل في قصور الناتج الكلي وضعف معدلات نموه، وهذا مرتبط بعدد من أوجه الخلل المتمثلة بضعف وتخلف بيئة الاستثمار والأمن والبنية التحتية، وغياب التنوع في القاعدة الإنتاجية، وندرة رأس المال البشري المؤهل لاحتياجات سوق العمل والتطور التكنولوجي.

ولم يستغرب مشعل من استمرار المخاوف من تدهور قيمة العملة المحلية وعودة التضخم الجامح من جديد. مستدلا بارتفاع أسعار السلع والخدمات المفاجئ أو العام الذي حدث بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية 2006 بيومين، معتبرا ذلك يوضح استمرار الخلل في البنية الاقتصادية وسيادة الاحتكار في السوق وغياب المنافسة التي هي أساس آلية السوق الحر التي هدف البرنامج لوضع الاقتصاد اليمني في ركابها.

وقال مشعل إن المطلوب اليوم ليس مزيداً من الجرعات والإصلاحات السعرية، لأنها لم تكن سوى معالجات إسعافية أولية، بينما العلاج الحقيقي سيأتي من خلال برامج إنمائية جادة وإصلاحات إدارية وقانونية وقضائية تعمل على تحسين بيئة الاستثمار، ورفع كفاءة الموارد البشرية وعنصر العمل وزيادة إنتاجيته.

ورأى أن أي إجراء غير ذلك لن يجدي نفعا، والتسويف والتأجيل ينذر باستفحال المشكلة، وعلى الشعب حكومة ومعارضة ومجتمعاً مدنياً وعلماء ومثقفين، الاستفادة من تجارب الآخرين، والحرص على عدم إهدار موارد الدعم الخارجي، وعلى استغلالها في البرامج الإنمائية الحقيقية.

ودعا إلى الاستفادة مما يحدث اليوم في اليونان (الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي) التي عرضت عليها شقيقاتها في الاتحاد الأوروبي لإنقاذها من أزمتها المالية والاقتصادية بيع بعض جزرها وأراضيها مقابل الدعم. مشددا على ضرورة الاستفادة من هذه الواقعة ومحاربة أي تبديد للموارد أو الدعم الأجنبي المقدم قبل أن يأتي اليوم الذي يطلب منا أن نبيع جزرنا وسواحلنا وأراضينا لإنقاذنا من أزماتنا أو إفلاسنا.

من جهته، لا يرى الدكتور عبدالرحمن بني غازي أستاذ الاقتصاد، جدوى من أي إصلاح اقتصادي في ظل الفساد المستفحل اليوم. بينما يرى أن الأزمة الاقتصادية بوضعها الراهن نتاج طبيعي للأزمة السياسية، ومن الصعب إجراء إصلاح اقتصادي حقيقي دون إصلاح سياسي.

وقال بني غازي إنه في ظل نظام سياسي هزيل وفاسد ومستبد لا يمكن إصلاح المسار الاقتصادي، كون النظام الحالي لا يخضع للرقابة أو المساءلة، ويقدم أهل الولاء والطاعة، ويستبعد أهل الكفاءة والخبرة. معتبرا أن أجهزة الرقابة مشلولة وصورية وتابعة بسبب اختزال الوطن في السلطة. واستبعد نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ظل الفساد والاستبداد، كون الفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد، ولا يمكن تحقيق التنمية بلا حرية.

وأضاف: "لا نقصد بالفساد في هذا المجال الرشوة والهبة والتهرب الضريبي، فهذا النوع من الفساد منتشر في معظم دول العالم إن لم يكن في كلها، وهو ما يعرف أو يسمى الفساد الصغير أو الأصغر. بل نقصد الفساد الكبير والأكبر الذي يخلع على الدولة والنظام صفة الدولة الفاسدة. فالفساد الأكبر مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، ويحدث على المستويين السياسي والبيروقراطي، ويوجد بينهما قدر كبير من التداخل والتشابك. ويرتبط الفساد السياسي عادة بـ"تفصيل القوانين" و"التسويق السياسي".

واعتبر الدكتور بني غازي ما وصفها بـ"رأسمالية المقربين"، الوجه الآخر للفساد، إذ تنطوي بشكل دائم على فساد واسع الانتشار، يوسع من نطاق الفساد في الجهاز المصرفي، ووشائج القربى والمصاهرة وعلاقات الأعمال بين أولئك الذين يسيطرون على مفاتيح العمل الاقتصادي في مرتبة يظللها الفساد، وأولئك الذين يتقلدون السلطة في جهاز الدولة.. الأمر الذي يؤكد العلاقة الوثيقة بين السلطة والثروة.

وقال إن الزحف الإداري من قبل ما يسمى بالبرجوازية البيروقراطية أو ما يعرف بعلم الاقتصاد السياسي "طبقة الدولة" للعمل في المراكز العليا للشركات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، ليس بهدف إنتاجي، بل هدف الاحتماء بنفوذ كبار المسؤولين.

وأضاف أن المناصب الشكلية تصنع لهم اصطناعاً. ويعد القطاع العام "المحل الهندسي" للنهب والبرجوازية البيروقراطية كهدف أصيل في الفساد مع رأسمالية القطاع الخاص من ناحية ومع الشركات الأجنبية من ناحية أخرى. مشيراً إلى أن الفساد يمثل ظاهرة هيكلية يخترق فيها الفساد السياسي نسيج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فتصبح جزءاً منها وليس عرضاً عليها، ولهذا تسعى السلطة جاهدة لاختراق المجتمع المدني حتى لو استظل بالجامع الكبير حسب قوله.

وأكد د. بني غازي أن الفساد أدى إلى تشوهات واختلالات اقتصادية في هيكل الجهاز الاقتصادي، تؤدي إلى مزيد من التضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية.

الخبير الاقتصادي علي الوافي رأى أن الإصلاحات اقتصرت على جوانب معينة في إطار رفع الدعم التدريجي عن المشتقات النفطية، إلى جانب إصلاحات نقدية حققت قدراً من النجاحات في هذا الجانب، بسبب زيادة العائدات النفطية التي مكنت الحكومة من المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي بصورة معقولة خلال الفترة الماضية.

وأضاف الوافي أن الإصلاحات الاقتصادية المرتقبة لم تتم، وأن الاختلالات الحاصلة اليوم أشد من العام 95، حتى في الجوانب التي تحقق على مستواها نوع من النجاحات، خصوصا على المستوى النقدي، التي هي مهددة للعودة إلى ما قبل 95، معتبرا أن تذبذب سعر الريال أو اتجاهه نحو الهبوط مؤشر أساسي على هذا الأمر، خاصة في حالة تراجع العائدات النفطية الذي يهدد الاستدامة المالية للحكومة، ويهدد بحصول عجز كبير بالموازين الاقتصادية الكلية لليمن، سواء ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري أو الحساب الجاري، وبالتالي الميزان الكلي.

وقال إن الإصلاحات لابد أن تكون شاملة باعتبارها منظومة متكاملة وليست انتقائية، فالإصلاحات الشاملة لم تتم بسبب عدم وجود إرادة سياسية لإمضاء هذه الإصلاحات، ناهيك عن أن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت، أنجزت على يد آليات غير كفؤة وفاسدة كانت سبباً رئيسياً من أسباب هذه الاختلالات.

واعتبر الوافي أننا اليوم بحاجة لمصفوفة إصلاحات أوسع وأشمل.

قطع الطريق في الضالع يمنح المسافرين فرصة التنزه الإجباري في تعز وإب

■ فؤاد مسعد

بدءاً من هذا الموسم صار من الضروري تغيير اتجاهات الخطوط العامة بين المدن الرئيسية، وفي مقدمتها صنعاء وعدن، وذلك بفعل التطورات التي يشهدها الخط العام في الضالع وردفان، والتي جعلت السير في الطريق المألوف ضربا من المغامرة غير المأمونة.

في ما مضى كان يعتبر تغيير خط السير في الطريق الحيوي بين العاصمتين باتجاه تعز ومرورا بإب، نادرا ما يحدث، ولأسباب قاهرة سرعان ما تزول، لتعود الحركة كما كانت. أما في الوقت الحالي -منذ بضعة أسابيع تحديدا- فقد تغير الوضع، إذ صار تغيير خط الرحلة (صنعاء -عدن) والعكس، هو الشائع، وتعذر في المقابل على المسافرين أن يسلكوا الطريق الذي كان معتادا في السابق. يأتي هذا بعد التطورات الأخيرة التي تسارعت وتيرتها بشكل لافت في مناطق صارت الفوضى فيها سيدة الموقف.

منذ تصاعدت حركة الاحتجاجات التي قادتها جمعيات المتقاعدين والشباب العاطلين عن العمل (الحراك الجنوبي في ما بعد)، بدأ اللجوء لقطع الطريق أحد الخيارات المتاحة، سيما في حال تعرض الفعاليات الاحتجاجية لقمع رجال الأمن، حيث تباشر العناصر المحسوبة على فعاليات الحراك قطع الطريق العام؛ إما احتجاجا على ردة فعل الأمن العنيفة، أو للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين على ذمة الفعاليات في الضالع أو ردفان أو عدن.

ومنذ أكثر من 3 سنين صار مألوفا أنه في حال أقيمت فعالية احتجاجية في هذه المناطق، فمن المحتمل أن يصاحبها أو ينجم عنها قطع للطريق، باستثناء بعض الفعاليات.

وحصل أكثر من مرة أن ظل الطريق مقطوعاً لأيام متتالية حتى تحل المشكلة بما يشبه الصفقة بين السلطة والمحتجين من خلال الإفراج عن المعتقلين مقابل فتح الطريق، وأشهر حادثة في هذا الصعيد ما حصل مطلع العام الفائت في ردفان.

ومع تدهور الوضع الأمني الناجم عن اللجوء للعنف من قبل الطرفين، وسقوط العشرات قتلى وجرحى ضحايا يتبادل الطرفان الاتهامات بشأنهم، صارت تلك المنطقة (ردفان -الضالع) أرضا محروقة بالنسبة للمسافرين وحركة النقل التي وجدت في تغيير خط السير ملاذها الوحيد طلبا للسلامة.

ومنذ بضعة شهور وحركة النقل والتجارة في مناطق الرعب تشهد تراجعا ملحوظا، خصوصا تلك السيارات التي تحمل لوحاتها المدنية الرقمين 1 أو 2، بوصفهما يشيران إلى أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، يعني خصماً للعناصر التي تمارس قطع الطريق وربما تباشر الاعتداء عليها كما في بعض الحالات التي كان آخرها ما جاء متزامنا مع أيام عيد الأضحى المبارك، والتي نجم عنها مقتل شخصين ونهب ممتلكات آخرين.

المسافة بين صنعاء وعدن لا تتجاوز 6 ساعات، أما الآن فالمسافة نفسها تتجاوز 8 ساعات، بزيادة أكثر من ساعتين، وذلك لأن حافلات النقل وسيارات الأجرة والنقل الخاص قررت جميعها المرور بأطراف مدينتي تعز وإب، عوضا عن المرور بردفان والضالع، حيث الخوف والرصاص يترصدان الجميع دون تمييز.

وكما تزايدت النقاط العسكرية ارتفعت أجرة المواصلات استجابة للزيادة الناجمة عن تغيير خطوط السفر، وهو ما يضاعف معاناة المسافرين الذين لا يخفون تبرمهم من هذه التداعيات، ناهيك عن الآثار الجانبية لهذه التغيرات الطارئة التي تضرر منها المواطنون الذين يقصدون المناطق القريبة من الأماكن الملتهبة، حيث لم يعد بإمكانهم السفر في الحافلات التي كانت تقلهم إلى مناطقهم بسهولة ويسر قبل أن تغير اتجاه رحلاتها، وهذا بدوره أثر سلبا على مواطني تلك المناطق القادمين من صنعاء وعدن أو الذاهبين إليهما.

وهذا ما تحدث به لـ"النداء" شاب من ردفان، وقال وهو يهم بالسفر من مقر عمله في صنعاء إلى بلاده، إنه صار يتعين عليه قضاء يومين مسافرا بخلاف الفترة التي كان يقضيها في الماضي القريب، فهو يتحرك من صنعاء إلى عدن كمرحلة أولى، وفي اليوم التالي يتحين الوقت المناسب لمغادرة عدن والسفر إلى ردفان.

مسافرون كثيرون يبدون استياءهم من إطالة أمد الرحلة المرهقة التي أضافت عليهم مشقة أخرى كانوا في غنى عنها، ناهيك عما يصاحب الرحلة من انقطاع لشبكة الاتصالات على امتداد الطريق الواقع ضمن محافظة لحج، ويمتد من أطراف عدن حتى تعز، ما يضيف للمسافرين قلقا آخر علق عليه بعضهم قائلا إنه يأتي مساهمة من وزارة الاتصالات للتخفيف من المعاناة.

جاؤوه إلى غرفة العناية لمساعدته، فسلبوه تكاليف علاج ابنته

طاهر الدبيلي.. ضحية عملية نصب في أحد مشافي العاصمة

■ دمت:

ما تشير إليه السطور التالية هنا، ليس فيلما هنديا أو قصة حبكت من نسج الخيال، بل حكاية محزنة لمواطن بسيط من أبناء دمت بمحافظة الضالع، يدعى طاهر الدبيلي، ودارت أحداثها في العاصمة صنعاء.

في الثانية ظهرا من يوم الأحد قبل الفائت، كان طاهر ومعه زوجته في زيارة لابنتهما التي ترقد في غرفة الإنعاش في المستشفى الألماني، قبل أن يدخل عليه مجموعة أشخاص يحمل أحدهم رزمة من الأوراق ليستفسروه إن كانت المريضة هي ابنته، مبدين الشفقة عليه من تكاليف العلاج الباهظة، خصوصا وأن الليلة الواحدة تكلف 45 ألف ريال، وصار إجمالي ما أنفقه حوالي نصف مليون ريال.

يقول طاهر إن شخصا وإلى جواره 5 آخرون يلتفون حوله كانوا ينادونه بـ"يا فندم"، قدموا إليه في غرفة العناية المركزة، مستغلين أوقات الزيارة؛ وبدأوا في تدوين بيانات ابنته، وأخبروه أنهم يتبعون إحدى الجهات الرسمية، وسوف يمنحونه مساعدة مالية لإنقاذ وضع ابنته المريضة.

طاهر الدبيلي قال إنهم أوصلوه إلى داخل مبنى كبير يشبه مباني المعسكرات، وبعد أن أدخلوه إلى المكتب وضع أحدهم المسدس على رأسه فيما قام الضابط المذكور بسلب كل ما لديه من نقود (500 دولار، وما يقارب 400 ألف ريال)، كان قد جمعها لعلاج ابنته، ثم رموا به إلى الخارج.

خرج إلى الشارع يصيح: كيف يأتون بي لمساعدتي، فيسلبوني تكاليف علاج ابنتي؟ لعل أحدا من الناس يسمع صراخه فيرق له ويعيد له اعتباره، ولكن دون جدوى، وكاد يقع في ما هو أعظم حين حاول أفراد حراسة المكان جره إلى الحبس بتهمة دخول مكان عسكري بدون إذن، والتساؤل عن الكيفية التي دخل بها المكان الذي لم يتسن له معرفته، قبل أن يتدخل شخص مسن كان قد سمع حديثه، ويقوم بإقناع الجنود بإخراجه، ونصحه بالفرار بنفسه أفضل من أن يدخل في مشاكل لا طاقة له بها.

وحين شكا لإدارة المستشفى ما حدث له أخبرته إدارة المستشفى أنهم لا يستطيعون أن يعملوا له شيئا، وأن أشخاصا غيره قد حصل لهم مثل ما حصل له.

لم يكن قد تبادر إلى ذهنه وهو يلج بوابة الحوش الكبير، أن لجنة الرحمة هذه كانت تبيت له شرا محضا، لا فعل خير كما أوهموه، فالنصب في ذهنه وإن كان قد بدر إليه ولو من باب سوء الظن مثلا، فلن يأتي على هذه الهيئة من الأبهة والصولجان.

لحظات صعبة حين وجد طاهر نفسه وسط وحوش مفترسة يقودهم (فندم) في مكان أهم أهدافه نشر السكينة والاطمئنان ومحاربة الجريمة، وهم يشهرون السلاح في وجهه طالبين منه تسليم كل ما بحوزته من أموال. لحظة يصعب على المرء تخيلها حين يضع نفسه مكان هذا الرجل المسكين الذي كانت زوجته وأولاده بينهم ابنته التي كانت في صراع مع الألم وفي حالة حرجة، جميعهم كانوا ينتظرون عودته.

الحادثة وقعت قبل ما يقارب نصف شهر، وظل الدبيلي متحفظا عليها لم يروها إلا بعد مغادرة المستشفى وعودته إلى القرية، معللا ذلك بالخوف على حياة ابنته.

اصطفاف الجهات القضائية والأمنية على انتهاك الحقوق والحريات ضد أبناء حضرموت

■ المكلا

في جلستها الـ11 التي عقدت الثلاثاء الماضي، أقرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالمكلا، وبحضور رئيس المحكمة (عين حديثاً) عبده علي العواضي، وحمود حمود إسحاق وكيل النيابة الجزائية المتخصصة بالمكلا، الاستماع لأقوال الشهود المدونة في محاضر جمع الاستدلال رغم اعتراض المتهمين على هذا الإجراء المخالف للقانون.

وطالب المتهمون في القضية المنظورة أمام المحكمة، وهم: عبدالله راجح اليهري عضو مجلس محلي سابق، ناصر محفوظ باقزقوز رئيس حزب التجمع الوحدوي بحضرموت، سالم علي الحبشي، ناصر سالم بامثقال، بإحضار الشهود، والذين يعملون لدى الأجهزة الأمنية بالمحافظة، إلا أن النيابة العامة عجزت نهائياً عن إحضار الشهود لـ10 جلسات سابقة.

وكانت المحكمة قررت في جلسة سابقة برئاسة رئيس المحكمة السابق بدر الطويل السير في إجراءات القضية لأن النيابة عجزت عن إحضار الشهود، إلا أن القاضي البديل وجد للنيابة مخرجاً لا يمت للقانون بأية صلة، حيث اكتفى بقراءة أقوال الشهود المدونة في محاضر جمع الاستدلالات، ولم يعر اهتماماً لاعتراض المتهمين، بل ألزمهم بالاستماع لأقوال الشهود فقط لكونها دليلاً ضدهم في عرف القاضي، ولم يكلف النيابة بإحضارهم.

وقررت المحكمة أيضاً التأجيل إلى غد الثلاثاء لاستعراض قرص مضغوط (CD)تدعي النيابة أنه دليل آخر ضد المتهمين بالمساس بالوحدة على ذمة المشاركة في مهرجان 27 أبريل الماضي، الذي أقيم بالمكلا. علماً أن المحكمة في جلسة سابقة وبحضور رئيس المحكمة السابق وخالد الماوري رئيس نيابة الاستئناف الجزائية المتخصصة بحضرموت، وحمود حمود إسحاق وكيل نيابة المكلا الابتدائية الجزائية المتخصصة، وسعيد البحسني عضو النيابة، استعرضت القرص المذكور، ولكن القاضي الجديد عبده علي العواضي (في تصرف غريب) ألغى كافة الإجراءات والمحاضر السابقة، وبدأ السير في إجراءات القضية من جديد رغم اعتراض المتهمين على ذلك. وهذا الإجراء يقوم به القاضي في كافة القضايا المنظورة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالمكلا، والمرفوعة من النيابة الجزائية المتخصصة بالمكلا.

توقيع اتفاقية تمويل مشروع ميناء سقطرى

يوقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، غداً الثلاثاء بصنعاء، مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، على اتفاقية تمويل مشروع ميناء سقطرى بتكلفة تقدر بـ50 مليون دولار. ومن المقرر أن يصل صنعاء مساء اليوم لهذا الغرض مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبدالوهاب أحمد البدر.

وأكد سعادة السفير الكويتي بصنعاء سالم غصاب الزمانان، على أن هذا التوقيع يأتي تتويجا لجولة المباحثات التي عقدها مسؤولو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة الماضية مع المسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث وقع الجانبان بالأحرف الأولى على الاتفاقية في 17 نوفمبر 2009، مشيراً إلى أن تمويل المشروع يأتي في إطار تقديم المبلغ الذي تعهدت به دولة الكويت في مؤتمر المانحين بلندن في نوفمبر 2006، والبالغة قيمته 200 مليون دولار.

وتوقع سعادة السفير أن يكون ميناء سقطرى أحد أهم المشاريع الاستراتيجية الحيوية في أرخبيل سقطرى، وسيشكل إضافة اقتصادية مؤثرة إلى قائمة الموانئ اليمنية المتميزة بمواقعها الهامة، حيث سيسهم المشروع في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزيرة من خلال تنشيط حركة النقل والتجارة بين الجزيرة والموانئ اليمنية.

وأكد السفير على متانة العلاقات الكويتية اليمنية، مشيراً أن تمويل هذا المشروع وغيره من المشاريع يأتي امتداداً للدور الذي انتهجته دولة الكويت في دعم الأشقاء في اليمن منذ ما يناهز الـ5 عقود، مشيداً بتطور هذه العلاقات في الفترة الأخيرة في ظل حرص قيادتي البلدين على تحقيق مصالح الشعبين الشقيقين.

مكافحة ظاهرة حمل السلاح في ورشة واستطلاع لـYPC

يختتم المركز اليمني لقياس الرأي العام، اليوم الاثنين بفندق ميركيور صنعاء، ورشة عمل خاصة بالشراكة المجتمعية لمكافحة ظاهرة حمل السلاح في اليمن.

ويشارك في الورشة التي تنفذ بالتعاون مع السفارة البريطانية بصنعاء، أكثر من 30 مشاركا ومشاركة يمثلون العديد من منظمات المجتمع المدني والشرائح والجهات المهتمة.

وتهدف الورشة التي بدأت أمس الأحد إلى وضع تصورات ورؤى تسهم في وضع برامج تتضمن القيام بحملات توعية بمخاطر السلاح في أوساط الشباب والطلبة وعموم المواطنين، وعقد لقاءات تثقيفية تصب في توسيع قاعدة نبذ أشكال الثارات ونشر ثقافة التسامح والسلم الاجتماعي.

وقال المركز في بلاغ صحفي إن الورشة ستشجع المبادرات الجماعية والفردية وكذلك العمل على تعميق ثقافة الحوار في أوساط المواطنين عبر المسجد ووسائل الإعلام والاتصال بما يحد من المغالاة في حيازة وحمل السلاح.

وقد عمد المركز اليمني إلى إشراك أكبر عدد من الشخصيات الاجتماعية والمنظمات المهتمة لوضعها أمام واجباتها وأدوارها المفترضة في هذا المجال، ووضع أجندة مشتركة تساند الجهود الحكومية في هذا الموضوع، وكذا وضع البرامج والآليات المناسبة لها بما يكفل الحد من ظاهرة حمل السلاح في اليمن.

وتضم الورشة خطباء جوامع وواعظات ومشائخ وإعلاميين وأكاديميين وباحثين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة ظاهرة حمل السلاح والثارات. ويناقش المشاركون عددا من المحاور من أهمها نتائج استطلاع الرأي العام الذي نفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام حول مشروع قانون حمل وحيازة السلاح، وورقة أعدتها الباحثة الألمانية المتخصصة في الموضوع ماري كريستين هاينز.

كما يستعرض المشاركون خبراتهم وتجارب منظماتهم في طرق وأساليب مكافحة هذه الظاهرة واستخلاص أهم الأفكار والرؤى للاستفادة منها في برامج وخطط المنظمات والجهات المشاركة في المرحلة القادمة.

المحرر: هلال الجمرة
haly87@gmail.com

الاثنين 29 ربيع أول 1431هـ الموافق 15 مارس 2010 العدد (228)
Mon. 29/3/1431 - 15 March 2010

اهتمت السلطة المحلية بالمحافظة باسم الحي فيما تناست كل مشاكله المتمثلة في: انعدام مياه الشرب، عدم إنشاء المركز الصحي، غياب مدرسة لتعليم أهالي الحي، انعدام الحلول لمشاكل الأراضي

حي "22 مايو" بالحديدة أعادوا تسميته مرتين لكن معاناته قائمة

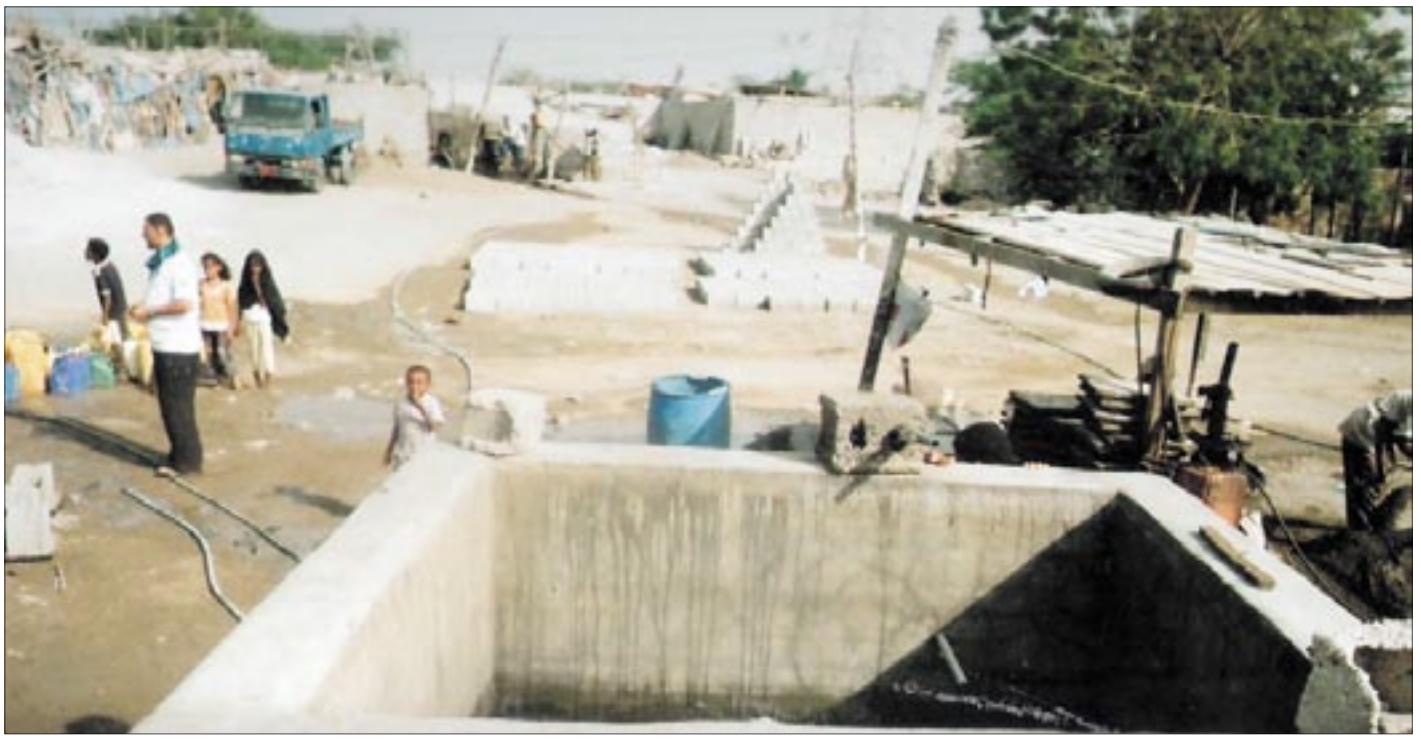

■ الحديدة - عبدالرحمن رامي

بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، غيّر المسؤولون في السلطة المحلية بمحافظة الحديدة اسم حي "الحالي" إلى حي "22 مايو".

فحي "الحالي" -الواقع شمال مدينة الحديدة بمحاذاة شارع جيزان الدولي- هو حي فقير وشعبي ومأساوي جدا. ويقول أحد السكان إن تسمية الحالي جاءت لمباركة الحي والعمل بالحظ العاثر. لم يتغير حال الحي كاسمه، وظل يشكو الإهمال والغياب من كافة الخدمات الأساسية.

وبقيام الوحدة قرر مسؤولو المحافظة تغيير الاسم إلى حي 22 مايو، ظناً منها أن سبب تعاسة الحي ونسيانه هو اسمه، لكن حتى الآن وبعد 20 عاماً من إعلان الوحدة، مازال الحي يعاني من ذات الإهمال، بل إنه تضاعف حتى إنه لم يعد هناك ما يروي عطش الناس من المياه. وعلى ما يبدو فإنه لو حافظ على تسمية الحالي، لكان وقعها على الحظ أقوى من 22 مايو "الحلى والجمال".

تعامل الحكومة مع حاجة الناس للمياه بأنها مطالب كمالية

تتضامن الظروف مع بعضها في حي الحالي لانتهاك الإنسان والحياة. وتحتشد جميعها لمناهضة وجود الإنسان حيا على تلك المساحة. فعلاوة على عيشة العذاب التي يقضونها وسط أكواخ من القش والزنك، وثمة غرف أسمنتية ضيقة في مواقع عشوائية في قلب الرمال المستعرة، يكابد هؤلاء الظمأ على الدوام، ويعانون من انعدام المياه.

وبحسب القاطنين فإن المهمة الأساسية والمحتمة على كل ساكن في الحي (أطفال وفتيات وعجزة) تتمثل على البحث عن الماء على الصحراء بأقدام عارية سلختها الحرارة. وغدا الماء الحلم الأوحد بالنسبة للسكان لا سيما الفقراء منهم وهم الغالبية.

خلال جولتنا في الحي قابلت مهدي ناصر الشامي، أحد ساكني الحي، يعرج بقدمه اليمنى -يبكي، بينما تتقيحُ متورمة إذ هو يطاردنا وكأننا (وزير المياه)، فقال: "لدغني ثعبان ليلة أمس وأنا أبحث لأولادي عن لتر ماء يروون به الظمأ، لدغني في الظلم والظلام!".

ويقول الرجل الذي تعاون معنا لإيصال هذه القصة الإنسانية للقارئ، وهو محمد محمد علي عبده، أحد ساكني الحي: "لا أستطيع تصوير كل ما يجري في هذا الحي الواقع بمدينة الحديدة من مآس". وباختصار رجل أعزل أردف: "نطالب بالماء والكهرباء، فجوالينا (أواني حفظ المياه) كثيرة وبيوتنا مظلمة ومعاناتنا مريرة". وزاد موضحاً: "لدينا أوامر من المحافظة والمجلس المحلي -دعّم الصحيفة بنسخ لها- لم تنفذ حتى الآن، وقد مرّ على هذه الأوامر أزيد من شهرين، وفي الأخير لم تنفذ". معتبراً تجاهل الحكومة وتراخيها عن تنفيذ مطالب الناس بإيجاد حل لمحنة المياه، وهي شيء أساسي للحياة، كما لو أنها تتعامل مع مطالب بخدمات كمالية.

ولفت إلى أنه مر عليهم نحو شهرين لا يشرب ساكنو الحي فيها "غير مياه الآبار غير الصالحة للشرب، (فيما) العدادات موجودة وتأتينا الفواتير شهرياً وندفع ما بين 500 و 600 ريال باسم الخدمات، ونحن بلا مياه".

تنوعت وجوه وطباع وأعمال من التقتهم "النداء" من ساكني الحي. وفي الحي زرنا أحد الخيرين من أهالي الحي، وهو رجل أمن متعاون مع جيرانه، حيث بادر بحفر بئر بداخل بيته، يملؤون منه "جوالينهم"، فيوفر لهم "شربة ماء نقية، مثلما هي المياه المقطرة في القصور والفلل الفخمة"، بحسب حديث الأهالي. وبحسبهم فإنه "يتعب بمطاردة المسؤولين الفارين من وجه المسؤولية الواجبة".

الكهرباء.. الجار البخيل

قريباً من الحي الآهل بالظلام والفوانيس، تقع محطة توليد كهرباء الحالي لتصل إلى حي الحالي مساوئها في "حنينها وطنينها ودخانها الكثيف وأبراجها الواقفة كأشباح فولاذية"، طبقاً للسكان.

يطلق الساكنون على المحطة هذا مسمى "الجار البخيل". بالرغم من ذلك لا يبدي مسؤولو الكهرباء من وزيرها حتى مدير محطة كهرباء الحالي، أي شعور بالخجل من حرمان هذا الحي من "النور". وبالرغم من خروج أوامر بإيصال التيار إلى المنطقة من غيابت مسؤولي السلطة المحلية، إلا أن المنطقة المعروفة بـ"وطن المسحوقين في أحد أطراف مدينة الحديدة شمالاً بمحاذاة خط دولي، ما زالت تعيش في السواد".

محمد نجيب ناجي، 28 عاماً، أحد قاطني حي 22 مايو (الحالي)، شكا لـ"النداء" تجاهل الجهات المعنية لحيّهم، وأضاف: "نحن غير مستفيدين من المحطة الكهربائية، التي لا تفصلنا عنها سوى عدة أمتار، فهي لا تزودنا سوى بالتلوث البيئي والإزعاج المستمر، رغم أننا نصرخ.. ننادي، دون فائدة".

"أقوياء المال" يبيعون الكهرباء بطريقتهم: تعرفة الكيلو 200 ريال

واستغرب الشاب محمد عبدالله مما يقوم به من يسميهم "الأقوياء الذين يمتلكون المال" بـ"ربط خطوط كهرباء عشوائية إلى الحي وبيعها على الناس الفقراء بنظرهم بعد إجبارهم على تركيب عدادات ثم يتقاضون ثمن الكيلو وات 200 ريال".

وأشار إلى أن "عاقل الحارة يمارس البيع والشراء في الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء، وهذه من صور البقاء للأقوى في البلد اليتيم بدون قانون أو عدالة بين مواطنيه".

استرجاع الأهالي لأرضية المدرسة بعد بيعها من قبل نافذين

تبخرت المساحة التي خصصت لمدرسة (الحالي)، وأضحت شيئاً من الخيال، بعد أن بيعت أرضيتها من قبل نافذين "لثلاثة أشخاص هم: جمال اليافعي، علي الهمامي، والشيخ محمد سعد الحطامي".

سليمان قاسم، 48 عاماً، عاقل الحي المختار من الأهالي، و"المهمل من قبل الجهات المسؤولة" كالحي، أفاد بأن الأرض المخصصة للمدرسة "بيعت من قبل مسؤولين نافذين". ويوضح الوضع الراهن للأرض: "وقد استعدنا هذه الأرض من المشترين اليافعي والهمامي والحطامي، بعدما ترجيناهم باسم مدرسة محرومين منها الأطفال، تجاوبوا معنا وأعادوا الأرض إلينا".

وأكد سليمان أن مدير المديرية علي عبيد كان على علم بحادثة بيع أرضية المدرسة، وأنه رد عليه: الأرضية بيعت، ثم (لعن) من أسقط الأرضية لمبنى المدرسة في المخطط. وأردف سليمان: "عندما راجعته طردني من مكتبه وعندي شهود آخرون أثبت ذلك". مشيراً إلى أن: المطالبين (من قاطني الحي) بالحقوق والعدالة والنظام، يعانون الاستبداد الفظيع، حيث يقوم الأقوياء والنافذون باختلاق مشاكل لهم والزج بهم في السجون والزنازين".

أكثر من 20 نوعاً مرضياً ولا يوجد مستشفى واحد

في حي "الحالي" ينتشر التلوث والأمراض: الملاريا، الإسهالات، الالتهابات الرئوية، والحالات النفسية.. ولا وجود لأي نشاط مكافحة للأمراض من قبل مكتب الصحة بالحديدة، أو وجود مستوصف صحي هو واحد من أحلام الناس الوردية. الرجل الذي وجدناه قد أصيب بلدغة ثعبان، مر على إصابته حتى اللحظة عدة أيام ولم يُسعف أو يستطع العلاج بمشافي الحديدة، وكل ما قدم له جراء ذلك إسعاف شعبي بالأمواس والثوم، ولا عزاء له في موت الحياة، أو بفقد وطن!

الأطفال في "الحالي" أمراض: إسهالات، ملاريا، والتهابات رئوية. النساء: سوء تغذية، ضعف، هزال، وشيخوخة مستعجلة.. ولا توعية صحية، وكثيرات يضعن حملهن بعيداً عن المستشفيات في أوضاع خطرة -يموت بعضهن- بدون رعاية صحية! والجميع سمع منذ سنوات ببناء مستوصف صحي في هذا الحي على أرضية تبرعت بها سيدة من نفس الحي، لكن المستوصف ظل حلماً، وقطعة الأرض بلعها الطاهش..!

العشوائية أعاقت وصول الخدمات

في "الحالي" بسبب العشوائية في التخطيط وعدم اتضاح الأمر ما بين أرض المواطن وأخرى للصالح العام، لم تستطع الجهات الخدمية تنفيذ خدمات للمواطنين: الشارع، الماء مثلاً.

ويرى المواطن عبده أحمد عبدالرحمن أن أحد الأسباب الرئيسة التي حرمت أبناء "الحالي" من وصول المشاريع الخدمية إليها، هو قيام موظفين في البلدية والتخطيط الحضري ببيع الشوارع الرئيسية، حيث تحول الحي إلى العشوائية والفوضى بلا حدود.. ولم تستطع بعض الجهات المعنية تنفيذ أية خدمات للمواطن. لقد أسمي "الحالي" باسم "22 مايو". الاسم كبير.. والواقع حقير!

مناشدة للرئيس من الحي الذي يحمل اسم إنجازه: 22 مايو

فضّل المعنيون والمسؤولون في محافظة الحديدة أن يحمل حي "المنكوبين فعلاً" اسم الوحدة التي تم تحقيقها بين شطري اليمن بفضل الرئيس علي عبدالله صالح والرئيس السابق علي سالم البيض. ويعتبر الرئيس بل والمجتمع أن هذا المنجز فخر لليمن، وأنه منجز عظيم. وعندما أسمى المعنيون في محافظة الحديدة هذا الحي بـ"22 مايو" إنما أرادوا من ذلك الإساءة للوحدة وللسلطة التي اكتفت فقط بمنحهم الاسم وجردتهم من أي امتيازات، بل الخدمات الأساسية جميعها.

يناشد أهالي الحي أن يضع الرئيس حداً لمعاناتهم. وأكدوا في مناشدتهم للرئيس: نحن قلنا لك نعم ونقول في كل انتخابات للمؤتمر: نعم.

وأم هاني تطالب بإعادة أرضها المنهوبة من قبل شارع عام حولها إلى حوش لمقاول

في معركة غير متكافئة تخوض أم هاني، من ذات الحي، معركة ضد شخص نافذ، فيما يغيب القانون عن التدخل.

وتشكو أم هاني من التهام أرضيتها بذريعة نزولها في المخطط كشارع عام. اتضح لاحقاً أنها تحولت إلى مخزن لمقاول يضع خردته فيه.

وسردت المرأة مأساتها، قائلة: كان بيني وبين جاري المقاول علي الشرفي فاصل عبارة عن شارع، وبعدين جاء التخطيط وباعوا هذا الفاصل كشارع فرعي على الشرفي". وأضافت: "قام الشرفي بتكسير الفاصل بيننا في الحارة، وطرح فيه الخردة التابعة له والمخلفات بأرضيتنا بحجة أنها شارع".

واعتبرت أن الشارع الذي يقولون لها "لا يخدم الصالح العام، إنما يخدم المقاول فقط، ويريد الاستيلاء على هذه الأرضية".

وقالت إن تملكهم للأرض تم من خلال شرائهم "لأرضية مبسوط عليها بحجة شرعية ثم طبقنا بها عقد إيجار من مصلحة أراضي وعقارات الدولة، وحين قالوا بأنها شارع التزمنا بالقانون". واستدركت: لكن عندما انتهى التخطيط اتضح أن الشارع ليس في صالح الدولة، بل إنه تم (برمجة) الأمور من التخطيط والبلدية لصالح المقاول علي الشرفي، والغرض منه إخراجنا من المكان والسيطرة على الموقع".

وتطالب أم هاني بإيجاد العدالة وإحقاق الحق. وتؤكد "نحن لم نكن نمتلك إلا هذه الأرض، ومع هذا قلنا للمصلحة العامة، لكن أن تضم إلى أصحاب الأموال والذين معهم فلوس فهذا حرام وظلم بحقنا".

صادق حمادي، رجل أمن متقاعد، يقول إنهم (أهالي الحي) يعانون "كل العناء المستمر من انعدام كل الخدمات الأساسية والضرورية، وكذا انعدام التخطيط". وبيّن كيف يتعامل المخططون مع الأراضي، قائلاً: "لم يخططوا سوى للمشاكل والنهب والفوضى والمال، ولم ينفذوا الشوارع، بل باعوا الأرض التابعة للدولة والمواطنين". مضيفاً: "ويريدون من المواطنين أن ينفذوا الشوارع بأنفسهم، كي يتم إيصال الخدمات على حد قولهم، وكأننا أصحاب الأمر في الجهات المعنية".

ولفت حمادي إلى أن حي "الحالي" تمت تسميته بحي "22 مايو" لرفع شأن الوحدة وتعميقها في قلوب الناس بالخير، لكنه يعتبر الآن أن التسمية فيها "ظلم للوحدة"، فمن يسمع باسمه الجديد يتخيل أنه أحد الأحياء الراقية المكتملة، لكن الواقع مزرٍ جداً عكس التصور أيضاً! وعلى الجهات المعنية في وزارات الحكومة إيجاد حلول لمشاكلنا المتفاقمة في "الحالي" عبر مكاتبها هنا في الحديدة. لم نعد نأمل في تحسن أوضاعنا المزرية من خلال أداء عمل هذه المكاتب السيئ، وفشل تجربة المجلس المحلي بالمديرية لما بها من فساد وإفساد.

وطالب الحكومة بمتابعة ومحاسبة كل المتورطين في هذا التلاعب والإهمال في "الحالي"، ومن قاموا بالمتاجرة بأراضي المواطنين وإشعال الفتن وبرمجة المشاكل بين الأقوياء والضعفاء. أما الدولة "فهي إن سامحت وتسامح بحقوقها فنحن لا نسامح في حقوقنا المسلوبة والمنهوبة والمنتهكة بشبر واحد".

الاثنين 29 ربيع أول 1431هـ الموافق 15 مارس 2010 العدد (228)
Mon. 29/3/1431 - 15 March 2010

بعد أكثر من 3 سنوات من مقتله داخل إدارة البحث الجنائي بإب

22 مليوناً وأكثر من 20 ثوراً تغلق ملف قضية صلاح الرعوي بعيداً عن القضاء

■ إب - إبراهيم البعداني

بعد أكثر من 3 سنوات من الشد والجذب وحوار مشائخي، أسدل الستار نهائياً على قضية القتيل صلاح الرعوي الذي اغتيل غدراً داخل إدارة البحث الجنائي بإب في أكتوبر 2007، على يد مجموعة مسلحة جاءت يومذاك من منطقة الحدأ.

3 سنوات عصيبة عاشتها أسرة الرعوي القتيل بين خوف من تهديدات ووعيد بالانتقام وضغوط نفسية ومعيشية صاحبت تلك السنوات، ناهيك عن مماطلة القضاء الذي لم يستطع التصدي لقانون المشائخ الذين أصروا على عدم التعامل مع نصوصه، والاحتكام إلى العرف القبلي، وكذا عدم الوقوف أمام القانون الذي هو الآخر تعثرت نصوصه، وبخاصة من وحل المشيخ المتشعب.

ما يقرب من 10 مشائخ نصبوا أنفسهم وجهاء وعقال لأبناء إب والتحدث والحوار باسمهم والتفاوض مع مشائخ الحدأ طيلة السنوات الـ3 الماضية، كانوا يلتقون ويجتمعون في أفخم فنادق إب وصنعاء، يقضون ساعات التفاوض تلك بمضغ القات الذي يفضي إلى التأجيل وتحديد مواعيد أخرى لتجديد اللقاء (كانوا ينفقون مئات الآلاف من الريالات كبدل سفر وأشياء أخرى)، بينما أسرة الرعوي في كل مرة كانت تعلم عن طريق الصدفة عن هذه الاجتماعات، تحاول أن تعرف نتائج تلك الاجتماعات وطرح رأيها كونها المعنية بالأمر، وفي كل مرة كانت أم حبيب -زوجة القتيل الرعوي- تتواصل بالهاتف من داخل قبو مع عدد من الصحفيين تناشدهم إيصال معاناتها وأطفالها الـ5 إلى مسؤولي الدولة، لنصرتها واسترجاع حقوقها الأمنية والمعيشة، وانتشالها من داخل ذلك القبو الرث التي التجأت هي وأطفالها للاختباء فيه خوفاً من أن تطالهم أيادي الغدر التي طالما توعدتها بالانتقام إن هي لم تتنازل عن دم زوجها القتيل.

الخميس الماضي، كانت أم حبيب على موعد مع مشائخ إب الذين حرصوا هذه المرة على التواصل معها وتبشيرها بإغلاق ملف زوجها، وتوصلهم إلى صلح قبلي مع مشائخ الحدأ.

وفي اتصال هاتفي معها قالت إن مشائخ إب أبلغوها بأنهم توصلوا إلى صلح يرضي الطرفين، تمثل بتسليمها مبلغ 22 مليون ريال وإعادة الأرض التي كانت موضع خلاف بين زوجها ومجموعة من الحدأ. ولأنها -حسب قولها- امرأة لا حول لها ولا قوة، وليس لها من يساندها، فقد حملت المشائخ المسؤولية وعدم التلاعب بقضيتها.

قبل ظهر الخميس، أبلغت أم حبيب من قبل المشائخ بالحضور إليهم لاستلام المبلغ (مقابل التنازل عن القضية). وقبل استلامها المبلغ -تقول أم حبيب- طلب منها المشائخ (بحق القبيلة) أن تمنحهم جزءاً من هذا المبلغ نظير خدماتهم التي قدموها لها، ولكونهم من تعبوا وسهروا في إقناع مشائخ الحدأ بدفع هذا المبلغ الكبير.

تضيف أم حبيب: اندهشت لطلبهم هذا، ووقفت حائرة أمام إلحاحهم. وبعد أخذ ورد معها اقتنعوا بأخذ مبلغ 4 ملايين و500 ألف ريال. مضيفة: الله يجعل هذا المبلغ في ذمتهم، لأنهم أخذوه من أموال أطفالها اليتامى.

صباح الجمعة، كان المئات من المواطنين قد احتشدوا داخل استاد 22 مايو الرياضي بمدينة إب، بطلب من المشائخ الذين اصطفوا في طابور طويل أمام البوابة الرئيسية للملعب، وقد اصطحبوا معهم ما يزيد عن 50 مناصراً ومرافقاً في انتظار مشائخ الحدأ الذين وصلوا إلى مكان اللقاء للبدء في عملية "المهجم" وهم يرددون الزوامل. وقبل دخول مشائخ الحداء إلى باحة الملعب، سبقتهم عربتان من نوع دينا تحملان أكثر من 20 ثوراً.

وخلال ساعات الجمعة، أسدل الستار على قضية الرعوي نهائياً بقبول مشائخ إب "مهجم" مشائخ الحدأ، وبالتالي الاستعداد لإخراج جثة صلاح الرعوي من ثلاجة مستشفى الثورة ودفنها بعد 3 سنوات من انتظاره داخلها، لكنه لا يعلم أن انتظاره الطويل انتهى بالصلح والتحايل على أطفاله، وكذلك البدء في تنفيذ عملية الإفراج عن المتورطين بقتل الرعوي من سجن إب المركزي.

وكيل نيابة أموال إب يستولي على منزل مواطن

■ إب

شكا المواطن مأمون أحمد محمد قائد الشعيبي من قيام وكيل نيابة الأموال العامة بمحافظة إب أمين الشيباني، بالاستيلاء بالقوة على منزله مستغلاً منصبه.

وقال الشعيبي إنه تفاجأ بقيام الوكيل الشيباني بالسطو على شقته الواقعة في عمارة الأوقاف الدور الثالث، وفرشها والسكن فيها.

وأوضح أنه استأجر الشقة المصادرة من مكتب الأوقاف بعقد موثق، إلا أنه لم يتمكن من الدخول إلى شقته مع عائلته بعد أن قام وكيل النيابة بالبسط عليها.

وكان الشعيبي تقدم بشكوى إلى رئيس النيابة العامة بإب طالباً منه إلزام وكيل النيابة بإفراغ شقته وإعادتها إليه، إلا أن القائم بأعمال رئيس النيابة لم يتجاوب معه بحجة أن ما حدث ليس له صلة بالنيابة، وأنه لا يستطيع إجبار وكيل النيابة بإخلاء الشقة لأن ما قام به لا يدخل ضمن اختصاص النيابة. وقال إنه لا يمكن محاسبة وكيل النيابة إلا في حال قيامه بالإخلال بعمله داخل النيابة.

وفي محاولة من الشعيبي لاستعادة شقته بطرق سليمة، توجه إلى مكتب وكيل نيابة الأموال، طالباً منه إعادة شقته. إلا أن محاولته تلك فشلت حين أصر الشيباني على تمسكه بشقة الشعيبي. معترفاً أمام جمع من الحاضرين بأنه لا يملك عقد إيجار من الأوقاف، وأنه حصل على الشقة بواسطة المقاول!

وطالب الشعيبي النائب العام بمحاسبة وكيل نيابة أموال إب وإعادة شقته المصادرة.

مواطنو العدين يطالبون الحكومة بإيقاف إجراءات إدارة الكهرباء لشركة أمريكية وبيع الوحدة عليهم بـ30 ريالاً

■ "نيوزيمن":

ناشد أبناء مديريات العدين الأربع (العدين، الحزم، مذيخرة، والفرع) بمحافظة إب، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، =إيقاف الإجراءات التي تريد مصادرة الكهرباء العمومية عن مناطقهم من خلال إجراءات تشكيل جمعية تدير الكهرباء العمومية تحت مسمى الاستثمار لصالح شركة موريكا الأمريكية والسماسرة اليمنيين حسب وصفهم.

وقال البيان الصادر عن أبناء العدين إنه ما إن وصلت خدمة الكهرباء العمومية إليهم في السنتين الأخيرتين "ولم ننعم بها بسبب انطفاءاتها المتكررة، حتى بدأ بعض المتاجرين بالامنا ومعاناتنا بالعمل على مصادرة هذه الخدمة التي نعتبرها من خيرات الثورة والجمهورية، والذين يحاولون تحويلها إلى مشروع استثماري ليس له نظير في الجمهورية اليمنية".

وطالب البيان الذي وقع عليه أكثر من 5000 مواطن وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والكهرباء، بالعمل على "إيقاف هذه المهزلة، ووقف تشكيل الجمعية الهادفة إلى تحويل أبناء العدين إلى فئران تجارب لمثل هؤلاء المستثمرين، بل نريد أن نعامل مثل باقي مواطني الجمهورية، تسري علينا قوانين ومصالح الكهرباء كما هي بالجمهورية بأسعارها وإجراءاتها"، مشيرين إلى أن هذه الجمعية المراد إنشاؤها "تريد إدارة الكهرباء بعد شرائها من الحكومة بـ4 ريالات للوحدة الواحدة لتبيعها للمواطن بـ30 ريالاً، تحت مسمى أن هذه الزيادة ستتحول لصالح إصلاح الخدمات التنموية الأخرى".

وطالبوا الحكومة بإيقاف مثل هذه المهازل وألا تتخلى عن مسؤوليتها في إدارة شؤون مواطنيها في العدين، وإن كانت تريد مثل هذه التجارب فالأحرى بها البدء بالعاصمة وما جاورها. "فأبناء العدين يكفيهم ما هم فيه من ضنك العيش والمعاناة من الوضع الاقتصادي".

ودعا البيان كافة أبناء الشعب اليمني ممثلين بالأحزاب ومنظمات المجتمع اليمني، إلى الوقوف إلى جانبهم لإيقاف هذه الإجراءات الاستثنائية.

محكمة همدان تقرر توزيع الأراضي المغتصبة على الأعضاء بمشاكلها، وهؤلاء يعترضون على القرار حرصاً على حقن الدماء

مأساة جمعية أمل السكنية

تمر جمعية أمل السكنية بظروف غامضة، منذ العام 1994، فيما تواصل محكمة همدان الابتدائية، النظر في قضيتها مع هيئتها الإدارية ومشتركيها.

فعلى الرغم من صدور حكمين؛ حكم ابتدائي من محكمة همدان الابتدائية، منتصف مارس 2004، وحكم استئنافي من الشعبة الجزائية في محكمة استئناف م/ صنعاء والجوف، في مارس 2007، إلا أن الحكمين "وقعا في تناقض وتباعد بين الحيثيات والمنطوق، وعدم وجود أي تلازم أو تناسب"، وفقاً لمحام، غير أن القضية عادت إلى محكمة همدان الابتدائية مجدداً وفي ظروف غامضة.

لم يصل أعضاء الجمعية إلى حل حتى الآن. وما زالت القضية عالقة في محكمة همدان الابتدائية.

قبل يومين قررت محكمة همدان استدعاء أعضاء جمعية أمل السكنية الذين لم يستلموا قطعهم السكنية، للحضور لتوزيع الأراضي المتبقية عليهم، وجاء قرار المحكمة بناء على طلب تقدم به رئيس اللجنة الرقابية للجمعية علي حسين الحيمي.

ما زالت الأراضي التي يراد توزيعها مغتصبة، ويقول الحيمي في رسالته إلى القاضي هلال محفل رئيس محكمة همدان، إن على المحكمة توزيع الأراضي على مجموعات واستدعاء كل مجموعة على حدة وتحرير وثائق التمليك وإلزامهم وعبر المحكمة برفع الدعوى ضد الغاصبين ومتابعة قضايا الجمعية الأخرى بالتعاون مع محامي الجمعية.

أثار القرار اعتراضاً وانتقاداً شديدين من الأعضاء المراد توزيع الأراضي عليهم، ووجهوا رسالة إلى القاضي هلال أوضحوا فيها أسباب اعتراضهم على قرار المحكمة، وعلى ما ورد في رد علي الحيمي. وفي رسالتهم طالبوا المحكمة بإنصافهم وإحقاق الحق وإلزام لجنة الرقابة بالجمعية والمكلفين من قبل مجلس النواب بتسليمهم حقوقهم من الأراضي التي طال انتظارهم لها.

ونبهوا المحكمة إلى أنه لم يعد باستطاعتهم التحمل والصبر "على رؤية نافذين ومفسدين يتحكمون بحقوقهم ويسخرون منهم ومن أحكام المحاكم وإجراءات النيابة العامة". وأشاروا إلى أنه منذ عام 1992 منذ تولي لجنة الرقابة بالجمعية واللجنة المكلفة من قبل مجلس النواب التي تكفلت والتزمت بإيجاد الحلول وإنهاء القضية والخلاف الدائر بين قيادة الهيئة الإدارية ولجنة الرقابة وقد جمدت عضوية رئيس الجمعية حامد علي موسى بتهم متعددة وادعت ما ادعت به لجنة الرقابة لحماية أموال وأراضي المشتركين والتزمت بتسليم كل ذي حق حقه من أموال الجمعية، وإلى الآن لم تعمل اللجنة المكلفة من مجلس النواب شيئاً".

وطالب أعضاء الجمعية المحكمة في رسالتهم إلى رئيسها بتحميل علي الحيمي وبقية أعضاء اللجنة الرقابية واللجنة المكلفة من مجلس النواب المسؤولية لما سبق، وإلزامهم بتسليمهم حصصهم من الأراضي التي لا يوجد عليها نزاع وإشكالات مع آخرين، وتحرير بصائر لهم بنظر المحكمة وتمكينهم من تسلم الأرض الصحيحة. وشددوا على القاضي هلال محفل ضرورة العدول عن قراره حرصاً على دماء وأرواح الأعضاء المشتركين.

الجدير بالذكر أن الغموض ما يزال يكتنف قضية جمعية أمل، وأن هناك اختراقات حدثت حتى في محكمة همدان نفسها التي أقر الحكم السابق أن تحتفظ المحكمة بكل بصائر الجمعية، وبعد أشهر طالبت وزارة الشؤون الاجتماعية المحكمة بنسخ من تلك البصائر، فلم يرد بشيء، ويؤكد آخرون أن البصائر سُحبت من المحكمة بطريقة غامضة، أيضاً.

"النداء" تنشر في هذا العدد فقط خبراً في الموضوع، فيما تؤجل نشر تحقيق عن الجمعية وما مرت به منذ إنشائها في الأسبوع القادم، عندما تنتهي من إكمال التحقيق.

أسرته ناشدت السماوي ومنظمات حقوق الإنسان إيقاف ما يتعرض له ابنها من انتهاك

السامعي سجين في قضية اشتباه في قتل شخص هناك متهم رئيس بقتله

يمضي الشاب مراد عبده منصر السامعي، 24 عاماً، فترة تزيد على شهرين في السجن المركزي بإب بدعوى الاشتباه به في ارتكاب جريمة قتل لا يعرف عنها شيئاً. فيما تجهل أسرته مكانه حتى الأسبوع الماضي.

مطلع الأسبوع الفائت، تلقى الزميل عارف السامعي الخبر الصادم: "أخوك مراد مسجون في مركزي إب بتهمة الاشتباه بجريمة قتل". كان هذا نص الحديث الذي نقله أحد أبناء سامع من مراد بعد أن قابله صدفة في السجن، وطلب منه إبلاغ أسرته بأنه معتقل.

توجّه عارف إلى إب لزيارة أخيه. وهناك أبلغه بأنه أحيل إلى محكمة ذي السفال الابتدائية، وأنها قد عقدت له 3 جلسات ونصّبت له "محامياً لا يعرف حتى اسمه، ولم يجلس معه إطلاقاً". وقال عارف إن أخاه قد تعرّض لجرعة تعذيب قاسية خلال التحقيق معه في إدارة البحث الجنائي في إب، وقال له إن البحث لم يُحله إلى النيابة إلا بعد أن "أجبروه على الاعتراف بالقوة بأنه قتل المجني عليه محمد سفيان وجيه الدين".

لم تبلغ النيابة ولا المحكمة أسرة مراد. وقال إن النيابة قد "أتت بـ5 أشخاص شهود على أنه قتل. ونفى مراد معرفته بالشهود أو بالمجني عليه، كما وأنكر التهمة الموجهة إليه".

ولفت عارف إلى أن ضباط البحث الجنائي عرضوا على أخيه صوراً وقالوا له إن واحدة منها تابعة له وإنهم يبحثون عنه منذ فترة. وبرغم نفي أخيه أن تكون الصورة تابعة له ولا تمت له بشبه، إلا أن الضباط أصروا بأنها صورته.

لم تتوقف الانتهاكات ضد مراد حتى الآن. وقد شكا على أخيه أنه يتلقى رسائل التهديد والوعيد من أشخاص غريبين يزورونه إلى داخل السجن ويقولون له إنهم سيقتلونه في حال "لم يقل إنه القاتل أو أنكر قتل المجني عليه محمد سفيان وجيه الدين".

ويقول عارف إن المحكمة تعاملت معهم بغلظة، ومنعتهم من تصوير ملف القضية الخاص بمحاكمة أخيه والحيثيات التي تستند عليها المحكمة في محاكمته.

وأفاد بأنه اتصل بمنصور الدميني، أمين سرّ المحكمة، فردّ: "إنه لأول مرة يسمع بقضية مراد السامعي، وأن المتهم في قضية المجني عليه محمد سفيان وجيه الدين هو ابن عمه عمار عبدالله وجيه الدين وليس مراد السامعي".

وتناشد أسرة السجين مراد السامعي القاضي عصام السماوي، رئيس مجلس القضاء الأعلى، ومنظمات حقوق الإنسان، إيقاف ما تعرض ويتعرض له ابنهم من انتهاك وتعذيب.

الشارع العام يسيطر على أرضية سلمى والبلدية تنزع الفتيل بينها وبين شخص آخر عوضتها بأرضيته

خارت قوى سلمى محمد حسن فتيني، 47 عاماً، جراء تجاهل الجهات المسؤولة لقضيتها. وعبر "النداء" تطلق سلمى استغاثتها الأقوى إلى رئيس الجمهورية لتفعيل القانون.

سلمى فتيني، إحدى ساكنات الحي، وهي أرملةٌ وأمٌّ لـ5 أطفال، تقطن معهم "صفيحاً ساخناً وقشاً"، تخوض منذ أشهر معركة مع شخص تصفه بأنه "متعنت ومدعوم من قبل البلدية والتخطيط في المدينة"، على قطعة الأرض التي تسكنها. و"كسرطان خبيث وخطير" عانت أرضيتها الواسعة -كما تقول- من البسط.

ونقلت لـ"النداء" ما حل بأرضيتها الوحيدة من احتلال وبسط من قبل نافذين: في البداية كانت الأرض حقنا واسعة، وكانت البلدية والتخطيط يمنعوننا من البناء، وقد خربوا الزنك وجذوع الخشب الذي كنت أسور به أرضيتي، وقالوا لي إنها شارع عام.

وأوضحت سلمى كيف تعاملت معها الجهات المعنية قائلة: "طلبوا مني مشارعة الدولة، وقالوا لي: إذا خصمك القانون من ينتصر لك؟ وبعدين اتضح أنها ملكي فعوضوني بأرضية داخل الحارة في زقاق ضيق".

وأشارت إلى أنها حين راحت إلى تلك الأرضية (التي تم تعويضها بها) "اتضح لنا أنها (أيضاً) ملك لواحد اسمه مهيوب البيضاني، وقد جاء وتشاجر مع ابني، فضرب ابني بالفأس على رأسه". وقد نتج عن ذلك الخلاف الذي رعته إدارة البلدية والتخطيط، حدوث "شج" في رأس ابنها الذي قالت إنه كاد أن ينتهي "بسبب البلدية والتخطيط".

وأشارت إلى أن الجهات الحكومية لم توجد لمشكلتهم حلاً. مضيفةً: "يريدون (الجهات المسؤولة) أن يسكنونا في قطعة أرض هي شارع عام".

وشكت من رحلة العذاب التي مرت بها وما زالت بانتظارها هي وأولادها: "كيف شايكون أبنائي في مشاكل وقد سلبت أرضنا الحقيقية. تم تعويضي بقطعة أخرى مجهول مصيرها، وهذا (مهيوب البيضاني) يزحف عليها بحجارته يمنعني من تسويرها بالخشب، ربما يريدها حديقته الخلفية".

التقينا أحد جيران الشاكية في الحي، وهو سالم الزبيدي، كاتب بصائر، فشهد لصالح سلمى فتيني، وقال: "أشهد بأن هذه الأرض المنهوبة ملك سلمى منذ 20 عاماً، لكن الأقوياء سلبوها حقها دون أن ينصفها أحد".

وأكد عبده حسن سعيد كلام الزبيدي، وقال: "إن هذه الأرض ملك سلمى أرملة المرحوم مطيع منذ أكثر من 20 عاماً، وضاعت هذه الحقوق على ذمة خالد الأعجم موظف التخطيط، وعبدالعزيز، والكمراني، وحسن مساوى، وعبدالجليل شمسان، جميعهم في الحكومة ابتاعوا واشتروا في أراضي المواطنين وأضاعوا ممتلكاتهم".

معاً لمكافحة "الجعشنة"

د. أحمد سنان

لا أحد بمقدوره اليوم أن يغض الطرف عما يجري في الجعاشن، وما يحدث لأهلها من قبل "الشاعر الجلاد"، ليس لأن الرجل يتمتع بالنفوذ والسطوة التي يتمتع بها أي فاسد في هذه البلاد، ولا لأنه يتكئ على مركزه الذي يقربه زلفى من مركز صنع القرار، وليس لأنه يتمترس خلف طابور طويل من العتاة الذين يحمونه في كثير من الدوائر. وقد شهدنا كيف أن لجنة مجلس النواب لم تستطع الوصول إلى تلك المنطقة، وعرفنا السبب، وكيف أن الكثير من المشائخ في مجلس النواب قد ساندوه أثناء مناقشة قضية أهالي الجعاشن، طبعاً لم يكن موقفهم ذاك حباً فيه، بل الأرجح أنه كان دفاعاً عن أوضاع مشابهة في مناطقهم تقارب أو تتماهى مع ما يقوم به شيخ الجعاشن، وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى الممانعة المطلقة لأية بادرة تنم عن تشكل المجتمع المدني.

إن استمرار أهالي الجعاشن في نزوحهم نتيجة ذلك الجور لا يعكس بأية حال عجز النظام عن حماية مواطني دولته في مالهم وأعراضهم وحياتهم، بل إن النظام ينظر إلى ذلك من زاوية أخرى غير الزاوية التي ينظر الآخرون منها للأمر، فقد شهد الناس تلك الحرب التي خاضها ضد أبناء أخيه وضد أبناء المنطقة قبيل انتخابات 1997، عندما رفع شعار انتخبوا "الشيخ أو المؤتمر أو الحصان"، ولا شعار آخر. الكل وقف يتفرج. حينها لم يكن غريباً أن يخرج الأموات من قبورهم لانتخاب "الشيخ المؤتمر الحصان".

عندما قام بغزوة الصفة الكبرى عام 2007، والتي انتهت بدحره ورجاله ومنع دخولهم المنطقة، كان هناك من يتمنى أن يكون النصر حليفه ويقوم بتأديب الرعية الذين يتطاولون على أسيادهم، حتى التوجيهات العليا التي صدرت بعد هزيمته والموجهة للأجهزة الأمنية، قضت بالتأكد من صحة الشكوى، وكأن تلك الأجهزة لا تعلم بحقيقة ما يجري أمام ناظريها، بل إن هؤلاء المشردين لا يصدقهم أحد، ويحتاجون إلى شهود عدول يثبتون أن حقوقهم وحرماتهم قد انتهكت على الرغم من تجمهرهم أمام دار الرئاسة.

ها هي الكرة تعود اليوم مع منطقة أخرى، إنه يعاودها مع جيرانه، الذين هم كغيرهم من أهل الجعاشن، لا يشعرون أن حكم الأئمة قد زال فعلاً قبل 48 عاماً، فلا زالت الفروقات والتنافيذ، وأجرة العسكر، والقيود، والدجاجة المرزن... وكل مفردات الإمامة قيد التداول.

وها هم أبناء الجعاشن يلجؤون إلى العاصمة حتى تراهم عين السلطة وتسمع شكواهم أذنها، ولكنها العين التي لا ترى والأذن التي لا تسمع، عين مصابة بقصر النظر فلا ترى إلا ما كان بعيداً، وأذن لا تسمع إلا الدبيب البعيد.

هي لا ترى ولن ترى ما يقوم به شيخ الجعاشن، ولكنها رأت شيخ "الأيام". لم تتحرك ضد شيخ الجعاشن أو ضد كل فاسد أو شيخ متجبر، ولكنها تحركت ودحرجت معها القانون ضد شيخ "الأيام" وحملة الأقلام وأصحاب الرأي. وحتى الإعلام الرسمي لا يرى شيخ الجعاشن إلا شاعراً رقيقاً مُجيداً، ولم يرَ فيه جلاداً متنمرا، لذلك رأيناه يؤازره ضد المظلومين من خلال التذكير الدائم بشعره المادح. وسائل الإعلام هذه تحركت مع المتحركين لضبط شيخ "الأيام" وكثيرين من أصحاب الرأي، وصورت بطولة من هذا الزمان.

استطاعوا –وعلى ذمتهم– ضبط 34 قطعة سلاح شخصي لدى "الأيام"، وكان مجهرهم حساساً حيال ذلك، ولكن تفقد هذه الحساسية فاعليتها عندما يتعلق الأمر بما يقوم به الشيخ في الجعاشن وفي أي جعاشن أخرى، وأمثاله كقتلة العسكرية وقتلة الطبيب درهم، وبأسلحتهم الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.

هذه الظاهرة يمكن أن نطلق عليها "ظاهرة الجعشنة"، وتكاد ظاهرة الجعشنة تعم البلاد بأسرها، نشأت تحت سمع وبصر النظام ورعايته (وتقرير باصرة –هلال ومصيره شاهد إثبات)، حالها كحال ما نسج منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، من تكوينات مثل الشباب المعارض، ثم الجبهة الإسلامية، ثم التفريخات الحزبية، ثم الشباب المؤمن... والله وحده يعلم بما بقي بالجراب. نحن الآن نشهد نتائج كل ذلك ونتجرعه علقماً مراً في حياتنا: تطرف+ تخلف +حروب وفقر. ها هي صعدة شاهد حي على تحور الشباب المؤمن إلى حركة متمردة لم يعد النظام قادراً على احتوائها والسيطرة عليها كما كان يأمل، و6 حروب والله يستر.

فشل النظام في احتواء تلك الحركات، وتحويلها إلى جزء من آليته في إدارة البلاد بصورة دائمة، لأنها سرعان ما استقوت عليه واقتاتت من ضعفه، وقبل ذلك أوجدت لنفسها غطاءً أيديولوجياً دينياً ومذهبياً، وهو ما أعطاها نفساً طويلاً وقدرةً على اكتساب الأنصار من خارج محيط النظام، وتأطيرهم في بناء آخر لم يكن يرغب به أو يتوقعه.

أما "الجعشنة" فهي ظاهرة أخرى تمتلك خبرات وجذور ممارسة القمع والاستملاك والاسترقاق التي يتم تغذيتها سلطوياً، لكنها لا تمتلك ولا يمكن أن تمتلك أيديولوجيتها الخاصة، ولذلك فمن السهل إلباسها أيديولوجية السلطة المستوحدة. وقد ذهب البعض إلى وصف ذلك الشيخ بأنه أحد الثوابت الوطنية التي لا ينبغي لأحد الخروج عليها، ولم يعترض أحد في النظام على هذا النعت، بما يشي عن كامل الرضا عما يقوم به الشيخ. ولكن التاريخ يعلمنا من أين جاء هذا الثابت، وطبيعة العلاقة المتلازمة بينه وبين نظام ما قبل سبتمبر وما بعده. إذن النظام لا يشعر بأية خطورة من ظاهرة الجعشنة، لأنها لا تتجاوز في امتدادها ذلك الخط الرفيع الفاصل بين الرغبات السياسية والرضا بالوضع المريح لعمليات الاسترقاق المنتظمة التي تشغل الكل عن البعض، وبالتالي فالقضية هنا مرهونة بالحدود بين مناطق النفوذ الكلية ومناطق النفوذ الجزئية الممنوحة وفقاً لصكوك الولاء.

من هذا يتبين أن "الجعشنة" من حيث هي ظاهرة ليست حبيسة منطقة مغلقة بعيدة عن العين اسمها الجعاشن، ولم يعد "منصور" هو صاحب السبق الوحيد فيها، فقد تبعثرت الظاهرة بانفجار مدوٍّ على كل الساحات (المحافظات والمديريات والعزل)، ولم يتبقَّ هناك إلا القفار البعيدة القصية لم تصلها "الجعشنة" بعد.

أعتقد أن "الجعشنة" هي وجه سلطة الدولة القادم، وهذا يدفعني لأن أدعو كل من لازال يشعر أن أمه قد ولدته حراً، وكل من لازال يشعر بأن للحرية معنىً، أن يسعى لتأسيس "الهيئة الوطنية لمكافحة الجعشنة"، اللهم إني بلغت.

مهندسو العاصمة يفشلون في عقد مؤتمرهم الثاني للمرة الثالثة

رئيس اللجنة التنظيمية: تأجيل المؤتمر كان توافقياً ولمصلحة النقابة
أمين عام النقابة السابق: نقابتنا لا تزال في حكم المختطفة

■ عباس السيد

أكد أمين عام نقابة المهندسين اليمنيين السابق، المهندس عبدالملك ضيف الله، أن المشكلة الرئيسية التي تعيق انعقاد المؤتمر العام الثاني لنقابة المهندسين اليمنيين فرع أمانة العاصمة، لا تكمن في الإعداد والتحضير –كما يردد البعض– لأن الجميع يعلم أن هذه العملية قد اكتملت منذ شهور مع إمكانية معالجة بعض القصور، وأن "التوافق" هو الذي لم يكتمل، وهو ما نسعى جميعاً للوصول إليه دون الإضرار بالقاعة والتقاليد الديمقراطية التي يسعى المجتمع إلى تبني قيمها وأدوات عملها.

وقال المهندس ضيف الله، إن تأجيل المؤتمر يعني وجود من لا يريدون لهذه النقابة أن تستعيد وضعها، ولا يريدون الاحتكام للقاعة، ويراهنون على تسوية تأخذ شكل الصفقة مع آخرين.

وأضاف: نقابتنا لا تزال حتى الآن في حكم "المخطوفة"، والمؤتمر العام القادم كفيل بمعالجة الكثير من الإشكالات.

وكان العشرات من المهندسين اليمنيين في أمانة العاصمة يتدافعون في مكاتب وأروقة النقابة مساء الثلاثاء الماضي، لاستلام بطاقات حضور المؤتمر الثاني لفرع النقابة في العاصمة، والذي لم يكن يفصلهم عنه سوى ساعات قليلة.

في نفس الوقت، كانت اللجنتان – التحضيرية والإشرافية– تعقدان اجتماعاً طارئاً أفضى إلى ترحيل موعد المؤتمر الذي كان مقرراً عقده الأربعاء الماضي، إلى أجل غير مسمى، وهو التأجيل الثالث منذ أغسطس 2009، ولم يكن هناك من وسيلة لإبلاغ الأعضاء بقرار التأجيل سوى تبادل رسائل "SMS" بين بعض الأصدقاء.

رئيس اللجنة التنظيمية، المهندس زكي حاشد، برر أسباب التأجيل بعدم استكمال التحضيرات، بالإضافة إلى قلة عدد الأعضاء الذين تسلموا بطاقات المؤتمر حتى تلك الساعات، والذي قدره بأقل من 900 عضو، في حين كانت التوقعات –حسب قوله– تشير إلى احتمال وصول العدد إلى نحو 2500 عضو "مع أن المؤتمر كان له أن ينعقد بمن حضر بعد تأجيله مرتين متتاليتين".

وبخلاف ما يتردد بين بعض المهندسين، ينفي المهندس زكي تعرض اللجنة التنظيمية لضغوط من قبل اللجنة الإشرافية، التي يرأسها وزير الأشغال العامة والطرق، المهندس عمر الكرشمي، للقبول بالتأجيل، ويؤكد أن القرار كان توافقياً، ولكنه يحمّل اللجنة الإشرافية تقصيرها في الإشراف والمتابعة والبعد عن اللجان التحضيرية خلال عملية التحضير.

من جانبه، أوضح عضو اللجنة الإشرافية الدكتور حمود الظفيري –أستاذ الخرسانة المسلحة وهندسة الجسور بكلية الهندسة بجامعة صنعاء، أن اللجنة الإشرافية انتخبت من بين المجموعات وتنحصر مهمتها في الإشراف والمتابعة لأعمال اللجان الميدانية –التحضيرية– وتعتمد في رأيها على ما يقدم إليها من هذه اللجان، وهي داعمة بشكل رئيسي.

وقال الدكتور الظفيري إن قرار التأجيل الذي اتخذ في اجتماع مع اللجنة التحضيرية يهدف للوصول إلى تنظيم المؤتمر بشكل فاعل بما يؤدي إلى تحقيق مصلحة العمل النقابي ومنتسبي النقابة.

وأشار إلى أن القوام الذي كان معتمداً في الفترة الماضية والبالغ 4850 عضواً، كان مبالغا فيه، وهو ما استلزم اتخاذ آليات أكثر دقة في فرز وتسجيل الأعضاء الذين سيشكلون قوام المؤتمر القادم.. وأضاف: لا يوجد مانع قانوني من ضم منتسبين جدد إذا ارتأى الإخوة في اللجان ذلك.

في غضون ذلك، يصر الدكتور عباس المساحة، أن المؤتمر العام الثاني –الذي لم يحدد موعد انعقاده بعد– هو في حالة انعقاد دائم! ووفقا لهذه النظرية يتم حرمان نحو 50 مهندسا من حق الانتساب إلى النقابة، وقد علق أحدهم على هذا الوضع بقوله: ".. وثائقي سليمة ولا تتعارض مع النظام الأساسي، ولكن المشكلة تكمن في أنني قدمت وثائقي بنفسي ولم تأت في "شوال" –بكسر الشين– كما كان يجري قبل أشهر!".

يشار إلى أن المؤتمر الأول لفرع النقابة عقد في 1994، دخلت بعده النقابة في حالة غياب شبه كامل، ليشهد العام الماضي أولى المحاولات الجادة من قبل المهندسين لإعادة الحياة إلى نقابتهم.

خلال الشهرين الماضيين

"الشقائق" يتلقى أكثر من 32 شكوى باعتداءات عنيفة وجنسية ضد أطفال ونساء

تلقى منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان خلال الشهرين الماضيين 32 شكوى عبر خط الأمان (الخط الساخن)، تعلقت 16 شكوى منها بأطفال، و9 شكاوى تعلقت بنساء.

وقال المنتدى إن شكاوى الأطفال توزعت ما بين 4 اغتصاب و1 ضرب و3 احتجاز حرية و6 قتل و1 عنف مجتمعي و1 تحرش جنسي، بينما شكاوى النساء توزعت على حالة اغتصاب، وحالة ضرب، و6 حالات قتل، وحالة واحدة انتحار.

ورصد المنتدى خلال فبراير في الصحف والمواقع الالكترونية 11 حالة عنف تراوحت بين الاغتصاب والقتل تعرضت لها نساء وأطفال، بواقع 4 حالات اغتصاب أعقبها اعتداء أدى للموت تعرض لها 3 أطفال وامرأة واحدة، و7 حالات قتل مباشرة تعرض لها 3 من الأطفال و4 نساء.

ويتابع منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان المسارات القانونية للقضايا التي تصله عبر فريق المساعدة القانونية في عدد من المحافظات. واستطاع الفريق مؤخرا استصدار حكم بالسجن لمدد 10 و7 و5 سنوات على 3 من المتهمين باغتصاب طفل في محافظة الحديدة، واستأنف محامي برنامج الحماية الحكم مطالباً بتشديد العقوبة لتصبح أكثر ردعاً للمعتدين جنسياً على الأطفال في هذه المحافظة التي تعتبر الأعلى من حيث وقائع العنف الجنسي الموجه ضد الأطفال.

وكان منتدى الشقائق دشن العام الماضي خدمة (خط الأمان) لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.

دورة تدريبية لتطوير المهارات الصحفية

تختتم اليوم في محافظة عدن الدورة التدريبية الخاصة بتطوير المهارات الصحفية.

وهدفت الدورة التي بدأت السبت الماضي، إلى رفد 20 صحفياً من محافظات عدن، تعز، لحج، الضالع، وأبين، بمهارات ومعلومات في مجال التغطية الصحفية وفنون التحرير الصحفي بما يمكنهم من توصيل الرسالة الإعلامية الفاعلة في مختلف المجالات.

وقال رئيس لجنة التدريب بنقابة الصحفيين اليمنيين نبيل الأسيدي إن هذه الدورة تأتي ضمن برنامج تدريبي ينفذ بالتعاون بين النقابة والملحقية الثقافية بالسفارة الأمريكية بصنعاء لتطوير مهارات الصحفيين والمراسلين في المحافظات النائية.

وأشار إلى أن لجنة التدريب نفذت نهاية الشهر الماضي دورة تدريبية بمدينة المكلا لعدد من الصحفيين في محافظات حضرموت، شبوة، والمهرة، شارك فيها أكثر من 26 متدرباً من مختلف الوسائل الإعلامية.

الاستمارات تُصرف بأزيد من قيمتها والسماسرة درجات!

فساد جوازات إب

■ إب - خاص:

في ظاهرة تعد الأسوأ على الإطلاق تشهدها محافظة إب من تكريس للفساد واحتيال على القانون، وبالتالي التآمر على الوطن وأمنه واستقراره، يتمثل ذلك في تجاوزات إدارة فرع الجوازات بالمحافظة، الذي تحول إلى دكان لبيع جوازات السفر بأسعار خيالية وحسب الطلب.

حيث كشفت عديد وثائق خاصة قيام إدارة فرع مكتب الجوازات والهجرة بإب بإصدار أكثر من جواز سفر لعدد من الأشخاص يحملون نفس الاسم والعنوان والصورة الشخصية.

مكتب جوازات إب تحول كذلك إلى إقطاعية خاصة لعدد من السماسرة الذين تحولوا إلى مقاولين داخل أروقة المكتب بقصد الترزق من خلال ابتزاز المواطنين.

فما إن تطأ قدم المواطن بوابة المكتب حتى تبدأ المعاناة حيث يمثل ذلك صورة مصغرة للحديث الشريف "السفر قطعة من العذاب"، حين يستقبلك سماسرة البوابة التي تخلق أمامك أكثر من مطب بغرض الابتزاز. وحتى تتخطى البوابة الرئيسية يتلقفك عساكر وموظفون سرعان ما يعرضون عليك خدماتهم، وفي حال عدم التجاوب معهم فإن معاملتك تطول أو تضيع في أدراج مكاتبهم، أما إذا رضخت لهم فإنه وبقدرة قادر تزول العقبات وتتذلل الصعاب وتسهل المعاملة.

عديد مواطنين عبروا عن تذمرهم واستيائهم لسوء المعاملة التي يلاقونها داخل مكتب جوازات إب، والاستغلال الواضح لظروفهم، حيث يقوم أشاوس المكتب بفرض رسوم خيالية على كل مواطن مخالفة للقانون نظير قطع استمارات.

فعلى سبيل المثال؛ عند قيام أي مواطن بتحويل معاملته من مكتب المدير العام يفرض عليك دفع مبلغ 200 ريال، وعند القيام بتصويرك من قبل موظف الطلبات يفرض عليك دفع 1100 ريال حق الاستمارة، بينما قيمتها المكتوب عليها 500 ريال، وعند توقيع المعاملة من المختصين في وثائق السفر، فيتداول المختصون عليك فذاك يريد 500، وذاك يطلب 200... وهكذا. وعند ذهابك إلى الصندوق يطلب منك مبلغ 4800 ريال قيمة الجواز، في حين أن المبلغ الذي يتم كتابته على السند هو 4300 ريال.

مصادر خاصة أكدت أن تكلفة الجواز عند السمسار (العادي) 8000 ريال قيمة جواز، و1100 قيمة استمارة، وبدون أي منغصات. هذا في حالة أن الجواز ليس استبدال جواز أو فقدان أو فيه تعديل أو ضروري أن يكون بمهنة معينة أو ناقص وثيقة أو... فإن السعر مختلف، والسمسار ضروري يكون من العيار الثقيل (الذي يستطيع إخراج أمر بسهولة).

هذه المخالفات ليست الوحيدة، فهناك مخالفات أخرى مالية، وأخرى إدارية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، من المخالفات المالية التي لم يسبق ذكرها، فإن استمارة طلب إضافة طفل في الجواز يتم قطعها بمبلغ 1200 ريال، بينما قيمتها المكتوبة في الاستمارة 200 ريال، وأيضا تعديل مهنة وغيرها من الاستمارات التي تصرف بأضعاف قيمتها الأصلية.

علماً أن الحد الأدنى لعدد الجوازات التي يتم إصدارها يومياً ما يقارب 50 جوازاً، غير الاستمارات الأخرى، ولك أن تتخيل كم الفوارق (ملايين شهرياً) تذهب إلى جيوب سماسرة المكتب.

كل هذه المخالفات والتجاوزات تمارس والسلطة المحلية بإب مثل الأطرش في الزفة التي ضاع دورها الرقابي تماماً.

مصادر خاصة أكدت أنه إن كان لنا أن نخاف على الوحدة من دعاوى الانفصال، فالأولى لنا أن نوقف عبث المفسدين في أي موقع كانوا، والمطلوب هو تصحيح الأخطاء وترميم ما أفسدوه.

لم تجرؤ الأندية على منافسته!

يحق للعيسي أن يبتسم و"يمدد" ولا يبالي!

جمال حمدي يأسف للحالة التي وصلت إليها الرياضة!

■ شفيع العبد

يبدو أن أحمد العيسي كان واثقاً من أنه لن ينافسه أحد على منصب الرئاسة عندما أعلن في وقت سابق أن الترشح لرئاسة الاتحاد أو لعضويته حق مشروع لكل من يريد خوض الانتخابات بحسب لائحة الاتحادين الدولي والآسيوي والنظام الأساسي للاتحاد اليمني العام لكرة القدم، وترحيبه بمن لديهم طموح المنافسة ويرغبون في خدمة الكرة اليمنية خلال الفترة المقبلة.

لم تكن مفاجأة أن يغلق باب الترشيح لمجلس إدارة الاتحاد للدورة الانتخابية الخامسة للفترة (2010 - 2014) بالضبة والمفتاح دون أن يظهر منافس للعيسي الذي دون اسمه منفرداً لمنصب الرئيس!

لم يتقدم أحد لمنصب الرئاسة حتى لمجرد المنافسة أو لممارسة حق مكفول، واكتفى البعض ممن حملوا ملفاتهم بالتنافس على ما دون "الرئاسة"... ليس ذلك نتاج قناعة بأن الرئيس الحالي هو الأفضل وأنه لم يكمل برامجه وخططه ويحتاج إلى وقت إضافي.. لا أظن ذلك وأبصم بالعشر!

للأمر إذن علاقة بالتربيطات المسبقة مع إدارات الأندية التي أصابها "الخنوع" لدرجة الإعياء الشديد الذي يتطلب تدخلاً جراحياً عاجلاً، وهو ما جعلها تشترط لمن يرغب في الترشح عن النادي أن يكون على غير منصب الرئاسة حتى يحصل على الترشيح باسم النادي!

وهناك أيضاً شيء خفي علينا ألا نغفله يتعلق بإرادة سياسية تهدف إلى كبح جماح من يفكر مجرد تفكير في منافسة "الرئيس"، وأن تبقى هذه الصفة بعيداً عن دائرة المنافسة في كافة المجالات!

قد يتساءل البعض أين ذهب الكابتن جمال حمدي الذي ملأ الدنيا ضجيجاً وأنه في هذه المرة واعتماداً على تاريخه الكروي المشرف مع كرة القدم في اليمن كقائد للمنتخبات الوطنية وفرق المجد والأهلي صنعاء لكرة القدم، فلا يمكن أن يقبل إلا بمنصب رئيس اتحاد الكرة فقط حتى لو تطلب الأمر تغيير اسمه إلى "الشيخ جمال" تماشياً مع ألقاب من هذا القبيل يعج بها مبنى "جول"!

تواصلنا مع الكابتن جمال حمدي مستفسرين عن السبب وراء عدم ترشحه لمنصب الرئيس، فأجاب بنبرة ملؤها الأسى على ما آلت إليه الأمور: "للأسف الشديد إن الأندية استسلمت للضغوط، وأقصد ناديي أهلي صنعاء و22 مايو اللذين أنتمي إليهما، فالأهلي رفض ترشيحي ونسي ما قدمته له من خدمات طويلة كلاعب وكإداري، وذهب لترشيح معاذ الخميسي المسؤول الإعلامي لاتحاد الكرة الحالي، ونادي 22 مايو الذي كان لي الشرف في تأسيسه ووضع اللبنة الأولى له، اشترط في حصولي على الترشيح أن يكون لمنصب النائب الثاني فقط، وهو ما حدث بالفعل".

واستطرد "جيمي": "لقد كنت جاداً حين كشفت عن رغبتي في الترشح لمنصب الرئيس، ولم تكن مناورة، ولكنني اصطدمت ولم أتوقع أن الأمور قد وصلت إلى هذه الحالة من التراجع المخيف في منظومة القيم والأخلاقيات، وخجلت على نفسي وقلت يا ليتني لم أعلن ذلك.. وأضاف: "من أين يريدوننا أن نحصل نحن الرياضيين على الترشيح؟ من مقديشو أو إريتريا أو موزمبيق؟!".

● العيسي

● جمال حمدي

وتساءل عن مصير رياضة وطن بات يبخل على لاعب كان كابتن المنتخب لسنوات طوال ومثل هذا الوطن خير تمثيل ولم يتوان عن تلبية النداء وأداء الواجب، ولم يحصل على فرصة لممارسة حق كفله الدستور والقانون.

وعن مدى استمراريته في الترشيح من عدمه أكد أن ذلك سؤال سابق لأوانه.

في حالة جمال حمدي تتجلى الحقيقة عارية أمام أولئك الذين ما انفكوا يلمعون "القبح" ويجتهدون لتصوير الأمور بأنها على خير ما يرام حتى لا يغضب منهم "أولياء النعمة".

على أن التساؤل يبدو ملحاً عن السبب في تغيير ترشح حسين الشريف في اللحظات الأخيرة من منصب النائب الأول إلى منصب النائب الثاني، وعن مدى علاقة ذلك بترشح جمال حمدي لذات المنصب؟ وهل هي رغبة العيسي في إقصاء جمال حمدي بسبب محاولته منافسته على الرئاسة؟!

العيسي ليس محل إجماع، وبالتالي عدم ظهور منافس أمامه يعطي الانطباع الحقيقي لإدارات أندية باتت عاجزة ليس عن المواجهة والمنافسة فحسب، وإنما للمطالبة بحقوقها التي باتت عرضة للبيع والشراء وما نتائج المباريات إلا دليل واضح.

يحق للعيسي أن يبتسم طويلاً ليس لأنه سيكون رئيساً لولاية ثانية قبل بدء الاقتراع، بل لأنه "نجح" أيضاً في جعل الأندية "خاتماً" بيده يحركها كيفما يشاء، وستفرز الانتخابات نتيجة مخططاً لها سلفاً من قبل "العيسي" وصحبه في ظل مباركة رسمية لوضع رياضي بائس!

باب الترشيح الذي استمر لمدة 9 أيام ابتداءً من الرابع من مارس الحالي وحتى الثاني عشر منه، أغلق ظهر الجمعة الماضية، وحيث إنه لا يسمح بالترشح لكافة المناصب، وأن الشخص الذي يسقط اسمه في الترشح للرئاسة لن يسمح له بالترشح لأي منصب آخر، وهذا ينطبق على المرشحين للنائب الأول والثاني، فقد أسفرت نتائج الترشح عن:

تنافس أحمد صالح العيسي مع نفسه لمنصب الرئاسة، ويتنافس على منصب النائب الأول كل من فتحي عبدالواسع هائل سعيد أنعم، ومهدي صالح الدحيمي مدير عام مكتب الشباب والرياضة بمحافظة شبوة.

بينما يتنافس على منصب النائب الثاني حسين الشريف (النائب الثاني لرئيس الاتحاد الحالي، وكيل وزارة الشباب والرياضة، ورئيس الاتحاد العام للمبارزة)، جمال حمدي، عبدالمنعم شرهان، وباكر علي باكر.

وتقدم للمنافسة على عضوية مجلس إدارة الاتحاد كل من: سالم عزان، طلال بن حيدرة، عبدالفتاح لطف، معاذ الخميسي، لبيب المهدي، أحمد مهدي سالم، علي أبو زيد، سليمان مطران، مازن علي البان، عبدالرحمن عقيل، جمال الخوربي، عادل وادي، حسن عبدالحميد، عبدالسلام السودي، ربيع عمر بن مخاشن، حسن سعيد محيلي، سمير الخلقي، فؤاد العسيري، عادل الحبابي، محمد الشهاري، علي مثنى رازح، عبدالله الثريا، عدنان علي البخيتي، وعبدالله محسن عسكر.

من جهته، أعلن رئيس اتحاد الكرة أحمد العيسي في مؤتمر صحفي عقد بمقر الاتحاد الأسبوع الماضي، موعد الانتخابات حيث ستجرى يوم الأحد الموافق 4 أبريل المقبل، بحضور وفد رفيع من الاتحادين الدولي والآسيوي لكرة القدم.

وكشف العيسي عن توجيه الدعوة لسعادة السويسري جوزيف بلاتر رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، والقطري محمد بن همام العبدلله رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، لحضور انتخابات الاتحاد اليمني لكرة القدم، وذلك في إطار العلاقات القوية والمتينة بين الاتحاد اليمني من جهة والاتحادين الدولي والآسيوي من جهة أخرى.

وفي ذات السياق، صدر قرار اتحاد كرة القدم رقم 41 لعام 2010 بتشكيل اللجنة العليا لانتخابات الاتحاد، وذلك استناداً للمادة 27 من النظام الأساسي وقانون الانتخابات الصادر عن الاتحاد الدولي لكرة القدم.

وقضى القرار بتشكيل لجنة الانتخابات العليا من الإخوة التالية أسماؤهم: د. يحيى محمد الشعيبي، عارف عوض الزوكا، شوقي أحمد هائل، عصام قناف زهرة، ود. حميد محمد الشيباني.

رد جميل غير جميل!

الكاف: بسبب الدخلاء، الرياضة اليمنية تعيش أسوأ مراحلها على الإطلاق!

■ المحرر الرياضي

أثارت هزيمة التلال من "ضيفه" هلال الحديدة برباعية في إطار منافسات الدوري العام لأندية الدرجة الأولى للموسم الرياضي الحالي، الأسبوع قبل الماضي، حفيظة التلاليين الذين اعتبروها مفاجأة ووصفوها بأنها "رد جميل" غير جميل أقدمت عليه اللجنة المؤقتة التي باتت تتلاعب بتاريخ النادي دون حسيب أو رقيب.

المباراة كان مقرراً لها أن تقام على ملعب "الظرافي" وهو الملعب الذي اختاره التلال كملعب له على اعتبار أن مباراة الذهاب أقيمت على ملعب فريق الهلال "العلفي بالحديدة"، واعتمدته لجنة المسابقات، إلا أن تغييره في اللحظات الأخيرة واستبداله بملعب "العلفي" ملعب الهلال أثار شكوكاً كبيرة حول النتيجة التي آلت إليها المباراة.

● الكاف

● الزوكا

التلالي ورجل الأعمال المعروف عدنان الكاف قال في تصريح صحفي لـ"النداء": "في الواقع لم أكن أتصور ما حدث في مباراة التلال والهلال، إذ كنت أظن أن القيم ما زالت موجودة على الرغم مما حدث في السنوات القليلة الماضية من لغط بشأن بيع عدد من المباريات في دوري كرة القدم، خاصة ما حدث في الموسم الماضي".

ويؤكد الكاف أنه شاهد ما يثير الريبة ويبعث على القلق قبل المباراة المذكورة، وأن أمورها تسير نحو الهلال بتواطؤ فاضح، حيث يقول: "هذه المرة شاهدت شخصياً ما يمهد لحدوث عملية بيع للمباراة المرتقبة بين التلال والهلال بحيث يفوز الأخير، فقد شاهدت كيف تم التخطيط علناً لاستبعاد بعض لاعبي التلال في مباراتهم أمام الوحدة التي جرت في ملعب الحبيشي، بغية عدم لعبهم أمام الهلال بحجج حصولهم على المخالفات التي تمنع اشتراكهم مع الفريق أمام الهلال، وهو ما حدث وشاهده الجمهور التلالي الذي حضر المباراة، وهو ما جعلني أشعر أن الرياضة اليمنية تعيش أسوأ مراحلها على الإطلاق بحيث يتم استغفال الجمهور والتعامل معه وكأنه لا يفقه شيئاً في أمور الرياضة المفترض أنها قائمة على أسس من التنافس الشريف".

الجماهير التلالية وغيرها ممن حضرت مباراة التلال والوحدة على ملعب الحبيشي بعدن ضمن مسابقة كأس الوحدة، شاهدت الحركة المسرحة التي أقدم عليها لاعبو الفريق الكنغولي أمبويو والعراقي هيثم سمرين اللذان كانا في دكة البدلاء وتعمدا استفزاز الحكم المساعد بغية الحصول على الإنذار حتى يتوقفا عن اللعب أمام الهلال نظراً لحصول كل منهما على إنذارين سابقين!

معلومات مقربة من فريق التلال أكدت أن اللاعب العراقي هيثم سمرين لم يكن مقيداً ضمن قائمة المباراة وأنه كان جالساً في الفندق حيث تم استدعاؤه وتدوين اسمه ضمن التشكيلة بديلاً عن اللاعب رأفت الأصبحي.

كذلك تتساءل الجماهير التلالية عن السر وراء عدم إشراك لاعبي التلال الدوليين سامي كرامة، خالد بلعيد، زاهر فريد، وسعود السوادي، الذين عادوا من هونج كونج بعد مشاركتهم مع المنتخب الأول ضمن تصفيات كأس آسيا، وأبدوا رغبتهم في اللعب من خلال اتصال أحدهم بمدرب الفريق العراقي أكرم سلمان الذي أعفاهم من المهمة تحت مبرر راحتهم بعد عودتهم من سفر شاق، بينما على النقيض أشرك مدرب الهلال سامي نعاش دوليي الفريق بعد عودتهم من هونج كونج لحاجة الفريق لهم، وهنا تتوسع دائرة الشكوك!

يتساءل عدنان الكاف بمرارة عن الحالة التي وصلت إليها الرياضة في اليمن، قائلاً: "هل هذه هي الرياضة التي نتمناها والتي نعرفها، والتي عشنا أحلى أيامها تلك الأيام التي أصبحنا نتحسر عليها منذ أن أطل علينا وعلى المشهد الرياضي بأكمله بعض "الدخلاء" على الرياضة وعلى كرة القدم تحديداً، وهم الذين راحوا يعبثون بكل شيء له علاقة بالقيم والمبادئ النبيلة والسامية إلى درجة أننا أصبحنا نشك في أهداف هؤلاء الدخلاء ومن يقف وراءهم، حيث إنهم أصبحوا بهذه التصرفات يغردون خارج السرب الذي تتوجه نحوه القيادة السياسية والحكومة لإحداث ثورة من الإصلاحات ومحاربة الفاسدين والمفسدين، فلنبدأ من هنا إن أردنا احترام مشاعر الناس وقبل ذلك عقولهم".

إنا لله وإنا إليه راجعون

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى للاستاذ القدير

عبدالمجيد نصر الحسامي

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

«والده»

وكذلك للاستاذ

عبدالله محمد عبدالجليل

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

«والده»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدين بواسع رحمته ومغفرته

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

عبدالوهاب الحسامي، صادق الحسامي،
احمد عبدالله خالد،
محمد اسماعيل عبدالرحيم،
انور عبدالقوي الحسامي،
ود. مهيوب الحسامي

ليس سخرية.. ولكن سخطاً

ميفع عبدالرحمن

باشتداد ساعد الحراك الجنوبي السلمي منذ الاعتصام الحاشد في ساحة الحرية -خور مكسر: 7/7/2007، والذي أطار النوم -ولا يزال حتى اليوم- من عيون خيبة صنعاء الحاكمة، تَسَارَع دروج قضائنا على توقيع العقوبة التي ما أنزل الله بها من سلطان، على رؤساء تحرير الصحف المستقلة والحزبية المعارضة، وكتابها ومحرريها الأحرار. تلك هي عقوبة "المنع من مزاولة المهنة"، و"المنع من الكتابة" لآجال متفاوتة، إلى جانب عقوبة "الحبس... مع وقف التنفيذ"، وإيقاف صدور هذه الصحيفة أو تلك، حتى كان مايو 2009 الماضي، حين بلغ توقيع وتنفيذ تلك العقوبة ذروة اللامعقول في الحملة الانتقامية المدبرة بليل أظلم ضد صحيفة "الأيام" المستقلة بالذات على رأس 7 صحف أخرى.

لسان حال الخيبة الحاكمة، في سياق هذه العقوبة، لا يبتعد -إن افترق- عن صميم الجملة ذات الشهرة العالمية والتاريخية في التهاوي والانهيار: "كلما سمعت كلمة ثقافة، تحسست مسدسي"، لوزير الدعاية النازي /الهتلري: جوبلز، مع بعض التعديل الشكلي في حالتنا (اليمنية)، حيث أحلت الخيبة الحاكمة كلمة "صحافة" بدل "ثقافة" وبدل "تحسست": "توسلت"، و"محكمتي" بدل "مسدسي"، لتغدو الجملة هكذا: "كلما سمعت كلمة صحافة، توسلت محكمتي"، من باب التمسيد (القانوني) على ديمقراطية "أنا الحاكم بأمري وحدي أفعل وأقول ما أشاء، وأنت ابلع لسانك ومت بغيظك".

فلولا هذه الديمقراطية الشحمية، لما واجه الشهيد الحي الكاتب والمناضل السياسي المرموق الأستاذ محمد محمد المقالح، ما جعله أنموذجاً بصرياً وسمعياً -من برق ورعد- على استهتار الحاكم المطلق بكل القيم الإنسانية: الأخلاقية، القانونية، الوطنية وحتى الدينية! كيف؟ بمنتهى البساطة، لأن رئيس الجمهورية شخصياً -وبكل جلال قَدْره!- استكثر حتى على النائب العام "للدولة" (ناهيك مثلاً عن مرافقه الزميل الطيب عبده بورجي، السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية) إعلان وجود الأستاذ محمد المقالح في حفظ وصون أجهزة السلطة الأمنية ذات السجون الخاصة(!) والسرية(!)، حين اندفع فخامته لمباغتة العالم كله -بذلك الإعلان غير السياسي وغير المحسوب البتة- مرتين ودفعة واحدة: الأولى بإطلاق الإعلان خلال اجتماع فخامته مع ممثلي أحزاب اللقاء المشترك في يناير الفائت (وليس عبر أحد الأستاذين المعنيين مباشرة -كما ينبغي- بالأمر: علي الآنسي أو غالب القمش)، والثانية -بقلب قاعدة لعبة صبيانية، كانت شائعة في عدن- سابقاً، لعل اسمها "كشافتووو".. فبدلاً من أن تهتف المعارضة بالرئيس، معلنة عن مكان إخفاء العزيز محمد المقالح، صارخة بقولها: "كشافتووو"، وبدل أن يعطي فخامته الخبز خبازه، فيوعز لمعالي وزير الداخلية على الأقل -إن لم يكن لدولة رئيس الوزراء- بأن يعلن: "كشافتووو" عن المقالح، ويعتذر لأسرة هذا المظلوم أولاً -وقبل العالم كله- عن جريمة إخفائه العمد مع سبق الإصرار والترصد -مدة 4 أشهر- وهو أحد القادة السياسيين وصناع الرأي في اليمن "السعيد بحكامه" (أبو بكر السقاف)، آثر فخامة الرئيس مباغتة العالم باستحضار المثلين العربيين القديمين: "بيدي لا بيد أم عمرو"، و"عَمَّر من تكلم"، إذ صرخ -باسم جميع المعنيين مباشرة بالأمر: أجهزة ورؤساء- معلناً لممثلي أحزاب المعارضة: "كشافتووو" عن محمدنا المقالح. كأن فخامته يلعب مع أجهزته، ونحن الذين نطلع من اللعب! ثم اردف بالتصريح عن إحالة المجني عليه أصلاً إلى القضاء لمحاكمته! إن خيبة صنعاء الحاكمة على هذا النحو، وفي كل ما تفعله وتقوله، لا تني تردد -منذ 7/7/1994 - في استماتة لاهثة: "من مشنقة إلى مشنقة فرج".

ليكن! ولنعد إلى موضوعنا، فبتأجيل النظر -مؤقتاً- في ما ينطوي عليه الحكم القضائي بـ"منع الكتابة ومزاولة المهنة" على الكتاب الصحافيين، من إعدام معنوي، سنجد مبدئياً -ويا للأسى والألم- أن تشريع هذه العقوبة المفخخة لا يتكشف إلا عن خواء مريع: روحي بالدرجة الأولى، ومن ثم معرفي فقهي، في ترجيحه مصلحة أدنى -هي المصلحة في حماية الحاكم من "سلاح النقد"- على مصلحة أعلى -هي المصلحة في حماية الدستور والانتصار لكلمة الحق في النقد.

ليس هذا فحسب، بل إن من ساهم في التضمين القانوني للعقوبة، لم يفكر بأي من دلالاتها ولا مترتباتها، حتى ليبدو كأنه لا يعرف ولا يستطيع شيئاً من الحماية سوى المنع، في صورة من أبشع صور العسف، القمع، الاستبداد، الاضطهاد والطغيان، هي صورة الخوف العدائي من الكلمة.

نقرأ من إنجيل يوحنا:

"في البدء كان الكلمة، والكلمة كان عند الله، وكان الكلمة اللهُ. هذا في البدء كان عند الله. كل شيء به كان وبغيره لم يكن شيئاً مما كان. فيه كانت الحياة والحياة كانت عند الناس، والنور يضيء في الظلمة والظلمة لم تدركه" (الإصحاح الأول: 1- 5).

ويقول الذي من عنده أُنزل "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين":

"ألم ترَ كيف ضَرَبَ اللهُ مثلاً كلمةً طيبةً كشجرة طيبة أصلُها ثابتٌ وفرعُها في السماء" إلى آخر الآيات (إبراهيم: 24 - 26).

ويقول سبحانه عز وجل:

"قل لو كان البحرُ مداداً لكلمات ربي لنفدَ البحرُ قبل أن تنفدَ كلماتُ ربي ولو جئنا بمثلهِ مدداً" (الكهف: 109).

"ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحرُ يمدُّهُ من بَعده سبعةُ أبحرٍ مَا نفدت كلماتُ اللهِ إن اللهَ عزيزٌ حكيم" (لقمان: 27).

.. فأين من هذا القول الفصل، عقوبة منع الكاتب من الكتابة؟ علماً أن المقصود من المنع هو النشر، بما هو عملية تالية للكتابة، وهو غير ملازم لها ولا هي ملزمة به، وإن كان لازماً لها وللكاتب.. فبالكتابة والنشر معاً تتحقق -في ما تتحق به- حرية الرأي وحرية التعبير عنه. أما الكتابة وحدها فقط، فبوسع أي إنسان ممارستها إذا لم يكن أمياً لا يقرأ ولا يكتب. في حين أن عقوبة حرمان رئيس التحرير والكاتب والمحرر من النشر، تعادل حرمانهم من الهواء والماء والطعام، أي مما يستحيل حتى على أصح الأصحاء وأقوى الأقوياء أن يعيش من دون أي منها.

ثم ماذا بالنسبة للأديب -شاعراً أو قاصاً أو ناقداً- في حالة الحكم عليه بمنع النشر؟ هل سيسري الحكم لذلك على أشعاره أو قصصه أو نقده الأدبي؟ إن ثمة خللاً فادحاً وفاضحاً حتى في الصياغة اللغوية للعقوبة، لابد أن يكون لفقهاء القانون لدينا رأي فيها، لأن حماية الحاكم من "سلاح النقد"، لا تكون أولاً بصبغ خاوية حتى من لغتها الأم، كما لا تكون بقمع الرأي المغاير، المناهض والمقاوم لفساد الصوت الواحد والرأي الواحد.. فالرأي الآخر وسلاحه النقدي أنفع للبلاد وحاكمها، وأقل كلفة وخطراً عليهما من "نقد السلاح" بحجة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بين براثن أزمات الحكم المتلاحقة والقاتلة: حروباً وفتناً وجرعات واعتقالات ومحاكمات وتهديدات، فانقسامات وتشرذم وتفكك وانهيار تام للحكم والبلاد معاً على حد سواء.

أما الركون إلى البطش والرهان عليه، فيراكم رماد رضا خيبة صنعاء الحاكمة فوق جمر الاحتجاج الشعبي وغضبه ورفضه وتمرده الذي سيحرق الأخضر واليابس، لا سيما إذا استمرأت الخيبة الحاكمة ألاعيبها في خلط الأوراق وابتزاز أحزاب المشترك وتكريس إضعافها وإقصائها، حيث سيكون البديل جاهزاً من تحت رماد رضا الخيبة عن ذاتها، وازماتها ولاعبيها.

في قصيدته الطويلة "سقوط دبشليم"، نتأمل ما يأتي -أدناه- من إبداع الشاعر السوداني -العربي الكبير محمد الفيتوري، على لسان "بيدبا" الفيلسوف، محذراً "دبشليم" الملك:

"وقال بيدبا:
سألتني عن السقوط مرةً
فإن تك مازلت مصغياً
ها أناذا أقول لك:
يسقط البعض لأنه يرى ولا يرى
ويسقط البعض لأنه يسير القهقرى
وشر أنواع السقوط مَرَضا
هو السقوط في الرضا"

فماذا ستقول خيبة صنعاء الحاكمة التي ترى ولا ترى، وهي تسير القهقرى؟ أعاذنا الله جميعاً -وصنعاءَ، من شر أنواع سقوط خيبتها الأثقل من الهموم كلها على قلوبنا مجتمعين في حراك الجنوب السلمي.. العزيز.

ليلة باردة!

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

■ فاصلة أولى:

"لا داعي للخوف من صوت الرصاص.. فالرصاصة التي تقتلك لن تسمع صوتها"!

في إحدى الليالي الباردة جمعتني الصدف ببعض الأصدقاء، وتجاذبنا أطراف الحديث حول الأوضاع التي تشهدها محافظات الجنوب، وتحديدا الضالع ولحج وأبين، وما تمر بهمن ظروف استثنائية جراء الحملة العسكرية الشرسة التي استهدفت تلك المحافظات، وأدت إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى، وإعلان منع التجوال بداخلها، وجعلها تعيش حالة طوارئ غير معلنة.

أحدهم قال ساخراً: إذا سألت أحد أبناء الجنوب أين كنت فستأتيك الإجابة على الفور: كنت في السجن، أو لتوي عائد من الجبل حيث كنت مطارداً من قبل قوات الأمن والجيش.. بينما لو سألت أحدهم من الضفة الأخرى -يقصد أبناء المحافظات الشمالية- لأجابك: كنت في باريس أو واشنطن أو القاهرة لقضاء فترة نقاهة أو غيرها!

ذلك ما قاله صديقي مع تحفظي على التعميم، لكنها حالة باتت تفرض نفسها جراء ما يعانيه ابن الجنوب الذي بات اليوم أكثر إصرارا على التمسك بخيار "فك الارتباط" ويرى نفسه من خلاله ويناضل لتحقيقه غير مبالٍ بالسجون أو الاغتيال أو المطاردة أو توقيف الراتب!

صديقي تساءل أيضاً عن حقيقة موقف طارق الفضلي وسبب توقيعه الهدنة منفرداً دون التشاور مع قادة الحراك الجنوبي؟ ولماذا أقدم على طمس أعلام الجنوب من على أبواب منزله، وأنزل العلم من على سطح المنزل؟ وهل استكثر على شهداء مجزرة 23 يوليو 2009، بقاء صورهم على واجهة منزله؟

أسئلة كثيرة وجهها صوبي باحثاً عن إجابة مني أنا الباحث عن الإجابة أيضاً، فلم أجد بداً من تذكيره بمقولة لعبدالرحمن الكواكبي مفادها: "لا تربط نفسك بمن إذا سقط سقطت"!

الحراك السلمي الجنوبي ما وجد إلا ليبقى ويحقق أهدافه بصرف النظر عن مواقف الأشخاص أكانوا متواجدين في صفوفه منذ البداية وكانت لهم إسهاماتهم، أو من أولئك الذين أعلنوا انضمامهم إليه!

لذا فالإيمان بعدالة القضية والتمسك بالنضال في سبيلها كخيار استراتيجي هو الميزان الحقيقي بصرف النظر عن مدى استمرارية هذا الشخص أو ذاك!

التفتيش في النوايا مؤلم، وليس في مصلحة الحراك السلمي الجنوبي وهو يدخل عامه الرابع، ولن يخدم الجهود الحقيقية الرامية إلى تقريب وجهات النظر وإذابة الخلافات التي دأب البعض على إيجادها لخدمة أهداف غير سوية. على الجميع أيضاً ألا يقف كثيراً عند مواقف الأشخاص، وأن ينتقل جدياً باتجاه الدفع بالجهود نحو توحيد الصف ونبذ الفرقة.

السلطة تجتهد في التصعيد ومواجهة الحراك بمزيد من القمع وعسكرة المدن ومطاردة الناشطين واعتقالهم ومحاكمتهم بأقسى الأحكام كما في حالة المناضل حسين زيد بن يحيى. لذا على قادة الحراك وناشطيه أن يدركوا يقيناً أن تقريب وجهات النظر وإزالة التباينات والاختلافات طالما والهدف واحد، باتت ضرورة تمليها المرحلة الراهنة لما من شأنه القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية!

■ فاصلة أخيرة:

إهداء للأسير هشام باشراحيل:

"كل الظلام الذي في الدنيا لا يستطيع أن يخفي ضوء شمعة"!

القمع والفوضى لن يحلا الأزمة!

نعمان الحكيم

■ لو سلمنا، فرضاً، بأن القيادة السياسية تسعى للإصلاح والتوجه نحو إنهاء المعاناة التي لحقت بنا منذ عام 1990، أو فلنقل منذ عام 1994، وحتى اليوم، حينما خلا الجو والساحة للمؤتمر أن يحكم البلاد.. لو سلمنا بذلك وقلنا إن هناك شعوراً حقيقياً بما يجري للناس من ضياع للحقوق ومصادرة للممتلكات في ما يخص الأراضي والمحال والوظائف، وحتى أماكن تنفس الهواء الطلق، كالشواطئ والمنافذ والمرتفعات... والخ.. أقول لو سلمنا بذلك، فإننا نكون سذجاً للغاية، لأن القيادة السياسية لم يعد لها إلا أن تكون رموزاً أو ما شابه ذلك للاقتداء بها، والقدوة في أغلب الحالات قد تقود إلى كوارث، إذا لم ترعوِ، وانظروا اليوم كيف يحملون الرئيس، وهو رئيس الجميع، كل شيء من ممارساتهم وأخطائهم وفسادهم، في حين هو يظهر لنا بزهو وكبرياء 30 سنة من الحكم، لم ينلها أي رئيس قبله، وربما لن ينالها رئيس بعده، وهذا في علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى!

■ ومن هذه السيرة المسطحة التي نريدها أن تكون إشارة لواقع مؤلم، نريد له السداد والصلاح، فإنه لابد على القيادة السياسية أن تقبل بكل الأطياف السياسية في البلد، وأن تتحاور معهم على اختلافهم، لأن الاختلاف في الآراء لا يفسد النوايا كلها، والمهم أن يلتقي الجميع في إطار يمن واحد، وأن تتم حلحلة المشكلات المتراكمة ببرامج زمنية، مع عدم الإلغاء أو إصدار التهم في حق الآخرين. كما يتوجب على هؤلاء الآخرين التحلي بقليل من الصبر، لأنهم قد خبروا السلطة وجربوها، وعليهم ألا يتمسكوا بالمريخ أو زحل، أو على طريقة "فجعه بالموت يرضى بالحمى"، بل بطرح القضايا وهي واضحة وضوح الشمس.. وما المانع من تطبيق الفيدرالية بمخلافين أو أكثر، المهم هو صلاح الحال وجعل السلطة والثروة لكل اليمانيين من أقصى البلاد إلى أقصاها.. لكن ليس بواقع اليوم.. بل بواقع يرضى به كل الفرقاء. وليكن واقع ما قبل 1994، طالما وأن ذلك يحفظ لليمن كرامتها وعزها، وأن لا حلول بالحروب والويلات، فهذه تفرق ولا تجمع، تفسد ولا تصلح، تخلق العداء والحقد، وهما من الأمور المدمرة للخير والبشر، فهل يرضى اليمانون، وهم اليوم (أحسن من غيرهم) بأن نصل إلى الهاوية حقيقة، مع أن البعض قد يقول إننا اليوم فيها، لكن على السلطة أن تفكر بأن ما يطرح اليوم قد لا تتهيأ الظروف له في الغد، وأن التشدد الذي يلغي الآخر لا فائدة منه، وأن الاحتكام للعقل وللمصلحة الوطنية هو الذي يجب أن يسود، وإلا فإن الكوارث ستحل أكثر فأكثر.. ولا داعي لأن تزيد الأمور سوءاً ما قد يؤدي إلى دمار كل شيء!

■ إن الوطن بحاجة للجميع، كما أنه على الجميع أي يعي المخاطر المحدقة كإطار يحمينا ونحن نستظل به. ويتوجب على السلطة، وخاصة من هم في سدتها، ألا يجعلوا أنفسهم هم الأعلى وغيرهم الأدنى، إلا بقدر المهام والمسؤوليات والنزاهة والإخلاص، ثم إفساح المجال لكل من لديه القدرة والخبرة، وهي الأساس، ولننظر إلى ما حولنا، رغم أن فروقات واختلافات توجد، وتبعد وجه الشبه والمقارنة، إلا أن تحسب الأخطار من خلال المواقف المتشددة للأطراف المختلفة قد يجر إلى الهاوية!

■ وننبه، كيمانيين وتهمنا مصلحة بلادنا، إلى أنه ليس بالقمع أو الفوضى نحافظ على بلادنا، وأن القوة أو الفوضى لن تؤديا إلا إلى مضاعفات مدمرة، وهو ما لا يريده العقلاء والوطنيون والمخلصون لهذه التربة أبداً.

■ القطار يسير سريعاً، والمشاهد التراجيدية تسجل تباعاً، والمسافرون في انتظار توقف القطار من رحلته بسلام، قبل أن يحدث له أي مكروه.. وهنا نأمل أن تسود الحكمة اليمانية من المهرة إلى صعدة، مروراً بكل نقاط الحدود الفاصلة بيننا وبين جيراننا -وأقصد الوطن كله بأطيافه وحكامه ومعارضيه.. ولكي لا يأتي وقت نقول فيه ما قاله السلف: "لقد أكلت يوم أكل الثور الأبيض"، والله راحمنا وموفقنا...آمين.

بضاعتكم ردت اليكم!

عبدالباري طاهر

خلال العام المنصرم تابعنا باهتمام ودقة ما نشر في الصحف.

ما ينشر في الصحف هو بمثابة بلاغ للنائب العام الذي عليه التحقيق في النشر، فإن كان النشر صحيحاً حوكم المسؤول، وإن كان البلاغ كاذباً فمسؤولية الصحفي.

ونعرف جميعاً أن ما تنشره الصحف لا يلقى الآذان الصاغية ولا يُنظر فيه، بل لا يُنظر في وقائع فساد ينشرها النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي تتكدس فيه مئات الملفات الحبلى بالفساد، ولا من يهتم.

تلقى الرأي العام تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد، فهل استطاعت اللجنة عمل شيء؟! الإجابة معروفة! فالفساد المتغول أكبر من المكافحة وعصي على المساءلة. فهو قوة حقيقية ونافذة.

خطران يتهددان اليمن مجتمعاً وكياناً: الفساد والإرهاب. والثاني ابن شرعي للفساد، فالفساد بالمعنى العام للكلمة أساس خراب التمدن والحضارات والدول والأمم والشعوب، ومن رحمه المشؤوم تتناسل الكوارث وتتوالد الحروب، وينمو ويقوى الإرهاب. لا ينتشر الإرهاب إلا في ظل الفساد وحماية الاستبداد، وإنه ليستحيل مقارعة وحش الإرهاب بدون التصدي للفساد. والفاسدون أعجز من أن يقووا على مواجهة وحش الإرهاب الذي يصنع في بيئة التعليم المدخول بالمتذهب والطائفية، والمليء بالتخوين والتكفير والتفسيق والتأثيم، وكلها تنشر ميكروب التطرف والإرهاب. كما يستحيل مواجهة وحش الإرهاب بالسلاح وحده، فالسلاح وحده على مشروعيته هنا لا يقدر على القضاء على هذا الوباء الفاشي والمنتشر كالسرطان في جسد مصاب بعلل الفساد والاستبداد والغبن الاجتماعي. سلاح الكلمة الحرة والمستقلة هو الأمضى في المواجهة مع الفساد: البيئة الصالحة للإرهاب.

ولكن هذه الكلمة –السلاح– مثخنة بالجراح، فهناك صحفيون مختطفون ومغيبون قسرياً، آخرهم محمد المقالح الذي كُشف عنه مؤخراً، ويحاكمه مختطفوه وهو من يحق له محاكمتهم.

وهناك صحفيون معتقلون بعد إخفائهم لأسابيع وشهور ضداً على الدستور والقوانين الوطنية والدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والإعلانات العالمية: فؤاد راشد، صلاح السلقدي، وأحمد الربيزي.

وهناك صحف موقوفة بدون أحكام قضائية وضداً على الدستور والقانون: "الأيام"، و"المصدر".

وهناك موقع "نيوزيمن" للصحفي القدير نبيل الصوفي، الذي تعرض للتخريب، وخسر الصحفي الملايين.

وهناك عودة للرقابة المسبقة، وتجري محاكمات الصحفيين: أابو بكر باذيب، أيمن ناصر، ميفع عبدالرحمن، فتحي أبو النصر، وجمال عامر.

بدون "الحريات الصحفية" والكف عن إغلاق الصحف وسجن الصحفيين، يستحيل اقصد يستحيل مكافحة الفساد أو محاربة الإرهاب. فالفساد الأب الشرعي للإرهاب، وهما لا يعيشان إلا في ظل الكبت ومصادرة الحريات العامة والديمقراطية، تحديداً حرية الرأي والتعبير، والحريات الصحفية.

حقيقة الأمر دولتنا تغرق في الفساد الذي تدعي مكافحته، وما يحصل للصحف والصحفيين والحريات العامة والديمقراطية شاهد أنها تحميه وتحميه بقوة الاختطاف والاعتقالات الكيفية، والسلاح؟

قبل أسابيع حُكم على الكاتب الصحفي حسين زيد بن يحيى بالسجن 10 أعوام، على مقالات منشورة في الصحف، وهي مقالات ناقدة. كما سجنت الصحفية الأديبة والكاتبة الشجاعة أنيسة عثمان بالسجن سنة لمقالاتها الناقدة للفساد والاستبداد.

وفي أجواء القمع والإرهاب تعلن الحرب ضد منزل الناشرين هشام وتمام باشراحيل، ويدمر الطابق الأعلى من المسكن، ويؤخذ هشام وهاني ومحمد باشراحيل كأسرى حرب. وتقوم أجهزة الحكم بمصادرة جهاز بث مكتب قناة الجزيرة، وتعتدي على مكتب قناة الجزيرة، ويتعرض مراسلو "الجزيرة" للتهديد المستمر منذ أشهر.

كما تستدعي نيابة ومحكمة الصحافة العديد من الصحفيين والناشرين، وتمنع صحيفة "القدس العربي" من الدخول، ليتكامل المشهد.

تتعهد الدولة أمام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب، ولكنها بدلاً من ذلك تفتح أبواب الاختطاف، والإخفاء القسري، والاعتقالات الكيفية، والمحاكمات التعسفية، وإعاقة الصحف من الصدور، وصولاً إلى الحرب كما حصل لمبنى "الأيام" في عدن.

ومعروف أن الحرب ضد الصحافة والصحفيين تصب الماء في طاحونة الفساد والإرهاب، فالإرهاب (الفساد) لا يزدهر وينتشر إلا في ظل المصادرة والكبت، وقمع الحريات الصحفية. فالحريات الصحفية هي إحدى أهم وسائل فضح الإرهاب (الفساد)، فالدولة بقمع الحريات الصحافية إنما تحمي الفساد والإرهاب، وتتستر عليه وتبزيه.

محمد المقالح العنوان.. والقراءة الخاطئة للسلطة

محمد المنصور

محمد المقالح عنوان سياسي ووطني وإنساني وأخلاقي كبير، ضاقت السلطة بإنسانيته النادرة، وشهامته، وشجاعته في قول ما يعتقد أنه الحق، واستعداده الأبدي لقول الحقيقة، والانتصار لقضايا المظلومين في هذا الوطن، وما أكثرهم، فكانت أجهزتها القمعية البائسة له بالمرصاد منذ ما ينوف عن 200 يوم، قضاها رعباً وترهيباً ومعاناة تفنن فيها الجلادون، ولا يزال يرزح تحت نيرها بلا ذنب إلا التعبير المقدس عن الرأي المكفول في الدستور وشرائع السماء والأرض.

محمد المقالح عنوان صارخ على هشاشة وغياب العدالة، وانعدام القضاء العادل والنزيه، عنوان يفضح كل ادعاء بأن ثمة سلطة تحترم الدستور والقانون وحقوق الإنسان كثقافة لا وجود لها لدى السلطة وأجهزتها الأمنية المشهود لها بانتهاك الحقوق والحريات على أوسع نطاق وبأبشع صور الممارسة التي تستمد من الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية المنهارة سابقاتها ومثالها الناجز، فالاختطاف والتعذيب وممارسة القتل المعنوي، وبأبشع الأساليب، قصد شل الإرادة وتحطيم المعنويات والكرامة الإنسانية للمواطن، صارت من منجزات تلك الأجهزة بحق محمد المقالح وسابقيه ممن تعرضوا لمحنة الإخفاء والاختطاف والاعتقال المزمن طبعاً خارج الدستور والقانون.

محمد المقالح: عنوان كبير للاتجاه الوطني الرافض لحروب صعدة العبثية ومآسيها وفظاعاتها، وجرائم الإبادة الإنسانية التي صاحبتها، بخاصة في نسختها السادسة التي حمل اسمها (الأرض المحروقة) كل تجليات القسوة والقتل المجاني والتهجير والاقتلاع من الأرض والهوية في مناطق صعدة وحرف سفيان والجوف، وعبرت كذلك عن كل معاني الاستخفاف بالنفس البشرية وبالمواطن الذي وضعه حظه العاثر ضمن جغرافيا الحرب الملعونة.. استخفاف يدوس على الدستور والقوانين والشرائع الدينية والإنسانية، والرأي العام، لتصل المأساة ذروتها بتكرار المجازر البشرية في سفيان والطلح ورازح. لقد كان للمقالح صوته الرافض لكل ذلك التوحش والهدر للإنسانية والحياة، وللمعنى الوطني المهدد بالتفتت والتشرذم بتلك المشاهد المروعة، وبذلك الصمت المهين إزاءها، اقتيد المقالح إلى المجهول.. كي يكون الأمثولة والمثال من يجرؤ على الكلام والتعبير ولو قليلاً عما يجري في صعدة من فظائع.

هكذا هي حروب صعدة الست؛ لكل حرب ضحاياها من المدنيين والجند، ومن الصحافيين والكتاب والمثقفين وأصحاب الرأي. لنتذكر القاضي محمد لقمان، والعلامة يحيى الديلمي، والعلامة محمد مفتاح، والكاتب الكبير عبدالكريم الخيواني، وغيرهم العشرات من الدعاة والعلماء والناشطين الذين كانوا عناوين الحروب المتعاقبة في شقها الفكري والأيديولوجي. فعنف السلطة وقسوتها المفرطة يتغذى بتوسيع دائرة الاستهداف خارج نطاق الحرب المباشرة، فالمطلوب الحروب على الأفكار، والقوانين والحقوق والحريات، كممت الأفواه، وأغلقت الصحف وشلت الأحزاب، وهددت منظمات المجتمع المدني، ووضع الصحفيون في مرمى الجزائية، ومحكمة الصحافة المتخصصة زرافات ووحدانا.. وكانت النتيجة أسوأ على السلطة وصورتها في الداخل والخارج، وفي سنوات قلائل فقدت السلطة النقاط التي أحرزتها على صعيد الحقوق والحريات الصحافة منذ 1990، الواحدة تلو الأخرى، وأصبحت ضمن القوائم السوداء في جل تقارير المنظمات الدولية والعربية المعنية بالحقوق والحريات وحقوق الإنسان.

إن الإمعان في الاحتفاظ بمحمد المقالح سجيناً بعد الإفصاح المتأخر عن وجوده، وبرغم حالته الصحية المتدهورة، والمناشدات والضغوط الداخلية والخارجية على السلطة، إنما يعني الإبقاء على ملف الحرب ضد الحقوق والحريات مفتوحاً في الشق المتعلق بقضية صعدة، فعلى الأقل كان الإفراج عن محمد المقالح سيعطي بعداً تأكيدياً لقرار تعليق العمليات العسكرية، وسيكون بمثابة رسالة إيجابية من قبل السلطة للرأي العام، هي في مسيس الحاجة إليها.

إبقاء محمد المقالح في السجن يعزز قناعات المتخوفين منه والمحرضين على عودة الحرب في صعدة، وعلى أن شيئاً في الواقع السياسي والوطني لم يتغير في حسابات السلطة، وعلاقاتها المأزومة بمختلف القوى، ومن مختلف القضايا والملفات التي تزداد تأزماً واتساعاً.

محمد المقالح، وهشام باشراحيل، وحسين زيد بن يحيى، وقاسم عسكر، وصلاح السقلدي، وياسر الوزير، ومعاذ الأشهبي... وغيرهم من سجناء الرأي، هم عناوين مرحلة حالكة من ظلم واستبداد السلطة. ودون الإفراج الفوري عنهم، ووقف المحاكمات الجائرة بحق الصحفيين وقادة الرأي، لا معنى لأي ادعاء بأن تغييراً في نهج السلطة قد جرى، ولا معنى تالياً للضغوط والمبادرات الدولية التي تسعى لإنقاذ السلطة من مأزقها الشامل، كما لا معنى لأية دعوة من قبل السلطة للآخرين بالحوار.

سنصدق فقط أن ثمة جديداً، حينما تتخلص السلطة من وزر اعتقال أولئك، والإفراج عن كافة معتقلي الحراك وحرب صعدة، لتطوي صفحة سوداء في سجل متخم، لعلها بذلك تريح.. ونستريح.

بين صعدة وتريم

احتُفل الأسبوع الماضي باختيار مدينة تريم العريقة عاصمة للثقافة الإسلامية، وهو اختيار موفق لمنظمة الإيسيسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تستحقه هذه المدينة الأصيلة بما تمثله من تراث ديني وفكري وثقافي كبير لليمن وللعالم الإسلامي وللإنسانية. ونحن بحاجة لهذا الحدث بدلالاته الحضارية والثقافية، لنعيد اكتشاف اليمن الآخر؛ اليمن الحضاري الغني بموروثه وتعدد مذاهبه ومدارسه الفكرية وموروثه العظيم في التسامح والتعايش، وتقديم أنفسنا كيمنيين للعالم عبر تريم كعنوان للتسامح والأصالة، فلقد شوهت صورة اليمن في السنوات الأخيرة بالحروب، والاختطافات، وأخبار الإرهاب، والمجاعات والتردي الشامل.

وكما من حقنا أن نفرح وأن نتفاعل مع حدث اختيار تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، وندعو السلطات المختصة لإنجاح فعالياتها وتغطيتها ونشرها، فإن من حقنا أن نتذكر ونذكر بما تعرضت له مدينة يمنية عريقة بموروثها وغناها الثقافي والحضاري، هي مدينة صعدة، من دمار وتخريب لمعالمها العريقة ومساجدها ومنازلها خلال الحرب السادسة تحديداً، هي اليوم بحاجة ماسة إلى إعادة إعمار وعناية واهتمام بمعالمها المدمرة ومشخصاتها الحضارية، مثلها مثل باقي قرى ومناطق صعدة التي تعرضت لويلات الحرب وفظائعها التي تحتوي معالم وآثاراً يمنية قديمة يجب الحفاظ عليها لأنها في المقام الأول تراث عربي وإنساني، وليس حكراً على فئة أو مذهب بعينه أو جماعة.

إسقاطات موضوعية ربطت عيدروس نصر بهشام باشراحيل

نجيب محمد يابلي

● عيدروس نصر

● هشام باشراحيل

الدكتور عيدروس نصر ناصر نقيب بن معيد النائب والأكاديمي والمبدع، عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، وعضو اتحاد الكتاب العرب، والذي صدرت له 10 أعمال بحثية وقصصية وشعرية، وله تحت الطبع 4 أعمال، ومثلها كتابات مخطوطة.. يحظى باحترام أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم، كما يحظى باحترام وسائل الإعلام المحلية والعربية، سيما الفضائية منها، من خلال محاورات أجريت مع شخصه الكريم.

هذا الجنتلمان بكل ما تحمله الجنتلمانية من معنى، أراد أن يقوم بواجبه الاجتماعي والإنساني تجاه زميله هشام باشراحيل القابع بمعسكر طارق بمديرية خور مكسر (عدن)، منذ يوم الأربعاء، 6 يناير 2010، مع نجليه الزميل هاني رئيس تحرير "الأيام الرياضي"، والزميل محمد مساعد المدير العام لمؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. وقدم النائب عيدروس طلباً كسائر الطلبات المقدمة من شخصيات اجتماعية، وكانت النائبة التي صعق لها النائب أن أمن عدن رفض طلبه والسلام.

عادت بي الذاكرة إلى يونيو 1992، عندما أصدرت مجلة "الحكمة" عددها 192، وتحديداً الصفحات من 36 حتى 40 التي حملت 3 قصائد من الشعر البلغاري المعاصر للشاعرة البلغارية إيليسا فيتا باجريانا، ترجمة وتقديم: عيدروس نصر ناصر. وعند قصيدة "خيال" وقفت أمام عدد من أبياتها التالية:

"الجو في المنزل خانق
ما أضيق المكان
لكم يشدني إلى الخروج
لا علم لي بما أقول
أيقظة يكون أم حلم؟"

ما أشبه الليلة بالبارحة أيها الجنتلمان، فالنتائج تصنعها المقدمات: اختناق داخلي.. ضيق في المساحة.. الحاجة ماسة إلى الخروج، فنحن أمام قراءة موضوعية واحدة لا ثاني لها: المدخلات السيئة تكون مخرجاتها بالضرورة سيئة.

ثم وقفت أمام (كتاب المجلة "العربية") في عددها 398 الصادر في مارس 2010 (ربيع أول 1431هـ)، والموسوم "البيروقراطية وإدارة المعرفة" للدكتور عبدالله مسفر الوقداني، وجاء في المقدمة (ص6) أن للبيروقراطية معنيين: الأول هو المعنى الشائع للمصطلح، والآخر هو المعنى الأكاديمي المستخدم في الدراسات العلمية.

يفيد المؤلف استناداً إلى عدد من المراجع العلمية بأنه "ينظر للموظفين البيروقراطيين على أنهم مجموعة من ضعاف العقول، الذين يمكن لأي منهم أن يرفض طلب شخص ما لا لشيء إلا أن صاحب الطلب لم يرق له...". ويضيف المؤلف: "وهذه الرؤية تشيع ليس فقط في الثقافة الغربية، ولكن في الثقافة العربية أيضاً، حيث ينظر غير المتخصصين للبيروقراطية على أنها مرادف لتعقيد الإجراءات والتعسف الإداري في استخدام السلطة دون أي مبرر منطقي".

الغريب في الأمر، يا جنتلمان البرلمان، أن النظام في هذه البلاد عبر عن غضبه من المانحين أنهم يسوفون في تقديم التزاماتهم، ويعلل النظام ذلك التسويف بأنه البيروقراطية، ونسي النظام أن الالتزامات مقترنة بشروط، لأن الأموال هي أموال دافعي الضرائب في بلدانهم، أما اعطوني أموالكم وإلا فأنتم بيروقراطيون، أصبح كما يقال "دقة قديمة شوفوا غيرها!".

هل يفعلها الإرياني؟

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

أعتقد أن الظروف الصعبة التي يمر بها البلد، والتي سببتها سياسة الحزب الحاكم وضعف المعارضة، تتطلب من العقلاء والخيرين الخروج من دائرة الصمت حتى لا تذهب اليمن إلى الجحيم، فالوقت لم يعد يسعف أحدا، لأن التخلي عن المواقف الحزبية والمصالح الشخصية إن وجدت أصبح ضرورة حتمية.

الرهان على إصلاح أوضاع البلاد من داخل الحزب الحاكم لم يعد مجديا بعد أن ارتفعت أصوات المستهترين واللامبين والمستثمرين لأزمات البلاد وجراحها على أصوات السياسيين وحملة الشهادات والمخلصين، والذين أصبحوا عرضة للتجريح بين الحين والآخر من داخل حزبهم، ليس لشيء، ولكن لمواقفهم الوطنية والسمعة الطيبة التي يحظون بها لدى العامة من الناس رغم وجودهم إلى جانب الحاكم.

يتردد عقلاء المعارضة ومن يقدرون الدكتور عبدالكريم الإرياني في توجيه العتاب أو مجرد النصيحة له، غير أن الحزب الحاكم والصحف المقربة منه لا تتهاون في توجيه الشتائم المقذعة ضد الرجل وأسرته حتى وإن كانت هذه الإساءة منقولة من صحف إسرائيلية، ومع أن الرجل أفنى عمره في خدمة من يمولون الحملات ضده وهو يعرف وأفراد أسرته جيداً مصدر هذه الشتائم، ولكنه رد على تلك الشتائم باعتبارها مكافأة نهاية الخدمة.

الإرياني كما أعتقد ويعتقد الكثيرون حاول إصلاح الأوضاع من نفس المكان الذي يأتي منه الدمار مهما كان الأذى الذي يتعرض له من حزبه والسمعة الطيبة التي يخسرها عند من لا يعرفونه، ومع أن الإصلاح من الداخل هو أفضل، غير أن الأوضاع الحالية وتغلغل الفساد في مفاصل السلطة والحزب الحاكم، والعبث بكل مقدرات البلد ووحدته واستقراره، والاستياء المحلي والدولي من طريقة إدارة البلاد التي استفحلت كل الجهود الدولية والمحلية من أي إصلاحات قد يحدثها الحزب الحاكم.

أعتقد أن الوقت قد حان كي يحدد الدكتور الإرياني وغيره ممن ظلوا يراهنون على إصلاح حزبهم من الداخل، أن يعلنوا موقفا واضحا من القضايا التي تهدد استقرار اليمن ووحدة أراضيه، لأنني لا أعرف ما الذي تراهن عليه هذه الشخصيات وهي تعلم أن هناك إدارة عجزت عن حل المشاكل البسيطة كمشكلة المئات من مهجري الجعاشن التي تجاوزت إطارها الوطني، فيما حلها لا يحتاج أكثر من مكالمة هاتفية من الرئيس إلى شاعره.

أي حزب هذا وأية إدارة يمكن لك يا دكتور أن تراهن عليه في الحفاظ على وحدة الوطن وأمنه، وهو يوجه بمنع الصحافة من تغطية قضايا المعتصمين أمام مجلس الوزراء بدلاً من حلها وإعادة حقوقهم المهدرة، التي قد تتراكم وتتحول إلى قضايا عنف، تتوسلهم الدولة إيقافها كما عودتنا في كثير من القضايا التي تبدأ بسيطة وتنتهي بإراقة الدماء وتعويضات بمليارات يتقاسمها محدثو الفتن وتجار المظالم!

لم يعد من المقبول ولا من المغري أن يضيع الدكتور الإرياني وغيره من الشخصيات علمهم وخبراتهم العلمية والعملية في حزب سلم قيادته لمن لا يجيدون سوى توجيه الشتائم وتزييف الحقائق. ولا أعرف ما الذي يجمع بين الإرياني وسلطان البركاني حتى يكونوا في حزب واحد، وما الذي يجمع بين الشخصية الوطنية المعروفة الأستاذ محمد سالم باسندوة وتكتل يضم مجموعة من المشائخ وبعض الشخصيات التي يتناقض مشروعها مع مشروع الدولة الحديثة!

كم نحن بحاجة الآن إلى تكتل مستقل يكون في طليعته الدكتور الإرياني ومحمد سالم باسندوة، وعبدالعزيز عبدالغني، وعلي سيف حسن، وآخرون من الشخصيات الوطنية التي حققت نجاحاً في مجالات السياسية والاقتصاد، وحظيت باحترام الجميع سواء كانت داخل الحكم أو بعد خروجها منه.

يعرف الدكتور الإرياني مثل غيره الذين عايشوا الحاكم ويعرفون كيف تدار البلاد، أن اجتماع مجلس القضاء الأعلى للرد على الدكتور الإرياني حول اتهامه للقضاء بالفساد، والمن عليه أن هناك من أفراد أسرته من يعملون فيه، هي فبركة معروفة، إذ كان يفترض في مجلس القضاء الأعلى أن يناقش الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم والنيابات دون أن تقوم الأجهزة التنفيذية بتنفيذها، وهي الإهانة الكبرى التي يتعرض لها القضاء! أما أن يذكر المجلس الموقر الإرياني أن له أقارب وأصدقاء في سلك القضاء تمنعه من توجيه النقد، فتلك هي المهزلة التي اعتدنا عليها.

المقالح لا ينتظر عفواً رئاسياً

عبدالله بن عامر
abdullahamer22@yahoo.com

المجرمون فقط من يُطلب لهم العفو والصفح لا رجال كان القدر قد اختارهم دون البقية ليدفعوا ثمن الحرية، لأنهم يعلمون جيداً أن تكاليف فاتورة الوطنية والشرف باهظة جداً، ولأن التغيير يتطلب ذلك ولو على حساب كرامتهم وحياتهم. وجدير بمن هم خارج القضبان ممن هم زملاء المهنة وهم يتابعون مسلسل قمع الحرية وتكميم الأفواه والتعدي على القانون وانتهاك حرمة الدستور، أن يمدوا إخوانهم الأحرار وراء القضبان بالصبر، وأن يشدوا من أزرهم رغم ما يمتلكونه من صلابة وعنفوان جعلت الجلاد ييأس منهم. وجدير بنا جميعاً أن نصوب أقلامنا تجاه إدانة ما نتعرض له من تنكيل، وفضح ما يتعرض له الصحفيون، ونطالب بجدية بمحاكمة المتسببين في إخفاء المقالح أكثر من 4 أشهر خارج القانون، وألا نتوانى في حشد التأييد الشعبي والجماهيري لإيقاف انتهاكات السلطة، والإفراج الفوري دون شروط عن كل الصحفيين، ومعاقبة المتسببين بحبسهم، وتعويضهم، والاعتذار لهم، فهذا المسار الصحيح للقضايا العادلة، لا مطالبة الرئيس لا شريك له بالعفو والصفح عن المقالح وكأنه ارتكب جُرماً بحق الوطن يستحق عليه العقاب، وكأننا بذلك لا نؤمن بعدالة قضيته، ونختصر مأساته لنعلن وفاتها وانتهاء الفصل الأخير منها بعفو ومكرمة رئاسية.

وكأن المقالح لم يتعرض للإخفاء القسري، وكأن السلطة لم تتلذذ بتعذيبه والتنكيل به، ومعه باشراحيل وغيرهما من المعتقلين الصحفيين، في محاولة فاشلة لتكميم أفواههم وإسكات صوتهم الذي صدع بالحق ورفض الارتهان، وانحاز لقضايا الوطن الجريح، لا همه سلطة أو معارضة.

لماذا نترجى السلطة في الإفراج عن المقالح، وكأننا هُنا لا نؤمن بقضيته ونزاهته فعلاً، ومع إدانته نذين أنفسنا، فبدلاً من إقامة الاحتجاجات السلمية، والضغط على السلطة بكل ما أوتينا من قوة لإيقاف تجبرها وتعنتها وقمعها لحرية الكلمة، نأتي عند اعتقال أي صحفي لاسترجاء فخامته بالعطف والحنان علينا، والتغني بتسامحه وسعة صدره من أجل الإفراج عن صحفي لا ذنب له إلا أنه كان شاهداً حياً على ممارسات نظام عاث في الأرض فساداً، واستنزف البلاد والعباد ونهب الثروات وأفسد الحياة الاجتماعية، وأشعل أزمات هنا وهناك، وتفرد بالسلطة وارتكب متنفذوه أبشع أنواع الجرائم ضد العُزل والأبرياء والمستضعفين.

لا ذنب للمقالح إلا أنه رفض الإنحناء، ورفض السكوت والصمت، وظل واقفاً شامخاً أمام كل التهديدات والوعيد، ليصاب بقدره المحتوم الذي كان يعرف نهايته جيداً تماماً كما يعرفه كل صاحب كلمة حرة وصادقة ويد نظيفة شريفة وضمير حي لا يموت.

لا ذنب للمقالح إلا أنه قال الحق حين سكت عنه الآخرون، وصدح به، ووقف إلى جانب البؤساء والمقهورين حين تخلى الجميع عنهم، وسمع شكواهم حين صم البعض آذانهم عنهم، وانحاز لقضايا الوطن وأعلن نفسه مواطناً كريماً له حقوق وعليه واجبات، وقام بمهمته الوطنية التي آمن بها، ورفض التخلي عنها، وشد رحاله صوب المستقبل الذي يتطلع إليه لوطن يغدو فيه بلا فاسدين وبلا تجار حروب.

لا ذنب للمقالح إلا أنه ارتضى طريقاً لا يسلكه إلا الشرفاء، وتجربة لا يخوضها إلا الأبطال، مع أنه يعلم ما ستواجهه من مخاطر ومتاعب، ولهذا بدا في قاعة المحكمة شامخاً رغم ما أصابه من تعب وإرهاق.. أبياً رغم كل ما حل به من تعذيب نفسي وجسدي الذي سيطال كل الشرفاء ولن يستثني أحداً. فلنكن جميعنا جاهزين، فالشعوب لا تحيا دون نضال وتضحيات، والشعوب لا تتقدم دون رجال يؤمنون بالحق ويدافعون عنه ويبشرون بالغد الأفضل.

المقالح ما زال عنيداً كعادته، صلباً بمواقفه، حُراً بمبادئه، لم يهتز ولم ينهر كما تمنى الجلاد.. لم يستسلم كما يظن البعض.. لا ينتظر رجاءً من أحد ولا عطفاً من أحد ولا شفقة من أحد، لأنه يعلم أن قضيته منتصرة مهما طال عليها الزمن، وحتى لو كان القاضي والجلاد نفس الشخص.

إرادة لا تنكسر وعزيمة صلبة لا تنهار.. هكذا بدا المقالح في ساحة المعركة.. متشبثاً بالوطن.. منتصراً له.. رغم قساوة ما عانى ويعاني، رغم مرارة فراق أهله وأحبائه.. رغم ظلام زنازين الظالمين التي حل عليها نوراً وضياء.. رغم عدالة قضيته التي أراد السجان لها الموت، ولكن قضايا الأوطان لا تموت، وقضايا الشعوب لا تقتل، فنهايتها النصر المحتوم.

إني متأكد أن المقالح ومعه باشراحيل وغيرهما لا ينتظرون مكرمة رئاسية كما يروج أولئك تحل عليهم، ولا ينتظرون حلول عيد وطني حتى يمن الرئيس عليهم بقرار الإفراج، وإنما ينتظرون من كل قوى الشعب الحية أن تقف أمام قضيتهم وتدرسها بعناية علها تكون آخر الاعتداءات وآخر الجرائم وآخر الانتهاكات ضد رجال الكلمة ورواداها.. علها تكون المحرك الأساسي للجماهير التي سترفض حتماً كل تلك الممارسات عندما يزال عنها غبار الجهل والتخلف والتعبئة الخاطئة ضد الصحافة والصحفيين.

كان الأحرى بمن يناشدون الرئيس الإفراج عن المقالح التذكير بما يعانيه من ألم، وسؤال السلطة عن أسباب اعتقاله وإخفائه 4 أشهر دون معرفة أحد، ومحاكمتها على ذلك العمل الشنيع والجرم الإنساني الذي ارتكبته في حقه وحق كل الوطن. وكان الأحرى بأولئك أن يمتلكوا شجاعة المقالح في الدفاع عن المظلومين وقول الحق دون الغمز واللمز للحصول على مكاسب شخصية أو التقرب لهذا أو ذاك.. وكان الأحرى بالجميع أن يدين ذلك الفعل القبيح الذي لا ترتكبه إلا السلطات البوليسية، بدلاً من مناشدات لا تقدم ولا تؤخر، بل تجعل من المقالح مذنباً يتطلب منا كأصدقاء وزملاء مهنة الترجي لدى الأخ الرئيس الصفح والعفو عنه. ولو افترضنا أن المقالح متهم، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، فلماذا طلب العفو إذن؟

لسنا ضعفاء إلى هذا الحد حتى نتغلب على الحقيقة ونغايرها رغم علمنا بها، فالمقالح بريء تماماً كما الخيواني الذي دفع ثمن تطاوله وتجاوزه الخطوط الحمراء، فظل شجاعاً حتى عندما أعلن الأخ الرئيس العفو عنه قال: ولماذا يعفو..؟ ماذا فعلت؟

غلاف

أزمة ديون دبي وتداعياتها في "المستقبل العربي"

يتضمن عدد فبراير من مجلة "المستقبل العربي" افتتاحية بعنوان "في ذكرى الوحدة المصرية –السورية: دروس ومخاطر" للدكتور أحمد يوسف أحمد، و4 بحوث، هي:

–1 "الوحدة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني" لـ ياسين عساف.

–2 "أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 – 2008)" لـ بشارة خضر.

–3 "العار الفلسطيني في رواية غسان كنفاني" لـ فيصل دراج.

–4 "كيف السبيل إلى الخروج من أفغانستان" لـ وليم بولك.

كما تضمن العدد أيضاً حلقة نقاشية بعنوان: أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً، تضمنت: ورقة العمل بعنوان: تطور دبي وأزمتها، أعدها الدكتور مروان اسكندر، والمناقشات التي شارك فيها كل من: ابتسام سهيل الكتبي، إلياس سابا، خير الدين حسيب، زياد حافظ، سليم الحص، عبدالخالق عبدالله، عصام الجردي، غسان طهبوب، محمد عبدالشفيع عيسى، مروان اسكندر، وقدم للحلقة وأدار الحوار: خير الدين حسيب.

أما في باب آراء ومناقشات فهناك بحثان: الأول: النفط وترسيم الحدود العراقية –الإيرانية لـ عصام الجلبي، والثاني: أمن الإنسان العربي: هوية الصراع وصراع الهويات لـ عامر خياط.

وفي باب ترجمات مهمة، مقالان:

– توقعات "ستراتفور" لسنة 2010 عن مؤسسة ستراتفور.

– عودة اللاجئين العراقيين إلى ديارهم: دلائل وأخطار كامنة لـ إليزابيث فيريس.

وتضمن العدد نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال العام 2009 والمتوقع خلال العام 2010.

وفي باب كتب وقراءات، مراجعة للكتب الآتية:

– "أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في الفكر والثقافة" (عبدالعزيز الدوري)، أعد المراجعة فيصل دراج.

– "العنف والمقدس" (رينيه جيرار)، أعد المراجعة السيد يسين.

– "الموسيقى العربية في القرن العشرين: مشاهد ومحطات ووجوه" (إلياس سحاب)، أعد المراجعة أحمد مغربي.

– إضافة إلى كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة، إعداد كابي الخوري، والكتب العربية هي:

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (2009)؛ تحديات الأمن الغذائي العربي؛ العولمة والديمقراطية والإرهاب؛ أوروبا من أجل المتوسط؛ موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي؛ إصلاح الأمم المتحدة في ضوء السيرة المتعثرة للتنظيم الدولي؛ الحركات السلفية في المغرب (1971 – 2004)؛ الليبرالية وحدود العدالة؛ دارفور: منقذون وناجون؛ السياسة والحرب على الإرهاب؛ الجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي. أما الكتب الأجنبية فهي:

Transforming America's Israel Lobby: The Arabs: A History: Religion and Politics in the Middle East: HOW The Obama Agend ls Shattering the American Dream: The Political Ideology of Hamas.

والتقارير البحثية التالية:

MOnitoring Health Services among Irapi Refugees: the Case of the Yemeni Congregation for Reform: Iraq's Oil Politics:. Annual FOrecast 2010: Internationl Engagement with Somalia.

ملف عن الفكر السياسي الإسلامي في دورية "المجلة العربية للعلوم السياسية"

صدر العدد 25 –شتاء 2010، من المجلة العربية للعلوم السياسية، وفيه:

– افتتاحية العدد للدكتور عدنان السيد حسين: أولويات الفكر الإسلامي السياسي.

ملف بعنوان: فكر إسلامي سياسي، يتضمن 4 بحوث:

– مفهوم الولاية الإسلامي وأثره في اتجاهات البحث في علم السياسة: إطار نظري مقارب: محمد مجذوب محمد صالح.

– شروط إدماج "الإسلاميين" في حياة سياسية ديمقراطية: عمار علي حسن.

– دور الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في إعادة إنتاج الأيديولوجيا الدينية لدى النشطاء السلفيين المغاربة: عبدالحكيم أبو اللوز.

– البعد الديني لمسألة جنوب السودان، مع إشارة إلى الفترة (1989 – 2005): عبده مختار موسى.

أما الدراسات فهي:

– استخدام استطلاعات رأي النخبة في تحليل الصراعات وفض المنازعات: سامي الخزندار.

– قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدولة كبرى: نوار جليل هاشم.

– دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة: عامر هاشم عواد.

– روسيا والاتحاد الأوروبي.. عوائق الشراكة: حسين طلال مقلد.

وفي باب آراء:

– خصائص النظام الرئاسي ومدى صلاحيته للجزائر: نادية خلفة.

وفي باب كتب، مراجعات للكتب الآتية:

– أصول الطريقة التيجانية (1781 – 1881) (الجيلالي العدناني): أعدها إدريس الخضراوي.

– تحرير العراق: تحرير أميركا والعالم (جورج حجار): أعدها صباح ياسين.

– الآخر في الثقافة العربية: صورة الشعوب السوداء عند العرب في العصر الوسيط (شمس الدين الكيلاني): أعدها فيصل دراج.

بالإضافة إلى يوميات عربية ودولية مختارة، وببليوغرافيا مختارة.

تصدر المجلة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

الحدث
الاثنين 22 ربيع أول 1431هـ الموافق 8 مارس 2010 العدد (227)
Mon. 22/3/1431 - 8 March 2010

ناس يتفرجوا.. ناس ماتوا

هشيم جثث.. حطام إسمنت

حين اهتزت البيوت وارتجت الأرض، كان الليل وسط مدينة تعز يتأهب للمغادرة، ومنارات المساجد تنتظر بهجة أذان صلاة الفجر.. شيء للظلام بقي في الطرقات متأهباً للرحيل، مفسحاً الوقت للمسجد ليعلن حضوره ويرفع أصواته للسماء.

دخان صوت مدوٍّ يملأ الفضاء، فيه نهضت يقظة النائمين، وانتهى حلم ظل ينتظر بدء الحياة ومغادرة أوهام (الكتابة) وأوجاعها، أفقتُ إلى صوت الانفجار وغصت في الدخان والغبار وأبواب تفتح على فجائع القوم والندم على ماذا كنتُ سأحلم.

تهت، كدت ألا أرجع من البحث عن الحلم، تداركت الأمر، قلت: لا شأن لي في ما يجري في هذا العالم، ليس من حقي هنا أن أحلم، أخذوا كل شيء وتركوا لي الشتيمة للتسلية والقهر، لم ينسوا لي أي إحساس يهز المشاعر التي تعودت على اللامبالاة والهوان، صار التآلف مع أصوات القنابل والألعاب النارية وأصوات الرصاص، مسألة عادية وتحدث كل يوم، لا شيء يهم، لا شيء جديداً، انفجار يصب إلى انفجار، استغربت -فحسب- خروج الناس وتوجههم نحو مصدر الانفجار زرافاتٍ ووحداناً.

عبدالباسط عبدالله مقبل
abdalbast59@yahoo.com

من باب (الشجن) سألت موسى الصلوي عما حدث، قال: يمكن سلك كهربائي (ضرب)، قلت، هذا صوت الانفجار العظيم الذي كان سبب وجود الأرض وليس سلكاً كهربائياً، أشار موسى إلى (زقاق) يفضي إلى المباني المنهارة: ذاك العمقي سياتي بالخبر اليقين، قلت في نفسي: (يسدو).. خبر يأتيك اليوم بفلوس بكرة يأتيك من "العمقي" وكثرة المؤلفين ببلاش.

رجعت للنوم والتفكير في محاورات (البلطجة) على القارئ الوحيد والجميل والأوحد الذي اكتشفت فجأة أن له رسالة في إيميلي.. فيها كلام أطراني به، رددت الإشادة بأحسن منها، أحسست ساعتها أن لي غروراً بنفس اتساع سحب الدخان في فضاء تعز.

في مرة سابقة، لقيت لي قصة كتبتها في إحدى الصحف، ونقلت إلى موقع الصحيفة في الإنترنت، قرأت عدد الزوار في المرة الأولى وجدتهم (واحد)، فتحت الموقع بعد يومين، صاروا اثنين، استمر الوضع هكذا كلما فتحت الموقع أضيف إلى قرائي حيوان آخر، أعجبتني اللعبة متصوراً أن لي قراء ومعجبين، رحت أفتح الموقع وأغلق والقراء يتكاثرون، وفي كل فتحة يضاف رقم جديد، ظللت أغلق وأفتح إلى أن اكتشفت بعد عمر طويل أن كل (الحيوانات) الذين كانوا يقرؤون موضوعي هم أنا (ما غيري).

صممت وأنا أتذكر الكلام الجميل للقارئ وقصتي مع الموقع، أن أزيح القارئ الكريم عن الطريق، وألا أدعه ينافسني في تكاثر عدد قرائي، وألا أدعه يسمع كلمة (حيوان) التي تنطبق على واقع الحياة الذي أكتشفه كلما قرأت فيها مرة ثانية.

قلبتُ تصورات القارئ عني رأساً على عقب، وصل معي في نهاية المطاف إلى تغيير رأيه وتقدم بطلب يسحب فيه الإطراء الذي وهبه لي، مشمولاً بقاموس شتائم، أعجبني منها: أيها (القرد الخليع) التي دائماً ما أنشدها مع شاعر العراق الراحل عبدالوهاب البياتي، وأحتفي بها مع شيء من الرثاء للتعاسة.

●●●

"الحياة ليست صعبة القياد طالما ليس لديك ما تخسره" عبارة حفظتها من رواية للروائي الأمريكي إرنست همنجواي، ومن يومها ليس لدي ما أخسره، حتى لقيت هذا القارئ الذي أغاظني وجعلني أحس أن لديّ ما أخسره.

وصل إيميلي وهو يتصور أن "المهدي المنتظر" هو أنا، وأنا (ما غيري) المعول عليه إنقاذ الوطن من الكارثة وتحرير فلسطين، طلب ألا أماشي (أشباه الرجال) التي تقبلتها بصدر رحب وهو يودعني بها وأخواتها وبنات عمها، بعد أن أكد لي أننا (بشر) نصلح للفرجة والتنزه في رؤية الجثث وحطام المدن.

غير أنه لم يقدر أن يسلب مني شتائمي، عجز عن ذلك وذهب غاضباً، وجعلني على يقين أنني في هذه أنا على حق، فالشتائم سواء لنا أو علينا في هذا البلد، تصبح خسارة لو سلبوها منا، حتى وهي تتراكم في أضعف الإيمان و(تنفه) عن مسحوق حين يداهمه لص ومهنجم حقير.

●●●

لساعتين، لا أعرف هل نمت فيهما أم لا، أزعجت في دوشة (الخلق) الذين لم أكن أعلم لماذا جاؤوا إلى شارع "حديث المدينة"، صببت عليهم ما شئت من كلام، ونهضتُ إلى كهرباء منطفئة، خرجت، صدمتُ بالناس مجتمعين أمام باب العمارة، سألت أحدهم (إيش مع الأوادم متجمعين؟)، قال:

– ناس يتفرجوا.. ناس ماتوا..

لم أحس بالعبارة في غمرة انشغالي بوجع عبارة "رجاءً إنسى إيميلي" التي كانت النتيجة النهائية لقطع علاقتي بالقارئ العزيز، رددت عليه: "معك خبر" غير "ناس يتفرجوا.. ناس ماتوا"؟، لم أنتظر الإجابة التي كانت ستعطل مهمتي المنحصرة في وضع عبارة القارئ أمام عينيه وفي أول فتحة للإيميل، زاد من غيظي وقيمة وضعها للقارئ كرادع له من التفكير في الكتابة لي مرة أخرى، ليس تجريدي فحسب من حقي في شتم من لا يعجبني، بل لأنه حاز على ثقافة وعلم لم أحز عليهما.

●●●

(يتداوش) أهل تعز رجالا وغرباناً شباباً وأطفالاً وشيوخاً، ويتناثرون من كل زقاق، وكلما سألت عابر طريق عن السبب أترك إجابته وأجيب لنفسي:

– ناس يتفرجوا.. ناس ماتوا... إنس إيميلي.

وكلما صادفت أحداً من معارفي، يبتهج في وجهي ويهتف: "الحمد لله على السلامة".

– أنا أنتظر أقرأ عليك الفاتحة وأكتب مراثيك.. تقلي "الحمد لله على السلامة".

أقولها بعجل وأسابق القارئ للوصول إلى أقرب إنترنت فيه كهرباء داخل تعز، لتلقين القارئ صفعة لا ينساها:

– "رجاءً إنس إيميلي".

لا أدري من أي (زغط) ظهر لي العزعزي، صاحب مطعم العصيد، يجري، ما إن رأيته حتى شمرتُ فوطتي وأطلقت سيقاني للريح.

– ناس يتفرجوا.. ناس ماتوا.. ناس تجري.. ناس تطير.

●●●

"الحمد لله على السلامة" فاضت في رسائل التلفونات التي أكرهها، لم أسأل عن سبب الاتصالات، ولا عن تمني السلامة لي في هذا الوقت، ولا من أين جاءت المحبة هكذا دفعة واحدة، أصررت ألا أدع أيضاً أي صوت يخذلني، لن أرد على أي اتصال قبل ما (أفكد) صاحبي وأضحك في وجهه وهو يقرأ:

– رجاءً إنس إيميلي.

وصلتُ مقهى "المليكي"، لقيت أصحابي على غير العادة يضحكون ويصرون على دفع الحساب، ويرددون:

– "الحمد لله على السلامة".

اليوم من أوله صار مدبراً، وعليّ قراءة الفاتحة وتجهيز مرثاة لكل من يلقاني، شككت في صحة عقلي، قلت معقول كنتُ أنا في كارثة، أحد (شافني) فريسة في فك الموت، استأنفت مازحاً:

– والله (شقرى) عليكم الفاتحة ورثائكم يا أولاد... جاهز.

لم يطل بقائي في دوران الحديث بين الأصحاب، ولم يخطر على بالي التساؤل، أهم عمل كان عندي ويجب أن أقضيه، الثأر لنفسي من القارئ الذي صفعني بعبارته: "رجاءً إنس إيميلي".

تعبتُ حتى الزمته بمحاورتي مرة أخرى، وبقيت أتحين الفرصة المناسبة لرد الصفعة، (شليت) بعض أحاديث من الجماعة واختلطت بين ناس يتفرجوا ناس ماتوا، ناس يخزنوا متفجرات، ناس يرتشوا وناس يرشوا، ناس يسرقوا ناس يصفقوا، ناس ينهبوا، ناس يتقودوا، ناس... إلخ.

ظلت مدينة تعز في تلك اللحظة معي كما أعرفها مخازن للمهربات والسلع المغشوشة والأدوية القاتلة، ومخازن للمتفجرات تتعبأ في غابة إسمنت لا تبعد فيها العمارة عن الأخرى إلا بمقدار (زقاق)، مدينة لها شارع واحد ومليون (زغطوط)، بيوت تتراصص في بعضها وتتضارب في أهلها وتدفعهم للتصارع في ما بينهم وفي المطامع والأوبئة والأمراض، وفي التلصص من النوافذ.

مرتشون وقردة وتجار موت، وخراب، قضاء وقدر، مش قضاء قدر هذا قتل متعمد، أين الحكومة، أين القانون.. خرابيط كلام، وانفعالات وبشر تجري من كل مكان.

– تجننت تعز؟

عزيت بها مع خروجي من مقهى الإنترنت مقهوراً في خط عريض وأحمر:

– رجاءً إنس إيميلي.

– والله أننا ناسي إيميلك.. مش إيميلك بس، أنا ناسي أننا هلني، بس إيش نسوي للذباب لما يحوم في وجوهنا.

●●●

"الحمد لله على السلامة"

وقف صاحب سيارة من الأصدقاء أمامي، ورنت في تلك الساعة رسالة التنبيه المعتادة:

– "استخدامك السيئ لخدمة الطوارئ (199) يعرضك للمساءلة القانونية".

– ما لها المدينة انقلبت عاليها سافلها، وصاحب المساءلة القانونية يطلع كل يوم بناس "يعينوا وين شلقوا ياكلوا"... وهذا التلفون لا هم له غير نقل بشارات الموت والدمار والضحك على الصبايا وصور العري لهذا الزمن التي تأتي كالانفجار من حيث تعلم ولا تعلم، مكروهة مثل رسالة (199) التي صادف استخدامي لها قبح متخصص للشتائم بلا سبب.

ناس من كل حدب وصوب يتوجهون ويتزاحمون بين ممرات عمائر ليس فيها نفس لهواء نظيف ولا طريق يتسع لأكثر من شخصين من أهل البلاد ونصف (نفر) من أهل بقية الملل والنحل الأخرى (الشباعي) والتلفون يرن.

– نسيني الموت ممكن، نسيتني الكارثة ممكن، أما هؤلاء الأصحاب لن ينسوا الثأر لقراءتي الفاتحة على أرواحهم في كل لقاء بهم.. اليوم دفعة واحدة جاؤوا مع الدبور ليأخذوا حقوقهم، كان أجدر بهم ينتظروا لما أكون (فاضي)، ألا يعرفوا أنني في هذا اليوم بالذات مشغول بأمر هام، مثلي مثل انشغال البلاد بربط الأحزمة والكلام عن الثورة والجمهورية والوحدة والثوابت والنظام والقانون والحوثيين والانفصاليين والانهزاميين وأعداء الوطن والحاقدين على العصيد.

●●●

والله ما أنسى إيميلك إلا لما تأتي العبارة من عندي، أقولها وأمشي أفكر وأخترع قصصاً وأزيف حكايات وأهوالاً، إلى أن وصلت جوار رجل مرور كل همه من صبح الله لآخر الليل إسماع سائقي الفيران (الأجرة) صوته الداعي إلى إصلاح الأحزمة.

– صلحوا البلاد وبعدين صلحوا الأحزمة. صرخت في وجهه، وواصلت التفكير في إصلاح البلاد والتخطيط لهدم مدينة تعز وبنائها من جديد وعمل شوارع واسعة تنهي الأزقة والزغاطيط والملاصقة ومشاكل النوافذ، على أن يبدأ العمل في ذلك بعد أن يرجع صاحبي بالرضا أو الصميل للحوار في إيميلي، وأكتب له بالخط الأحمر: رجاءً إنس إيميلي.

●●●

ناس يتفرجوا.. ناس ماتوا.. أيش يعني، أيش الجديد.. هذه طبيعة الحياة وطينة البلاد، رددت على عبدالرحمن الذي كان يحمد الله على سلامتي ويهلل ويكبر ويضحك ويهرج:

– مكانك.. تعمل على تنمية الصعلكة.

– عندك شيء آخر ننميه، شفت بشائر عقول أو وطن، شفت عاقل يسمح بتخزين المتفجرات في أكبر زحام سكاني.

وبعدين أنت أيش دخلك بتنمية الصعلكة، خلينا ننمي إن شاء الله أم الجن، الناس كل يوم تموت، والناس كل يوم تتفرج، سواء نسفت مساكنهم المتفجرات أو وقعوا ضحية تاجر خسيس لأدوية مغشوشة أو مهرب حقير لسلع منتهية الصلاحية، الحياة تاجر ومهرب ومرتش وراش وضحية، وأوثان وعصابات، عاجبك أو اضرب رأسك في أقرب جدار.

●●●

انتبهت أخيراً أن وراء الصوت الذي أيقظني منازل مهدمة وجثثاً تنتشل من تحت الأنقاض، جعلت مدينة تعز عن بكرة أبيها تزور حينا للفرجة والتسلي بالأحاديث والأسئلة والشفقة على الأحياء والأموات.. فيما ظلت معي هذه الأمة مهشمة لم يرها الصديق العزيز عز الدين الصلوي أو (المتقاطعة + تمرية) -كما أسميه- سأل: أين كنت وقت الانفجار؟ في البلكونة، ماذا عملت: أخذت فرشي إلى الغرفة.. بكل بساطة.. في حاجة حصلت.. نويت أنا أرجع أعينكم من طريق صنعاء وأنت ببساطة تدخل الغرفة.. أيش دخلي يا عزي يا متقاطعة (خلي لي حالي).. ترجع إن شاء الله من عند أم الصبيان، أيش لي من دخل.. وببساطة ودعته يعد الدعاوى لمحاكمتي، ودأبت في طريقي إلى مكتب الجريدة بخيبة العودة إلى صاحبي.

●●●

قرب المكتب سألت نفسي في حيرة: من أين أجلب قوة للمداحشة بين هذه الغربان؟ لم يعد لي في هذه المتنزهات ما أفعله.. هزمني الهشيم المبعثر في المدى، مزق آخر وريد لي، ثم قذف بي إلى سلة المهملات والتفاهة..

رفعت سلاماً في عظمة الزميل "العمقي" الذي كان ضمن قلة من الغارقين في الجثث والحطام، وكفاني شر رؤية المباني والموتى والمتفرجين، وضربت تعظيم سلام في جمال القارئ العزيز وفي صوته الذي مضى شامخاً: ليس هناك قيمة للواقف بين المتفرجين على الدمار والحطام، وعض أصابع الندم والغوص في الدموع.

مركز ابن عبيدالله السقاف.. جذور وآفاق

■ توفيق شيخ

في إطار الفعاليات الثقافية لتريم عاصمة للثقافة الإسلامية 1431هـ 2010، نظم مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون، ضمن أنشطته الأسبوعية، مساء الجمعة، محاضرة بعنوان "مركز ابن عبيدالله السقاف جذور وآفاق" للأستاذين المؤرخ والباحث جعفر بن محمد السقاف، والباحث السيد محمد بن حسن السقاف، وذلك بمناسبة مرور 7 أعوام على إعادة افتتاح المركز وتتويج تريم عاصمة للثقافة الإسلامية.

وقد تناول الباحث والمؤرخ جعفر السقاف في محور المحاضرة الأولى، الجذور التاريخية لمركز ابن عبيدالله السقاف، والخلفية العلمية والروحية والاجتماعية لهذا المركز الثقافي التنويري الرائد وبدايات تأسيسه الأولى التي تزيد على أكثر من 100 عام، على يد صاحبه مفتي حضرموت آنذاك العلامة عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف (1299 – 1376هـ). منوها إلى المكانة المرموقة التي يحتلها المركز منذ القدم، حيث كان يضاهي في عطائه ومستواه العلمي أكبر الجامعات العلمية الإسلامية، وظل حتى اليوم مركز إشعاع فكري وثقافي وتنويري، ليس على مستوى حضرموت فحسب، بل اليمن عموما.

فيما قدم الباحث الأستاذ محمد بن حسن السقاف، رئيس المركز، في المحور الثاني من المحاضرة، خطط وبرامج وآفاق المركز وطموحاته المستقبلية، مستعرضاً بعض الأنشطة والفعاليات التي نظمها المركز منذ سبتمبر 2003، والتي تجاوز عددها 200 فعالية شملت كافة المجالات الدينية والعلمية والأدبية والتاريخية والفنية، واللقاءات والحوارات والأمسيات، وحفلات التكريم للنخب الرائدة من اليمن وبعض الدول العربية، مشيراً إلى أن المركز خلال الفترة القادمة سيقوم ببث محاضراته الأسبوعية على موقعه الالكتروني، كما قام باستضافة عدد من العلماء والمفكرين والشخصيات الاجتماعية والرواد في مجالات مختلفة من داخل الوطن وخارجه.

وقال السقاف إن هناك جهوداً قائمة لطباعة مؤلفات العلامة السيد عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف، نظراً لأهميتها التاريخية ولما تتفرد به هذه المؤلفات من إرث نفيس في العلوم والمراجع التاريخية، لتكون إثراء ورافداً مهماً للمكتبات والمراكز الثقافية والباحثين.

وقد أثريت المحاضرتان اللتان حضرهما جمع كبير من المفكرين والباحثين والأدباء والمهتمين ورواد المركز، بالنقاشات والمداخلات التي أشادت بإسهامات مركز ابن عبيدالله السقاف في خدمة الدين والعلم والمجتمع، الأمر الذي جعله منبراً من أهم وأنشط المراكز الثقافية الفاعلة في عموم اليمن، منوهين بدور المركز التنويري وتميزه بالتوثيق وجمع ونشر التراث الحضرمي واليمني في داخل الوطن وخارجه.

هذا وقد وزع على الحضور الإصدار الأول من مجلة "الإدام" الثقافية الفصلية الصادرة عن مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع، مساهمة منه في فعاليات تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، حيث احتوت المجلة التي تصدرت منارة مسجد المحضار بتريم صورة غلاف عددها الأول الذي تم إخراجه بصورة جميلة ومتناسقة، على مقالات ثقافية وأدبية وتاريخية مختلفة لعدد من كتاب اليمن المرموقين.

مشعللة!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

مثلما حاولت في صعدة وفشلت، ها هي الجاهلة تكرر الخطأ في الجنوب، معتقدة أنها ستعيد بالجلافة، أو ستفرض بالتحذلق هيبتها المنكسرة، على من نفّرتهم بأخطائها الكبيرة، وأوصلت الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم، فالاحتجاجات إلى تصعيد، طالما أصرت السلطة على مواصلة سياستها الرعناء، التي دفعت أصحاب المظالم لرفع سقف مطالبهم، فلم يعودوا يبحثون عن إعادة من تبقى من المبعدين والمسرحين إلى مواقعهم وظائفهم، أو تسوية الرواتب الحقيرة لمن أحيلوا إلى المعاش انتقاماً في لحظة زهو زائف بانتصار مزعوم، فالمتعجرفة دفعت الحراكيين إلى التكاتف، وتكثيف مواقفهم في مواجهة استهزائها بهم، وسخريتها من تاريخ دولتهم المأسوف عليها، ظانة أن قواعد الحكم قد رسِت لها إلى الأبد!

في أقصى الشمال، وتحديداً في أغسطس الماضي، أطلقت الساذجة على حملتها العسكرية "الأرض المسروقة"، بمعنى أنها كانت قد عقدت العزم على سحق المتمردين الحوثيين، دون إعطاء أي اعتبار لمحيطهم أينما وجدوا، فالأوامر قضت من دون إعلان بحسم الموقف قبل حلول 26 سبتمبر إذا أمكن، ما لم فلتكن الفاصلة في فبراير مع حلول ذكرى فك الحصار عن صنعاء، إلا أن الواهمة اكتشفت حقيقة ضعفها، وهشاشة قوتها، فوجدت في المطالب الدولية الملحة مخرجاً لها، لحفظ ما تبقى من ماء وجهها المسكوب، فقبلت وقف إطلاق النار وفقاً لشروطها المذلة لها، في ضوء نتائج المواجهات مع مرددي شعار الموت لأمريكا الموت لإسرائيل، فكان الموت من نصيب اليمنيين، وقليل من جنود المملكة الجارة!

ما كادت جبهة صعدة تهدأ، إذا بالمهزومة المأزومة تصعد حملها السياسية والإعلامية المدججة بالسلاح، ضد قوى الحراك السلمي، متوعدة بإحراق أعلام الغضب، ولتأليب الجنوبيين على بعضهم، عادت المبتزة لتفتح من جديد ملفات الصراعات القديمة التي طواها إعلان قيام دولة الوحدة، وقد نصت صراحة أدبيات وخطب الحدث الجميل على جب مآسي التشطير، وبالذات كلمات / محاضرات الرئيس/ القائد الأعلى، ومعروف أن الرجال تحبل/ تحمل من ألسنتها، والعقلاء لازالوا يتساءلون: متى تكف السلطة عن إشعال الحرائق؟

خُسْر

هشام السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● الصور التي كررت بثها "الجزيرة" لاقتحام مكتبها في صنعاء، تثبت أن العسكر لا يلتزمون بما يردده أمامهم الرئيس في خطبه ومحاضراته الأخيرة.
● وأية صورة –بعد ذلك– يمكن تخيّلها لليمن في عيون الخارج؟ وبعد تفاقم اعتقال وحبس ومحاكمات وإرهاب الصحفيين والكتّاب في حاضرنا؟
● "مؤامرة خبيثة" لتشويه اليمن أكثر وأكثر تنفّذ علناً ضد نظامه من داخله.
● الديمقراطية و"العسكرة" نقيضان.. ويبدو –للمجهول– أن مفتاح المستقبل بالتخلّي عن إحداهما.

[هامش: **إلى الصديق الكاتب المعتقل: عباس باوزير: "إن الإنسان لفي خسر. إلا الذين..." الآية**].

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 29 ربيع أول 1431هـ
الموافق 15 مارس 2010 العدد (228)
Mon. 29/3/1431
15 March 2010

الحاجة لإطفاء الحرائق

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

نحن بحاجة لإطفاء الحرائق لا إشعالها، فلدينا الكثير من التحديات في مختلف مناحي الحياة، وهي تكفي لخلق أزمة إقليمية أو كونية، ولن يتمكن من مواجهة هذه التحديات الحزب الحاكم لوحده أو أحزاب المعارضة لوحدها.

الأزمة السياسية قد تكون مدخلا لمعالجة بقية التحديات، لكن هذا الباب ما زال مغلقاً. قبل أيام قليلة كانت هناك آمال عريضة قد تشكلت بعد ورود أنباء عن الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية لحوار وطني شامل لا يستثني أحداً، ومع هذا فإن القوى المتخصصة في إشعال الحرائق أدت مهمتها على أكمل وجه، وظهر ذلك الخبر الذي نقلته رسائل التلفون المحمول عن تكليف موظف في الحزب الحاكم بإدارة الحوار مع تكتل اللقاء المشترك.

هذه القوى المتنفذة تستطيع في كل مرة أن تؤدي وظيفتها بكفاءة واقتدار تغيب عندما يتصل الأمر بالدعوة للعقلانية، والانفتاح على المعارضين، وحتى حين كانت تطرح الدعوات للحوار مع المتقاعدين العسكريين عند بداية حركتهم الاحتجاجية في الجنوب، وحتى عند تجدد القتال في صعدة مع الحوثيين بعد انتهاء الحرب الأولى بانتصار القوات الحكومية.

يعرف الكثيرون أن هناك أطرافا لا تستطيع أن تعيش إلا في ظل الأزمات، لأنها تشعر أن لا دور لها بدون ذلك، ولأن تلك الأزمات تمثل مصدرا للتكسب والثراء غير المشروع على حساب كل شيء جميل في هذا البلد، وفي جولات الحرب التي وقعت في صعدة لمسنا واقعا حجم الثراء الذي ظهر به أولئك المزايدون وأصحاب البطولات الخارقة، حتى إن أحدهم أورد أرقاماً للقتلى تفوق سكان المنطقة التي قال إنه تكفل بتطهيرها، لكن الحقيقة اتضحت بعد ذلك؛ إذ إن الرجل طهر الموازنة التي كانت مرصودة لتلك المواجهة، أما المسلحون فظلوا في مكانهم إلى أن قبل المتمردون بشروط وقف النار.

الأمر لا يختلف في الجنوب فقد استثمرت أطراف رئيسية في السلطة احتجاجات المتقاعدين العسكريين لمصلحتها الشخصية، لأن هذه الأطراف وجدت نفسها فجأة محل حظوة لدى الحكم لأسباب ترتبط بالانتماء الجغرافي، ولأن استمرار تلك الاحتجاجات وتجاهل المطالب المستمرة لمعالجة آثار حرب صيف 1994 ضمن لها استمرار تدفق الأموال تحت مسمى معالجة واحتواء الاحتجاجات قبل أن تتحول إلى حراك.

ما زلت أتذكر الحكايات التي كانت تصل إلى صنعاء عن حجم الأموال التي أنفقتها لجان معالجة الأوضاع في المحافظات الجنوبية، وحجم المبالغ التي وزعت على صحفيين وسياسيين ووجاهات اجتماعية، حتى شاع لدى الوسط السياسي حكاية الإخوة والأقارب الذين يتوزعون أدوار ابتزاز السلطة من خلال الحصول على سيارة أو مال ومن ثم الإيعاز لأحد الأقارب ليتولى مهمة قطع الطريق أو تبني الخطاب الانفصالي حتى يأتي من يحاوره ويحصل على نصيبه وهكذا..

لا أقصد أن كل الذين انضموا في طابور الاحتجاجات العسكرية أو حتى في الحراك الجنوبي مجاميع من المرتزقة، لكني عنيت أولئك الذين يضعون رجلا في السلطة وأخرى في المعارضة، وهم في الغالب يدفعون باتجاه تأزيم الحياة السياسية، ويعملون على استمرار الخلافات مع المعارضين، وتصويرهم كمجموعة من الأشرار تتربص برأس الحكم للانقضاض عليه، يرتدون ثياب الفضيلة ومظالم الناس في حين أنهم يريدون رأس علي عبدالله صالح كما ظهر ذلك في تصريح أخير لأحد قيادات المؤتمر الشعبي.

لدينا أزمة اقتصادية مزمنة، ولدينا نسبة بطالة قد تكون الأعلى في العالم، ونحن بلد العطش يهدد حياة سكانه، فيما الأمية تتمدد رغم البرامج التي تصرف عليها المليارات، ولهذا فلم يعد بوسعنا تحمل المزيد من الصراعات، بل نحن في أمس حاجة للتوافق وللتعاون من أجل أن نتجاوز رعب التحديات التي إن عجزنا عن تخفيف آثارها ومواجهتها لن تبقي في هذا الوطن ما يستحق أن يختلف عليه من في السلطة أو المعارضة.

حملة للتوعية بمخاطر الألغام تستهدف النازحين

بدأت اليمن مؤخراً حملة للتوعية بمخاطر الألغام تستهدف النازحين البالغ عددهم 238،000 شخص بثلاث محافظات هي صعدة وحجة وعمران. وقد بدأت الحملة التي تنتهي في 19 مارس الجاري وتضم ثلاث فرق يتكون كل منها من خمسة أعضاء تابعين للبرنامج الوطني لمكافحة الألغام بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لمكافحة الألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوزيع منشورات على النازحين في المخيمات.

ووفقاً لمنظمات الأمم المتحدة، يعيش حوالي 30 بالمائة من النازحين باليمن المقدر عددهم بحوالي 250،000 شخص في المخيمات. وأوضح مدير البرنامج الوطني لمكافحة الألغام، منصور العزي، لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أنه "سيتم تنظيم حملات أخرى – في حال توفر التمويل – تستهدف مجتمعات أخرى معرضة لمخاطر الألغام".

وفي أعقاب اتفاق حديث لوقف إطلاق النار، وفي ظل بدء الناس في العودة إلى ديارهم، هناك حاجة عاجلة لتحذير الناس من مخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والحملة هي نتاج جهد مشترك بين اللجنة الوطنية لمكافحة الألغام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة وبعض المنظمات غير الحكومية المحلية.

وتشمل الحملة رسائل إذاعية وتلفزيونية ولافتات وملصقات ومنشورات وحلقات عمل وأنشطة توعوية يقوم بها طلاب المدارس لأقرانهم في مدارس المحافظات الثلاث. وأوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه "سيتم الوصول إلى الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس من خلال مراكز الأطفال والشباب في مخيمات النازحين".

من جهتها، أفادت وزارة الداخلية، أنه منذ وقف إطلاق النار بين الجيش والمتمردين الحوثيين في منتصف شهر فبراير، لقي خمسة أشخاص على الأقل حتفهم وأصيب 20 غيرهم في صعدة بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة خصوصاً في مديرية الملاحيظ جنوب غرب المحافظة.

وقد طالب عضو البرلمان محمد الحوري، الذي يرأس اللجنة المكلفة بالإشراف على وقف إطلاق النار في الجزء الشمالي من محافظة صعدة، بضرورة التعجيل بتطهير المناطق المتضررة قبل موسم الأمطار. وأوضح أن "موسم الأمطار هو الأكثر خطورة بسبب الفيضانات التي يمكن أن تنقل الألغام من أماكنها".

سنوات من النزاع

وتعاني اليمن من انتشار الألغام والمخلفات المتفجرة من الحرب نتيجة للصراعات المسلحة التي عرفتها البلاد خلال الفترات 1962–1969 و1970–1983 وفي عام 1994. وقد تم زرع معظم الألغام قبل الوحدة في المناطق الحدودية بين اليمن الشمالي والجنوبي، وفقاً لتقرير مرصد الألغام الأرضية في 2009.

ومنذ بداية التمرد الحوثي في يونيو 2004، انتشرت مزاعم عن استخدام الألغام الأرضية من قبل القوات الحكومية والمتمردين في محافظة صعدة وبدأت الحكومة والمتمردون بتبادل الاتهامات حول ذلك، حسب التقرير. وقد أفادت بعض التقارير عن وقوع حوالي 5،000 إصابة ناتجة عن الألغام ومخلفات الحروب غير المنفجرة في اليمن منذ عام 1962. وذكر التقرير أنه "في كل سنة، باستثناء عام 2005، شكل الأطفال والنساء نسبة كبيرة من الضحايا".

وأفاد العزي من البرنامج الوطني لمكافحة الألغام أن 74 عاملاً من عمال إزالة الألغام أصيبوا بجروح في حين لقي 57 عاملاً آخر حتفه منذ عام 2000. وأوضح أن "كل المحافظات اليمنية، عدا المحويت [الواقعة على بعد 90 كلم غرب العاصمة صنعاء]، تعاني من مشكلة الألغام". وأضاف أن هناك 827،000 شخص على مستوى البلاد يعيشون بجوار أراض ملوثة بألغام أرضية. وأوضح قائلاً: "منذ أن بدأنا برنامج التوعية بالألغام الأرضية في عام 2000، وصلنا إلى 670،542 منهم وتمكنا من تثقيفهم حول مخاطر الألغام".

وقد قام البرنامج الوطني لمكافحة الألغام بمسح وتطهير حوالي 691،838،911 متر مربع من أصل 923،000،000 متر مربع من الأراضي المتضررة بالألغام أو التي يشتبه بأنها كذلك. أما باقي الأراضي فهي في طور التطهير.

وتقدر الحكومة اليمنية أنها تحتاج لـ32 مليون دولار لتطهير أراضيها من الألغام خلال الفترة حتى 2014، ولكن هذه الميزانية لا تشمل حملات التوعية وتكاليف دعم الضحايا.

وكانت اليمن قد انضمت إلى معاهدة حظر الألغام في عام 1999 وتحتاج لتطهير أراضيها من الألغام بحدود الأول من مارس 2015.

التقاعد المميت

قبل أيام توفي عيسى شاذلي في مدينة الحديدة، بعد أن أبلغ أن اسمه غير موجود في قائمة المستحقين للمعاش التقاعدي.

الرجل عمل موظفاً في مكتب الثروة السمكية منذ نحو 40 عاماً، لكنه فوجئ بعد إحالته إلى التقاعد، بأن المكتب لم يكن ملتزما بتوريد أقساط التقاعد، فلم يستطع أن يتحمل هول الفجيعة، فخر ميتاً، فيما مدير عام المكتب يستند على ظهر في رئاسة الجمهورية، يجعله بعيدا عن المساءلة.

ما رأي المحافظ أحمد سالم الجبلي؟ ومن يتحمل المسؤولية عن فقدان حياة الرجل..؟

"الإدام".. أحدث مجلة ثقافية يصدرها مركز ابن عبيدالله السقاف

صدر عن مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون، العدد الأول من مجلة "الإدام"؛ مجلة ثقافية فصلية مؤقتاً. وإضافة لمساهمات المركز الواضحة في فعالية تريم عاصمة للثقافة الإسلامية 1431هـ 2010، فقد حرصت إدارة المركز على توقيت الإصدار ليتزامن مع هذه الفعالية التاريخية. هذا ما تؤكده مواضيع "الإدام" المرتبطة بوضوح بهذه المناسبة الهامة، فبعد افتتاحية العدد بقلم رئيس التحرير الأستاذ محمد بن حسن السقاف، جاءت كلمة وزير الثقافة الدكتور محمد أبو بكر المفلحي، ثم كلمة الداعية السيد أبو بكر العدني المشهور.

وقد أتت "الإدام" في 20 صفحة متعددة في كتابها ومواضيعها، غنية في مضمونها، رصينة في أسلوبها، شاملة معظم مناطق حضرموت، بادية عليها قوة الشخصية وسمات التفرد اللائقة باسمها وبمصدرها. ومما أسهم في ذلك ثوبها القشيب وورقها الفاخر وإخراجها المهني والفني الذي يعكس حجم الجهد المبذول والذوق المتألق في الإخراج. وعلى الرغم من أن هذا هو العدد الأول ولم يسبقه إصدار تجريبي، فالمجلة جديرة بالمطالعة.

ومن الجدير ذكره أن المركز قد خصص جميع نسخ هذا العدد للإهداء والتوزيع المجاني على المثقفين والمهتمين. كما يمكن الاطلاع على "الإدام" من خلال الموقع التجريبي لمركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع www.alsaggaf.org.